



المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

AL ASSOCIATION MAROCAINE DES DROITS DE L'HOMME

# تقارير لجان تقصي الدقائق

العيون، الحسيمة، صفرو،  
القصر الكبير، سلا، سيدي إفني

# تقارير لجان تقصي الحقائق

العيون، الحسيمة، صفرو، القصر الكبير  
سلا، سيدي إفني

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن مواقف المنظمة  
المغربية لحقوق الإنسان

إنجاز: ديوان 3000  
طبع: مطبعة إليت

الإيداع القانوني: 2009/0322  
ردمك: 978-9981-9933-9-5

## الفهرس

- 5 ..... تقديم □
- 7 ..... تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مدينة العيون ..... □
- 29 ..... تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث إقليم الحسيمة ..... □
- 47 ..... تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مدينة صفرو ..... □
- 61 ..... تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مدينة القصر الكبير .... □
- تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ظروف وملابسات  
79 ..... وفاة عبد الغفور حداد ..... □
- 91 ..... تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني ..... □



## تقديم

تستجيب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لملتمس وطلب الباحثين والباحثات والمتتبعين والمتتبعات بنشر عدد من تقارير لجان تقصي الحقائق ذات صلة بالحكامة الأمنية وبالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والحريات الفردية وحرية التظاهر حول أحداث عرفتها عدة مناطق بالمغرب لما قدمته من تدقيق وتعميق لقضايا وإشكاليات حقوق الإنسان والتوصيات التي اقترحتها بخصوص احترامها .

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وهي تحتفل بذكرها العشرين، حيث قامت بتطوير أداء دورها بخصوص الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها باستخدام آلية تقصي الحقائق، والتي مكنت المتتبعات والمتتبعين لقضايا حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من مؤشرات موضوعية لتقييم مدى تطور حقوق الإنسان في بلادنا، وبالأساس تواتر انتهاكات ذات طبيعة جديدة بعلاقتها بمرحلة الانتقال الديمقراطي . كما خلصت الى اقتراح مسارات جديدة لترسيخ دولة القانون والمؤسسات .

ويتضمن هذا المؤلف تقارير لجان التقصي :

- أحداث الحسيمة أكتوبر 2005؛
- أحداث العيون 4 أكتوبر 2005؛
- حدث وفاة عبد الغفور حداد بمدينة سلا 30 يونيو 2006؛
- أحداث صفرو 31 أكتوبر 2007؛
- أحداث القصر الكبير 23 نونبر 2007؛
- أحداث سيدي إفني، فاتح يوليوز 2008 .

وتأتي أهمية تقارير لجان تقصي الحقائق من كونها تلامس وبصراحة حقوقية إشكاليات وقضايا التنبست الرؤيا إزاءها على العديد من الفاعلين السياسيين والحقوقيين جمعت ما بين الحكامة الأمنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتأطير الاحتجاجات الاجتماعية والمس بالحرية الفردية والحق في الحياة، والصحافة وبسلامة الأشخاص والممتلكات...

وقد خلصت هذه التقارير الى توصيات موجهة الى أطراف متعددة شملت المؤسسات العمومية والحكومية ولكل الفاعلين السياسيين والحقوقيين والاجتماعيين والإعلاميين لما لهم من دور في تأطير المجتمع.

وإذ تسجل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أعمال البعض من هذه التوصيات في بعض الإشكاليات، فإنها لازالت متشبهة بإعمال التوصيات الأخرى خاصة وأنها تتقاطع مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومطالب الحركة الحقوقية بالمغرب.

وبالمناسبة تتقدم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتشكراتها الحارة لدعم مؤسسة فريديريتش إيبيرت لنشر هذا الكتاب، باعتبار مختلف هذه التقارير وسيلة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيق للشهادات، وتوثيق لمواقف وتوصيات الحركة الحقوقية المغربية وبالتالي إنتاج وتطوير أدوات معرفية ذات الصلة بالدفاع والنهوض بحقوق الإنسان.

آمنة بوعياش  
رئيسة المنظمة

تقرير لجنة تقصي الحقائق  
حول أحداث مدينة العيون

أكتوبر 2005





# هيكـل التقرير

11	..... I. مدخل
11	..... • تجربة المنظمة في التقصي بمنطقة الصحراء
11	..... • أهداف لجنة التقصي
12	..... • معطيات تقنية (منطقة العيون : أوضاع عامة)
13	..... II. وصف الأحداث
15	..... III. خلفية الأحداث
16	..... IV. رصد التجاوزات
17	..... V. ملابسات المحاكمة
17	..... • علنية الجلسات
17	..... • الحراسة النظرية
18	..... • حق الدفاع
18	..... • قساوة الأحكام
18	..... VI. حرية تأسيس الجمعيات
19	..... VII. توصيات



## I. مدخل

### 1. تجربة المنظمة في التقصي بمنطقة الصحراء

تابعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة فأنجزت سنة 1999 تحقيقا حول أحداث العيون كما قامت بتحقيق ثان لأحداث السمارة سنة 2002. وأصدرت عدة بيانات من بينها بيان حول إيقاف فرع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وحول الموقف الجزائري الداعي إلى تقسيم المنطقة الصحراوية، وحول المحتجزين في تندوف. كما راسلت المنظمة رئيس المفوضية السامية للاجئين للقيام بتحقيق حول تعذيب مواطنين مغاربة بتندوف.

### 2. أهداف لجنة التقصي

بتاريخ 1 يونيو 2005 قرر المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان إيفاد لجنة للتقصي حول الأحداث التي وقعت في مدينة العيون (بمنطقة الصحراء) في شهر ماي 2005. وكانت وسائل الإعلام المغربية والدولية قد نقلت أخبارا متضاربة في شأن حجمها وأسبابها ونتائجها. وحدد المكتب الوطني مهام اللجنة في:

- وصف الأحداث وحجمها الحقيقي؛

- تحديد أسبابها؛

- رصد طبيعة التجاوزات؛

- تقديم توصيات.

وإثر ذلك، تكونت لجنة التقصي من:

عبد الله الولادي، (رئيس اللجنة)، آمنة بوعياش، يوسف البحيري، سعيد البكري.

وقامت اللجنة بـ:

- اتصالات مع الجهات المعنية، من ضحايا ونشطاء، وسلطات محلية،

وقضائية...؛

- زيارة الأماكن التي وقعت فيها الأحداث؛

- التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمنطقة .

وكانت ظروف عمل لجنة التقصي عادية، كما أنها لاحظت حضور قوات الأمن في بعض الأماكن من المدينة. ولم تتمكن من زيارة المعتقلين نتيجة رفض وزارة العدل طلب المنظمة بمبرر أن الزيارة لا تستجيب لمقتضيات الفصل 84 من قانون السجون. وتمكنت اللجنة من الاتصال برئيس محكمة الاستئناف، والوالي، والمسؤولين عن القنوات التلفزيونية المحلية وعدد من سكان حي معطى الله الذي كان مسرحاً للأحداث، وعدد من الفاعلين بالمجتمع المدني وشخصيات من أسرة المقاومة وجيش التحرير.

### 3. منطقة العيون : أوضاع عامة

- توجد مدينة العيون في قلب المنطقة الصحراوية، المتميزة بخصائص مناخية تتحدد في حرارتها المعتدلة طيلة السنة، تتعاقب عليها من حين لآخر زوابع رملية. وتعاني من ندرة المياه العذبة، وانعدام المياه الجارية الدائمة، وضعف معدل التساقط المطري وتبعاً لذلك فالأراضي يسودها غطاء نباتي صالح للرعي ولاستقبال الطيور المهاجرة.

- تتميز ساكنة منطقة العيون والمحددة في 184 000 نسمة بكونها مستقرة بشكل تام، وحضرية في معظمها.

- معظم الساكنة النشطة تشتغل في قطاع الخدمات لعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية ولذلك، فإن البطالة مرتفعة بنسبة 21 % بالنسبة للذكور و30 % بالنسبة للإناث .

- تتوفر مدينة العيون على بنية تحتية هامة للتواصل والاتصال والأنشطة الاقتصادية باعتبار موقعها. أما شبكة الصرف الصحي القائمة فتعرف نوعاً من الفوضى بسبب التوسع السريع وغير المضبوط للبنيات الحضرية، وأما التجهيز الصحي فهو ذو أهمية مع ملاحظة عدم التكافؤ في توزيع البنيات الصحية على ساكنة المنطقة حيث تحتكر المدينة الجزء الأكبر من هذه التجهيزات .

ويمكن رصد أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في :

- ارتفاع نسبة التمدرس، حيث يصل عدد مؤسسات التعليم العمومي إلى 42 مدرسة ابتدائية و13 إعدادية وتسع ثانويات و26 مؤسسة للتكوين المهني . وتفتقر المدينة إلى نواة جامعية؛

- يرجع مشكل التزود بالماء الشروب الى ندرة المياه الطبيعية مما دفع إلى تشييد محطات لتحلية مياه البحر؛
  - تغطية شبكة الكهرباء لحاجيات ما يزيد عن 80 % من ساكنة مدينة العيون؛
  - اعتماد النشاط الاقتصادي على الصيد البحري؛
  - احتفاظ المنطقة على نشاط رعوي يعتمد على تربية المواشي، ويواجه منافسة قوية من طرف المرابين في موريطانيا؛
  - توفر المنطقة على ثروة طبيعية تتحدد في: الفوسفات، الملح والرمال؛
  - احتفاظ التجارة بالمنطقة على خصائص تقليدية وهي في معظمها ضعيفة المردودية.
- وتتميز المنطقة بخصوصية ثقافية ولغوية وتاريخية متجذرة، إلا أنها تعرضت للاضطراب بسبب تغير نمط العيش. وقد عاينت اللجنة انشغال السكان بهذه الوضعية. كما تعرف المنطقة وضعا سياسيا غير مستقر.

## II. وصف الأحداث

عرفت مدينة العيون منذ شهر دجنبر 2004 عدة تظاهرات ومسيرات سلمية قامت بها الساكنة في الشوارع بمناسبة مختلفة كاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان 2004/12/10، واليوم العالمي لحقوق المرأة (يوم 8 مارس 2005)، الذي اتخذ طابع مظاهرة احتجاجية أمام سجن العيون من أجل عدم تنقيل أحد معتقلي الحق العام. وخلال فاتح ماي 2005 أوقفت السلطات العمومية مسيرة نقابية نظمتها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بدعوى تسرب عناصر ليس لها علاقة بالتنظيم النقابي رفعت خلالها شعارات تدعو إلى الانفصال.

ونظمت يوم 5 ماي 2005 تظاهرة بساحة الدشيرة وسط مدينة العيون رفعت فيها شعارات ذات الصلة بتقرير المصير، استعمل فيها مكبر الصوت، وبثت خلالها مكالمات هاتفية، صادرة عن أشخاص من دول أوروبية ومن داخل السجن لمدينة العيون.

وفي يوم 21 ماي 2005 نظمت مظاهرة أمام السجن المدني بالعيون من أجل الاحتجاج على نقل السجين أحمد محمود هدى الملقب بالكينان، أحد معتقلي الحق العام، المحكوم بعقوبة 12 سنة سجنا نافذة في قضية تتعلق بالاتجار الدولي في المخدرات والهجرة السرية.

وحسب المعلومات التي استقتها اللجنة من عدة مصادر، فإن كل المظاهرات المذكورة لم تسجل أي تدخل عنيف لقوات الأمن.

وفي يوم 23 ماي 2005 تم تنظيم تجمع أمام المنزل الذي كان يسكنه المعتقل المذكور أعلاه بحي معطى الله رددت فيه شعارات تدعو إلى الانفصال فتدخلت قوات الأمن وفرقت التجمع بقوة دون أن ينتج عنه ما يمس بسلامة السكان.

وفي يوم الأربعاء 24 ماي 2005 ابتداء من الساعة السادسة مساء عرف حي معطى الله تظاهرات جديدة تمت في ملتقى شارعين شارك فيها ما بين 300 و500 شخص رفعت فيها شعارات الانفصال ومعاداة المغرب، وأشعلت فيها قنينة غاز، وتم إحراق العلم المغربي ورشقت قوات الأمن بالحجارة. وزاد من حدة التظاهرة أن قوات الأمن تدخلت بقوة، مستعملة القنابل المسيلة للدموع وانهالت بضرب المتواجدين في المكان دون تمييز، فحدثت مواجهات عنيفة قامت قوات الأمن إثرها بملاحقة الفارين ومداهمة المنازل القريبة. وتابعت المعنيين فوق السطوح وكسرت بعض أبواب المنازل المقفلة وأتلفت أثاث المنازل واستمرت هاته الأعمال إلى حين تفريق المظاهرة.

وفي يوم الخميس 25 ماي 2005 قامت قوات الأمن بمداهمة خمسة بيوت بحي معطى الله، وقامت بتفتيشها رغم عدم توفرها على إذن للقيام بذلك وعدم موافقة أصحابها.

وفي يوم الجمعة 26 ماي 2005 قامت مجموعة من سكان حي معطى الله برد فعل تجاه أعمال قوات الأمن بتنظيم وقفة احتجاجية لمدة ساعتين للتنديد بهذه التصرفات شارك فيها ما يقرب من 300 شخص.

وفي يوم 27 ماي 2005 تجمهر بعض السكان بساحة الدشيرة حول وسائل الإعلام الوطنية والدولية الوافدة على المدينة للاستطلاع والتقصي، من أجل التنديد بالخروقات السالفة الذكر، ورفعت خلال ذلك شعارات معادية للمغرب مما أدى إلى تدخل مجموعة أخرى من السكان تجمهروا بشكل تلقائي يحملون العلم المغربي وصور الملك محمد السادس، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى اصطدام بين المجموعتين. وترتب عن هذه الأحداث إصابة 12 شخصا من قوات الأمن بجروح متفاوتة الخطورة وإلقاء القبض على 33 شخصا توبع بعضهم في حالة سراح وآخرين في حالة اعتقال من أجل ارتكاب الأفعال التالية:

- تكوين عصابة إجرامية؛
- تخريب الطريق العام بمواد متفجرة وإعاقة المرور؛

- العصيان والتحريض عليه؛
  - ارتكاب العنف في حق موظفين عموميين باستعمال السلاح؛
  - التجمهر المسلح.
- وصدرت أحكام في شأن الملفات بعقوبات متفاوتة أقصاها 20 سنة تم تخفيضها استثنافيا إلى أقل من الربع. (أنظر لائحة رقم 1). وفتحت ملفات تحقيق في شأن قضايا أخرى مازالت المسطرة القضائية في شأنها جارية. (انظر لائحة رقم 2). كما أن مجموعة من السكان تقدموا بشكايات إلى النيابة العامة، لتعرضهم لأفعال إجرامية ارتكبها في حقهم أفراد من قوات الأمن تتمثل في (أنظر لائحة رقم 3):
- مباشرة عمل تحكيمي ماس بالحرية الشخصية من طرف موظف عمومي؛
  - الاختطاف؛
  - العنف ضد الأشخاص من طرف موظف عمومي؛
  - الاعتقال التحكيمي؛
  - الضرب والجرح مع سبق الإصرار من طرف موظف ضد شخص؛
  - إتلاف ممتلكات (وحسب المعلومات التي توصلت بها اللجنة، فإن السلطات العمومية قامت مؤخرا بتعويض العائلات التي أتلقت ممتلكاتها).

### III. خلفية الأحداث

1. إن أحداث ماي 2005 امتداد لأحداث سابقة عبرت خلالها الساكنة عن بعض مشاكلها وانشغالاتها اليومية (البطالة، التمييز في تعامل الإدارة، التعسف الأمني...). إلا أن هذه الأحداث التي تم التعبير فيها عن نفس المطالب وعن معارضتها لتثقل السجين المذكور أعلاه، عرفت مشاركة أفراد يدعون للانفصال. وسجلت لجنة تقصي الحقائق، اعتمادا على شهادات لأعضاء من مختلف التعبيرات الاجتماعية والثقافية عدم تدخل قوات الأمن خلال تلك التظاهرات، لكن أحداث 24 ماي وما تلاها بصفة خاصة اتسمت بالحدة بسبب تدخل قوات الأمن إثر إحراق بعض المتظاهرين للعلم المغربي، وإلقاء قارورة غاز، ورشق قوات الأمن بالحجارة.
2. ارتبطت أحداث 24 ماي بقرار إدارة السجون نقل السجين الملقب بالكينان إلى سجن أيت ملول، وقد تزامن هذا القرار مع ذكرى تأسيس جبهة البوليزاريو.
3. إن قوات الأمن التي كانت تراقب المظاهرات تصرفت بعنف غير متناسب وبحماس غير معهود مما أدى إلى تفاقم الوضع أثناء الأحداث وبعدها.



4. إن مختلف مخاطبي لجنة التقصي يشددون على أن هناك أسبابا عامة لعبت دورا مساعدا لوقوع هذه الأحداث من ذلك :
- عدم تخلص السلطات العمومية بالمنطقة من تفضيل السياسة الأمنية لمعالجة المشاكل المطروحة.
  - عدم تمكن المقاربة الاجتماعية والسياسية المتبعة من تكثيف الحوار، وفتح المجال أمام المستحقين من أبناء المنطقة خاصة الأجيال الجديدة من الشباب التي استفادت من تكوين جامعي مهم لولوج المناصب المتوفرة أو إحداث بنيات استقبالية مناسبة لهم.
  - استمرار مظاهر التمييز في تصرف الإدارة العمومية في شأن التوظيف ومنح الرخص الإدارية المتعلقة بالصيد البحري ومقالع الرمال والصفقات الإدارية والتي ظلت تميل إلى تفضيل بعض «الأعيان والوجهاء».

#### IV. رصد التجاوزات

تأكد للجنة ارتكاب التجاوزات التالية :

##### 1. عدم مراعاة قواعد استعمال العنف حسب القانون

أثناء تظاهرة 24 ماي قامت قوات الأمن بمهاجمة المتظاهرين بشدة، وبشكل عشوائي فضلا عن عدم تقيدها بالإجراءات المقررة بمقتضى القانون المنظم للتجمعات العمومية، الصادر ضمن مدونة الحريات العامة بظهير 15 نونبر 1958 وخاصة الفصلين 19 و20 منه المتعلقين بتفريق التجمهرات والذي يوجب على عون القوة العمومية الذي يحمل شارات وظيفته المتوجه إلى مكان التجمهر، أن يعلن على وصوله بواسطة مكبر الصوت، ويوجه الأمر للمتجمهرين بفض التجمهر والانصراف ويتلو العقوبات المقررة قانونا: بوضعهم رهن الحبس ما بين شهر وثلاثة أشهر وغرامة بين 1 000 و5 000 درهما أو إحداهما. فإذا لم تقع الاستجابة للإعلان الأول والثاني والثالث بنفس الكيفية يختم دائما الإنذار بعبارة: «إننا سنعمل على تفريق التجمهر بالقوة» وفي حالة إبداء امتناع ورفض للانصياع يتم تفريق المتجمهرين بالقوة. وبالفعل فقد التجأت القوة العمومية إلى الضرب والسب والتحقير بشدة، مما ألحق أضرارا بالساكنة المحيطة بالتظاهرة، وهكذا صرح أحد المحامين أثناء جلسة إحدى المحاكمات أنه كاد أن يقع ضحية العنف لولا تعرف أحد المسؤولين عليه بعدما تمت مدهامة منزله.

وقد توصلت اللجنة بعدة شهادات للسكان في نفس الموضوع، كما تقدم عدة أشخاص بتوجيه شكايات مباشرة إلى النيابة العامة ضد بعض رجال الأمن الذين

ارتكبوا في حقهم أعمال عنف أثناء التجمهر، وفتحت لهذه الشكايات ملفات تحقيق ضد مجهول مازالت جارية طبقا لمقتضيات الفصل 92 من المسطرة الجنائية.

## 2. التعذيب

اشتكى العديد من المتهمين من تعرضهم للتعذيب من طرف قوات الأمن وتقدم دفاعهم بطلب إجراء خبرة طبية في هذا الشأن، فأدلوها بشهادات طبية تثبت ممارسة العنف عليهم. وهكذا، فإن دفاع المتهم حسن الحيرش المحكوم بعقوبة 20 سنة سجنا نافذا، والتي تم تخفيضها إلى ستة سنوات خلال الاستئناف لارتكابه فعل إحراق العلم المغربي، صرح أن موكله تعرض للتعذيب عند اعتقاله وظل في غيبوبة لمدة طويلة في مستشفى الحسن الأول على إثر ذلك لكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب، خرقتا لمقتضيات الفصل 194 من المسطرة الجنائية.

## 3. الاختطاف

تقدم بعض ضحايا الانتهاكات بشكايات إلى النيابة العامة في هذا الموضوع وفتحت لها ملفات تحقيق لدى محكمة العيون طبقا للفصل 84 من المسطرة الجنائية، ومازالت المسطرة جارية في شأنها (أنظر لائحة رقم 4).

## V. ملابسات المحاكمة

### 1. علنية الجلسات

عند افتتاح جلستي 28 يونيو و5 يوليوز 2005 لدى محكمة الاستئناف بالعيون، لوحظ تواجد مكثف لقوات الأمن تحيط بمبنى المحكمة، التي كانت تبث في ملفات الأحداث المذكورة، ولم تكن تسمح بالدخول إلى مبنى المحكمة، أو إلى قاعة الجلسات إلا بعد البحث والتقصي في الهوية، وموافقة المشرف. بل إن بعض ممثلي الجمعيات الحقوقية المهتمة لم يسمح لهم بولوج قاعة المحاكمة إلا بعد الاستشارة. والجدير بالإشارة أن عددا من الصحفيين والنشطاء الحقوقيين الأجانب وعائلات المتهمين تمكنوا من متابعة وقائع الجلسة. وظل باب المحكمة مفتوحا مع تواجد قوات الأمن بجوانبه.

### 2. الحراسة النظرية

تقدم دفاع بعض المتهمين في جلسة 28 يونيو 2005 بالدفع بعدم احترام الضابطة القضائية لشروط الوضع تحت الحراسة النظرية، ونظرا لعدم إخبار أقرباء الظنين حسن الحيرش باعتقاله، وعدم احترام مدة الحراسة النظرية المحددة بمقتضى

القانون، والتي يتعين أن لا تتعدى مدتها 48 ساعة قابلة للتمديد لمدة 24 ساعة جديدة طبقا للفصل 80 من قانون المسطرة الجنائية.

### 3. حق الدفاع

كل المتهمين كانوا يتوفرون في جلستي 28 يونيو و5 يوليوز 2005 على محامين للدفاع عنهم، وسمح للمحامين بتقديم جميع دفعاتهم وملاحظاتهم لكن عدم تحقيق العلنية في جلسة 5 يوليوز، دفعهم إلى سحب نيابتهم عن موكلهم متمسكين بحقهم في الدفاع طبقا للفصل 298 من المسطرة الجنائية. مما اضطرت معه المحكمة إلى اللجوء لتعيين محامين في إطار المساعدة القضائية.

### 4. قساوة الأحكام

أصدرت محكمة الجنايات في حق الأشخاص المتابعين في الأحداث المذكورة، أحكاما قاسية تراوحت ما بين سنة واحدة و20 سنة سجنا نافذا. وحسب هيئة الدفاع، فإن هذه العقوبات غير متناسبة مع الأفعال كما تمت معاينتها في عين المكان خلال المظاهرات التي لم تتعدى عملية تجمع جماهيري محدود في حي شعبي تتواجد فيه ساكنة مكثفة نسبيا، وأنه تخلل هذه التظاهرة تصرفات بدون مخاطرة كبرى على سلامة السكان أو مس خطير بالنظام العام، مستدلين بالمبدأ القار في الميدان الجنائي الذي يقضي بضرورة تناسب العقوبة مع خطورة الاضطراب الاجتماعي الذي تحدثه الجريمة بقدر ما يرضي الضحايا ويجنب الانتقام.

كما يضيف الدفاع المذكور أن الأفعال غير ثابتة بشكل كاف بغض النظر عن محاضر الضابطة القضائية المحررة بالمناسبة والحال أن هذه الأخيرة لا تعتبر في الجنايات إلا وسيلة من وسائل الاستئناس. وبالفعل، فإن محكمة الاستئناف أقرت بعدم تناسب العقوبة مع الأفعال فخفضت هذه العقوبات إلى ربع المدة الحبسية، تقريبا كما سبق بيانه.

## VI. حرية تأسيس الجمعيات

أفادت بعض الشهادات التي تليقتها اللجنة أن هناك نوعا من التضييق من طرف السلطات العمومية على بعض الأنشطة السياسية وبعض تظاهرات المجتمع المدني، مما يخلف وضعا مشحونا ومتوترا باستمرار ويتجلى ذلك في:

- إغلاق السلطات مقر فرع منتدى الحقيقة والإنصاف منذ ماي 2003.
- اعتقال بعض نشطاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومتابعتهم قضائيا وإصدار عقوبات قاسية في حقهم.

- تعرض أحد نشطاء المجتمع المدني لعنف شديد أصيب على إثره بكسر في يده، في الوقت الذي كان يقوم فيه بزيارة للمستشفى لعيادة أحد ضحايا الأحداث .
- التضييق على بعض التنظيمات غير الحكومية ضدا على مقتضيات الفصل الثاني من القانون الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات الصادر في 15 نونبر 1958 كما تم تتميمه وتغييره، والذي ينص على حق الأشخاص في تأسيس الجمعيات بكل حرية وبدون سابق إذن .

## VII. توصيات

- انطلاقا من معاينة اللجنة ولقاءاتها مع الساكنة ومع مختلف الجهات المعنية، تخلص إلى التوصيات التالية:
1. ضرورة إعمال حقوق الإنسان وصيانة الحريات الأساسية للساكنة، وذلك بإعمال مبدأ سيادة القانون في معالجة الأوضاع الصعبة بالمنطقة .
  2. ضمان شروط المحاكمة العادلة طبقا للمعايير الدولية ذات الصلة .
  3. المطالبة بفتح تحقيق نزيه في الشكايات التي وضعتها بعض العائلات في موضوع التعذيب .
  4. التصدي للقضايا المستعجلة التي تعرفها المنطقة بالجدية والموضوعية الضروريتين .
  5. تدبير الشأن العام بشكل منصف ودون تمييز خاصة في التوظيف والرخص وعند تقديم مختلف الخدمات الإدارية .
  6. إعادة النظر في المقاربة المتبعة لحد الآن في تدبير الشأن المحلي والتخلي عن سياسة التمييز لفائدة « الأعيان والوجهاء » بما يضمن الحق في التنمية .
  7. الاهتمام بالقطاع الاجتماعي بهدف إقامة علاقة فاعلة بين مختلف ساكنة المنطقة إعمالا لمبدأ الشراكة .
  8. إيلاء الاهتمام اللازم بالثقافة المحلية ضمانا للحقوق الثقافية للمنطقة .
  9. المطالبة برفع كل القيود عن المجتمع المدني بالمنطقة بما يضمن حريته وحقوقه في المشاركة في الشأن العام .

## الوثائق

1. لائحة رقم 1 : متعلقة بالمحكومين في أحداث 24 ماي 2005 من طرف غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف بالعيون .
2. لائحة رقم 2 : متعلقة بملفات رائجة بغرفة التحقيق .
3. لائحة رقم 3 : متعلقة بالشكايات حول : الضرب والجرح من طرف موظف عمومي ، قدمتها مجموعة من السكان .
4. لائحة رقم 4 : متعلقة بملفات رائجة بغرفة التحقيق .

**لائحة رقم (1)**  
**متعلقة بالمحكومين في أحداث 24 ماي 2005**  
**من طرف غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف بالعيون**

الاستئناف	التهمة	إسم المتهم
أربع سنوات حبسا نافذا	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام	البشير بايا
	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة للعصيان	الحسين أندور
أربع سنوات حبسا نافذا	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	الحافظ التوبالي
أربع سنوات حبسا نافذا	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	حمادي الكرشة
أربع سنوات حبسا نافذا	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين والتجمهر المسلح	لبيهي خضار
سنة واحدة	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	ماء العينين الراضي
سنتين	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	لمين بادا
سنتين	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	عبد العزيز الدهاي
سنة واحدة	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	النفاع لواشمة

سنة واحدة	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	أبيش فراح
سنتان موقوفة	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	الحبيب أيوب
أربع سنوات	تكوين عصابة إجرامية وتخريب الطريق العام بالإضافة إلى العنف في حق موظفين عموميين بالسلاح والتجمهر المسلح	بابا العربي
	تكوين عصابة إجرامية، إعاقة المرور في الطريق العام	نادر الكلنتي
	تكوين عصابة إجرامية، إعاقة المرور في الطريق العام	مبارك الماشي
	تكوين عصابة إجرامية، تخريب الطريق العام والعصيان والتجمهر المسلح والعنف ضد موظفين عموميين	احمد سالم حميدة
	تكوين عصابة إجرامية، تخريب الطريق العام والعصيان والتجمهر المسلح والعنف ضد موظفين عموميين	حماد درويش
	تكوين عصابة إجرامية، وإعاقة المرور	الحسان الكنتاوي
ست سنوات	تكوين عصابة إجرامية، وإعاقة المرور+ العنف في حق موظفين عموميين+ المشاركة في التجمهر المسلح	حسن الحيرش
	تكوين عصابة إجرامية، وإعاقة المرور+ العنف في حق موظفين عموميين+ المشاركة في التجمهر المسلح	مولاي عمر الداودي
	تكوين عصابة إجرامية، وإعاقة المرور+ العنف في حق موظفين عموميين+ المشاركة في التجمهر المسلح	محمد سالم بوعمود

**لائحة رقم (1)**  
**متعلقة بملفات رائجة بغرفة التحقيق**

رقم الملف	إسم المتهم	وضعيته	التهمة
115/05 ملف تحقيق رشداء	الموساوي سيدي أحمد محمد دليل عبد المالك البيض	في حالة اعتقال في حالة سراح في حالة سراح	جنايتي تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنائيات وتخريب شيء مملوك للغير عمدا أو جنح التحريض على العصيان والعنف ضد موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم وتخريب شيء مخصص للمنفعة العمومية والمساهمة في تنظيم مظاهرة.
127/05 ملف تحقيق رشداء	سيدي محمد بلا المحجوب الشتيوي أحمد حماد	في حالة اعتقال في حالة اعتقال في حالة اعتقال	المشاركة والتحريض على الأفعال الإجرامية التالية: جنايتي تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنائيات وتخريب شيء مملوك للغير عمدا في حق موظفين عموميين أثناء مزاولتهم لمهامهم بواسطة السلاح نتج عنه جروح مع سبق الإصرار والترصد والعصيان والمساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص بها.
132/05 ملف تحقيق رشداء	لخليفة جنحاوي محمود اهويدي محمد التهليل	معتقل معتقل معتقل	جنايتي المشاركة في تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب ومحاولة تخريب شيء مخصص للمنفعة العمومية والمساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص بها للأول والثاني مع إضافة جنحة حيازة السلاح في ظروف من شأنها تهديد الأمن العام وسلامة الأشخاص للمتهم الأول وجنايات تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنائيات، ومحاولة



<p>تخريب مبنى عمدا بواسطة مادة متفجرة وتخريب شيء مملوك للغير عمدا وجنح العنف في حق موظفين عموميين أثناء مزاولتهم لمهامهم بواسطة السلاح نتج عنه جروح مع سبق الإصرار والترصد وتخريب شيء مخصص للمنفعة العامة والتحريرض على العصيان والمساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص بها في حق المتهم الثالث طبقا للفصول 293-294-114-585-590-303-595-129-267 مكرر و304 من ق.ج. والفصل 14 ف. 2 من ظهير 1958/11/15 .</p>			
<p>جنايات تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات ومحاولة تخريب مبنى عمدا بواسطة مادة متفجرة وتخريب شيء مملوك للغير عمدا ووضع شحنة متفجرة بالطريق العام ووضع أشياء بالطريق العام تعوق مرور الناقلات وتعرقل سيرها وجنح العنف في حق موظفين عموميين أثناء مزاوله مهامهم نتج عنه جروح مع سبق الإصرار والترصد وتخريب شيء مخصص للمنفعة العامة والعصيان والمساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص بها والتجمهر المسلح طبقا للفصول 114، 267، 293، 294، 295، 304، 591، 587، 585 و590 من القانون الجنائي و14 فقرة 2 و19 و20 من ظهير 1958/11/15 .</p>	معتقل	الوالي اميدان	133/05 ملف تحقيق رشداء

<p>جناية تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات ضد الأشخاص ووضع أشياء بالطريق العام وتعوق مرور الناقلات وتعرقل سيرها.</p>	<p>في حالة سراح</p>	<p>كرزاز البشير</p>	<p>31/05 ملف تحقيق أحداث</p>
<p>جناية تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات والمشاركة في جنایتي وضع شحنة متفجرة في طريق عام ووضع أشياء بالطريق العام تعوق مرور الناقلات وجنح المشاركة في العنف في حق موظفين عموميين أثناء قيامهم بعملهم بواسطة السلاح مع سبق الإصرار والترصد نتج عنه جروح والتحريض على العصيان وجنحة التجمهر المسلح والانتماء إلى جمعية غير مرخص لها طبقا للفصول 267-293-294-591-578 و 304 من ق.ج. والفصول 8-19 و 20 من ظهير 1958/11/15.</p>	<p>في حالة اعتقال</p>	<p>أمينتو حيدار</p>	<p>84/05 ملف تحقيق رشداء</p>
<p>جناية تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات ضد الأشخاص وجنحتي الانتماء لجمعية غير مرخص لها والمساهمة في تنظيم مظاهرة بدون ترخيص والمشاركة في جناية وضع شحنات متفجرة بالطريق العام ووضع أشياء بهذا الطريق تعوق مرور الناقلات وجنح العنف بواسطة السلاح في حق موظفين عموميين أثناء مزاولتهم لمهامهم مع سبق الإصرار والترصد الناتج عن جروح والتحريض على العصيان والتجمهر المسلح طبق للفصول 293-403-300-267-591-587 و 294 و 129 من ق.ج. والفصول 8-14-19 و 20 من ظهير 1958/11/15 المتعلقة بالحريات العامة.</p>	<p>في حالة سراح</p>	<p>احمد حماد</p>	<p>96/05 ملف تحقيق رشداء</p>

<p>المشاركة والتحريض على ارتكاب الأفعال الإجرامية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جناية تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات؛</li> <li>- جنایة وضع شحنة متفجرة بالطريق العام؛</li> <li>- جنایة وضع أشياء بالطريق العام يعوق مرور الناقلات ويعوق سيرها؛</li> <li>- جنحة العنف في حق موظفين عموميين أثناء قيامهم بعملهم مع سبق الإصرار والترصد نتج عنه جروح؛</li> <li>- جنحة التحريض على العصيان؛</li> <li>- جنحة التجمهر المسلح بالطريق العام؛</li> <li>- جنحة الانتماء على جمعية غير مرخص لها.</li> </ul>	<p>في حالة اعتقال</p>	<p>علي سالم التامك</p>	<p>107/05 ملف تحقيق رشداء</p>
<p>المشاركة والتحريض على ارتكاب الأفعال الإجرامية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جنایة تكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنایات؛</li> <li>- جنایة وضع شحنة متفجرة بالطريق العام؛</li> <li>- جنایة وضع أشياء بالطريق العام يعوق مرور الناقلات ويعوق سيرها؛</li> <li>- جنحة العنف في حق موظفين عموميين أثناء قيامهم بعملهم بواسطة السلاح مع سبق الإصرار والترصد نتج عنه جروح؛</li> <li>- جنحة التحريض على العصيان؛</li> <li>- جنحة التجمهر المسلح بالطريق العام؛</li> <li>- جنحة الانتماء على جمعية غير مرخص لها.</li> </ul>	<p>في حالة اعتقال في حالة اعتقال في حالة اعتقال</p>	<p>الحسين ليدري ابراهيم النورية العربي مسعود محمد المتوكل</p>	<p>108/05 ملف تحقيق رشداء</p>

**لائحة رقم (3)  
متعلقة بالشكايات حول :  
الضرب والجرح من طرف موظف عمومي ،  
قدمتها مجموعة من السكان**

التهمة	رقم ملف المحكمة	المشتكى به	إسم المشتكي أو المشتكية
الضرب والجرح مع سبق الاصرار من طرف موظف ضد شخص	05/53	مجهول	السالكة الليلي
//	05/24	//	فاطمة
//	05/25	//	ريبور حمادي
جناية	05/117 تحقيق	//	بوكوف اسمهان
جناية الاختطاف الفصل 436 من ج .	05/118 تحقيق	مجهول	حسن الحيرش
//	05/119 تحقيق	//	اندور مبارك
//	05/120 تحقيق	//	فاطمة الموساوي الادريسي
//	05/121 تحقيق	//	باية أم المؤمنين
//	05/122 تحقيق	//	التروزي بايا
الاعتقال التحكيمي العنف ضد أشخاص المرتكب من طرف موظف عمومي 215 و 231 من ج .	05/123 تحقيق	//	ابراهيم النومرية
//	05/124 تحقيق	//	الحسين ليديري

**لائحة رقم (4)  
متعلقة بملفات بغرفة التحقيق**

رقم الملف	إسم المتهم	إسم المشتكي	التهمة
ملف 05/117 تحقيق	مجهول	بوكرفا اسمهان ابنة الظنين عبد الرحمان جناية	جناية مباشرة عمل تحكيمي ماس بالحرية الشخصية من طرف موظف عمومي طبقا للفصل 225 من القانون الجنائي
ملف 05/118 تحقيق	مجهول	حسن الحيرش	جناية الاختطاف طبقا للفصل 436 من ق.ج.
ملف 05/119 تحقيق	مجهول	أندور امباركة	جناية اختطاف طبقا للفصل 436 من ق.ج.
ملف 05/120 تحقيق	مجهول	فاطمة الموساوي الادريسي (والدة المتهم حمادي الكرشة)	جناية الاختطاف
ملف 05/121 تحقيق	مجهول	ياية أم المومنين (زوجة كودي فضيلي)	جناية الاختطاف
ملف 05/122 تحقيق	مجهول	التروزي يايا	جناية الاختطاف
ملف 05/123 تحقيق	مجهول	إبراهيم النومرية	الاعتقال التحكيمي والعنف ضد الأشخاص المرتكب من طرف موظف عمومي طبقا للفصول 225-231 من القانون الجنائي.
ملف 05/124 تحقيق	مجهول	الحسين ليدري	الاعتقال التحكيمي والعنف ضد الأشخاص المرتكب من طرف موظف عمومي

تقرير لجنة تقصي الحقائق  
حول أحداث تماسينت  
«إقليم الحسيمة»



## I. قرار المكتب الوطني وأهداف التقصي

بعد تقييم أولي لأحداث تماسينت في ضوء تصاعد الاحتجاج حول تدبير ملف إعادة الإعمار إثر الزلزال الذي عرفته منطقة الحسيمة يوم 24 فبراير 2004، وجريا على عادة المنظمة في إطار عملها الحمائي، قرر المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان في اجتماعه المنتظم يوم الأربعاء فاتح يونيو 2005 إيفاد بعثة للتقصي إلى مدينة الحسيمة والجماعات القروية المجاورة لها خاصة تماسينت في الفترة الممتدة من يوم الأربعاء 22 يونيو 2005 إلى يوم الجمعة 24 يونيو 2005 بهدف:

- تكوين رؤية موضوعية حول الأحداث المذكورة؛
  - إجراء اتصالات مع الأطراف الفاعلة المعنية؛
  - الوقوف على حقيقة الأوضاع واستقاء المعطيات الكافية من المواطنين وممثلي المجتمع المدني والسلطات العمومية.
- وقد تكونت البعثة من:

الأستاذين عبد اللطيف شهبون عضو المكتب الوطني للمنظمة وعبد الجليل بادو عضو المجلس الوطني للمنظمة. ويتناول هذا التقرير نتائج تقصي البعثة اعتمادا على ما أجرته من:

- استماعات؛
- مقابلات وحوارات؛
- معاینات ميدانية؛
- فحص الوثائق والمستندات والمحاضر.

وقد مر عمل بعثة التقصي في ظروف عادية، إلا أنها سجلت عدم السماح لها بزيارة معتقلي أحداث تماسينت.

### إقليم الحسيمة : معالم بطاقة

على مساحة 3 350 كلم<sup>2</sup> يمتد إقليم الحسيمة بطابعه الجبلي وساحله المتوسطي.. وتزداد عزلة هذه الواجهة المتوسطية من المغرب نتيجة لتقارب التلوات الساحلية، وارتفاع التضاريس التي تنبثق من عمقها أودية بعيدة الغور ذات نظام سيلبي، لا



تتيح المجال سوى لأشرطة ساحلية ضيقة ومتقطعة، الأمر الذي يجعل التواصل بالغ الصعوبة؛ حيث إن الطرق والمسالك تمر عبر قمم ومرتفعات بموازاة الساحل، أو عبر انفتحات بعض الأودية داخل الجبال.. وينضاف إلى هذا أن التربة تعرف انجرافا يهدد الوسط البيئي، ويؤثر على النشاط الفلاحي للسكان، بفعل تأثير الأمطار السيلية في وسط جغرافي موسوم بانحدارات شديدة.

ويتميز الإقليم بكثافة سكانية يعيش معظمها في الوسط القروي. وتشكل الفئة الشابة نسبة عالية، وبقدر ما تؤكد هذه الحقيقة الديمغرافية أهمية العنصر البشري الشاب باعتباره أساسا لانطلاق تنمية بشرية منشودة، فإنها تعبر في الآن ذاته عن حجم الطلب على البنيات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية خاصة في مجالات: السكن والتعليم والصحة. ( حيث يعتبر معدل التنمية في الإقليم متدن بالقياس إلى معدلات باقي أقاليم المغرب ).

ويعاني الإقليم من خصائص كبير في المجالات المذكورة نتيجة مراكمة عقود من العزلة والتهميش، كما ينضاف واقع البطالة الذي يترجم ندرة فرص العمل أمام أعداد متزايدة من المواطنين في سن الشغل.

وكما سبقت الإشارة إلى واقع الانعزال نتيجة الطوبوغرافية المتعرجة، فإن مجموع الطرق الرئيسية والثانوية والمسالك يظل محدودا...

ويعاني الإقليم من تراجع مطرد على صعيد الاستثمارات الفندقية، ومن ضعف ملحوظ في البنية الإنتاجية الصناعية خاصة وأن سياسة الاستثمار التي ثبتها قانون الاستثمارات لسنة 1983 لم تفد الإقليم في رفع التهميش والعزلة.

وعلى الرغم من أهمية الودائع التي تحصل عليها المؤسسات البنكية نتيجة تحويلات مهاجري الإقليم في بلدان الاتحاد الأوربي إلا أن الأقساط الكبرى من هذه التحويلات تستغل في استثمارات إنتاجية محدودة مثل المواد الاستهلاكية، واقتناء المساحات العقارية، ينضاف إلى هذا أن الظروف غير الملائمة للاستثمار، وضعف بنيات الاستقبال الأساسية تؤدي إلى رحيل الاستثمار إلى مدن خارج الإقليم.

ويعرف الإقليم ارتفاع نسبة الأمية خاصة في أوساط النساء، وتفاوتا كبيرا في نسبة التمدرس بين الوسط الحضري والوسط القروي، ويؤكد هذا المعطى عدم تمتع نسبة هامة من المواطنين بحقوقهم في التعليم.

أما الوضع السكني، فتؤكد مؤشرات الدالة في الوسطين الحضري والقروي على عجز ملحوظ، بل إن كثيرا من الأسر الريفية لا تتمتع سوى بقدر ضئيل من التجهيز الكهربائي وشبكة الماء الصالح للشرب.

وتبقى المنشآت الصحية بدورها غير كافية خصوصا على مستوى المستعجلات والتخصصات .

## II. أحداث تماسينت أو «مسيرة الغضب»

تابعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تداعيات تدبير ملف زلزال منطقة الحسيمة، خاصة ما ترتب عن ذلك من احتجاج جماعي ومن تجاوزات بمنطقة تماسينت :

• ففي يوم 14 أبريل 2005 تم تنظيم مسيرة من جماعة امرابطن إلى الدائرة الإدارية لبني ورياغل غطت النهار كله وقطعت مسافة 28 كيلومترا. ولم تعرف المسيرة خلاا أو اضطرابا وانفضت في ظروف عادية .

• وفي 16 أبريل 2005 وضعت جماعة امرابطن بتنسيق مع السلطة مواد البناء رهن إشارة السكان الذين عبر بعضهم عن إرادتهم في بناء منازلهم، وعندما وصلت الشاحنات إلى مركز تماسينت تم منعها من طرف مجموعة من السكان مما اضطرها إلى مغادرة المكان، فقامت نفس المجموعة بإضرام النار في البقعة الأرضية التي كانت محددة لوضع مواد البناء (مستودع السلعة بإزفزان).

• وفي 11 ماي 2005 تم اعتقال معتصم الغلبزوري (29 عاما، مجاز) رئيس جمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال بعد توصله باستدعاء يوم 9 ماي 2005 قصد الحضور يوم 12 ماي 2005 إلى إدارة الدرك الملكي لكنه اعتقل يوم 11 ماي 2005 وكان اعتقاله بناء على :

- شكاية من السيد علي هروشي (مقاول)؛

- شكاية مجموعة من المواطنين الذين تم التشهير بهم وتهديدهم؛

- رسالة موجهة إلى قائد آيت يوسف وعلي من وكيل الملك بابتدائية الحسيمة؛

• وفي 12 ماي 2005 اعتقل سليم أغليظ (24 عاما سائق) ومحمد أبركان (72 عاما) بعد توصلهما باستدعاء من إدارة الدرك الملكي .

• وفي 16 ماي 2005 نظمت الساكنة المحلية وفعاليات مدنية وقفة احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بالحسيمة للمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين إلا أن السلطات حاصرت الوقفة ومنعت الجمهور من الولوج إلى قاعة المحكمة، ولم يستثن هذا المنع أفراد عائلات المعتقلين .

• في 19 ماي 2005 انطلقت مسيرة على الأقدام من جماعة امرابطن إلى مقر الولاية (من تماسينت إلى الحسيمة) بهدف قطع 30 كلم، لكنها بعد مسافة 5 كلمترات تم إيقافها من طرف القوات العمومية قرب زاوية سيدي يوسف التابعة لجماعة لوطا وقد

حاول المنظمون للمسييرة تفادي المواجهة مع القوات العمومية بتحويلها إلى اعتصام مفتوح، إلا أن القوات العمومية منعت بعض أعضاء اللجنة المنظمة الذين تطوعوا لإمداد المعتصمين ببعض المواد الغذائية، فكان هذا المنع سببا في إثارة المواجهة، وكان من بين الشعارات المرددة: (إطلاق سراح المعتقلين، الحق في السكن اللائق).

### III. نتائج الأحداث ورصد التجاوزات

وقد نتجت عن الأحداث المذكورة:

- منع السلطات العمومية للمسييرة التي دعت إليها (جمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال) يوم الخميس 19 ماي 2005 واعتقال مجموعة من السكان بتهم:
  - التجمهر المسلح بالطرق العمومية؛
  - العصيان واستعمال العنف في حق رجال القوة العمومية؛
  - عرقلة أشغال أمرت بها السلطة العامة؛
  - إلحاق خسائر مادية بملك الغير والملك العمومي؛
- التجاء القوات العمومية إلى استعمال العنف الشديد خاصة من طرف الدرك الملكي؛
- إصابة 24 فردا من الدرك و16 فردا من القوات المساعدة بجروح متفاوتة؛
- إطلاق قوات الدرك الملكي القنابل المسيلة للدموع والكلاب والسيارات ومروحية طاردت المواطنين عبر الشعب والمسالك؛
- تعرض فاعلين حقوقيين للضرب بتوجيه من القائد الجهوي للدرك الملكي؛
- الاعتداء على مواطنين لم يشاركوا في الأحداث.

### IV. شروط المحاكمة العادلة

#### علنية الجلسات

عند افتتاح جلسة 16 ماي 2005 لدى ابتدائية الحسيمة لوحظ سياج أمني كثيف في الباب الرئيسي للمحكمة. وكانت القاعة مع ذلك غاصة رغم حدوث توتر واحتجاج نتج عنه رفع الجلسة، ثم تمكن بعد ذلك بعض ممثلي جمعيات المجتمع المدني والصحافيين من متابعة المحاكمة.

وسجلت بعثة تقصي الحقائق - حسب مصدر من عين المكان - أن جلسة 19 يونيو 2005 بالناضور لم تكن علنيتها متحققة لولا احتجاج هيئة الدفاع للمطالبة باحترام هذا المبدأ.

## الحراسة النظرية

لم يثر أي دفاع بشأن الحراسة النظرية مما يستفاد معه أن هذا الإجراء قد تمت مراعاته .

## حق الدفاع

من حيث المؤازرة وضمان تأمين الدفاع لجميع المتابعين، تطوع أزيد من عشرة محامين من مختلف مناطق المغرب للترافع عن المتابعين، أما طلب الاستماع إلى الشهود من طرف دفاع المتابعين فلم تتم الاستجابة إليه مما يشكل خرقا لمقتضيات المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

## الأحكام

انبنت الأحكام فقط على التصريحات التي أدلى بها المقدمون، وبعض المستشارين الجماعيين، والقائد. في حين أن تصريحات المتابعين لم يلتفت إليها بالمرّة، فقضت بإدانة المتهمين على هذا الأساس بأحكام قاسية. ( أنظر الجدول المرفق ).

## V. خلاصات

سجلت بعثة تقصي بعض الخلاصات الأساسية محورتها في نقطتين:

### أولا : على مستوى تدبير ملف الزلزال

1. تميزت مرحلة ما بعد واقعة الزلزال بإقليم الحسيمة بارتباك ظاهر لأجهزة الدولة المعنية بالتدخل وساهم حضور الملك في تسريع وتيرة الإغاثة للمنكوبين، كما شكل الخطاب الملكي بتاريخ 25 مارس 2004 أفق انتظار لبناء مصالحة حقيقية مع منطقة الريف وتحويلها إلى قطب تنموي مندمج في النسيج الاقتصادي الوطني، خاصة بعد تأكيد الملك أنه سيقف شخصا « سواء من خلال المتابعة الموصولة، أو الوقوف في عين المكان على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي واعتماد المخطط المتوسط والبعيد الأمد » .

2. كشف الزلزال عن وجود خلل في مقاربة الدولة للكوارث الطبيعية، وهذا ما تأكد منذ وقوع زلزال 1994، وفي زلزال 24 فبراير 2004 انكشف الغطاء مجددا عن ضعف وهشاشة البنى التحتية حيث:

- إن بنية الاستقبال كانت ضعيفة في الإغاثة الصحية؛
- إن نقل الجرحى والمصابين تم في غالب الأحيان بواسطة السيارات الخاصة؛
- إن التباطؤ البيروقراطي خلف بدوره فوضى عارمة بتأخره في إيصال المساعدات وسوء توزيعها.

3. تأخر المبادرة الحكومية لإعادة الإعمار ووضع أسس انطلاقة تنمية حقيقية بالإقليم، ذلك أنه بعد مرور ثلاثة أشهر على وقوع الزلزال 24 فبراير 2004 حل فريق حكومي برئاسة الوزير الأول حاملا مشروعا توزعت مفاصله على ثلاثة مجالات: - السياحة؛ - الطرق والمسالك القروية؛ - إعادة بناء منازل الأسر المنكوبة.

4. إذا كان المشروع الحكومي قد اكتفى بتحديد الغلافين الماديين المخصصين للمجالين الأول والثاني، إلا أن المجال الثالث الذي يهم بناء منازل الأسر الريفية المنكوبة، فإنه لم يخصص له سوى ما يقارب 13 وهي نسبة غير كافية بإجماع الساكنة والفاعلين الجمعويين والسياسيين بإقليم الحسيمة، ولا ترقى إلى تحقيق هدف جبر الضرر الجماعي؛ حيث أعطى المشروع الحكومي الأولوية للبنى التحتية الأساسية ذات الطابع الاستراتيجي على حساب الحاجة الملحة للمواطن في بناء سكنه المنهار أو المتصدع.

5. تأكد خلل مقاربة الدولة في التعاطي مع مخلفات الزلزال أيضا في:
- ارتباكها في تقدير حجم الخسائر المادية والبشرية؛
  - إهمالها لدور المؤسسات المنتخبة؛
  - إقصاؤها للمنظمات السياسية؛
  - انفتاحها المتأخر وغير المرشد على المجتمع.

وتسجل البعثة بناء عليه، وجاهة بيان المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الصادر عن مجلسها الوطني في 28 فبراير 2004 بعد أربعة أيام من وقوع زلزال الحسيمة خاصة ما تضمنه من إشادة بدور المجتمع المدني، واتساع دينامية التضامن الشعبي، أو رصد أولي لمظاهر الخلل في تعاطي الدولة مع مخلفات الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحسيمة، أو ما استوجب أخذه بالنظر من تدابير ضمانا لإعمال حقوق المواطنين في الحياة والصحة والسكن والكرامة والتنمية. أو ما يتعلق بإيلاء العناية الخاصة للنهوض بالإقليم المنكوب، وفك كل مظاهر العزلة عنه، وتقوية بنياته التحتية، وتحسين المواصلات، وإنشاء وحدات اقتصادية كفيلة بتشغيل الشباب وصولا إلى إجراء مصالحة حقيقية مع سكان الإقليم...

6. خلصت البعثة إلى اعتبار المعطيات المادية الآتية إطارا خلفيا لأحداث تماسينت :

- أن 13 جماعة انخرطت في خطة الدعم القاضية بمنح 30 000 درهم لكل منزل منهار أو متصدع في دفعات ثلاث : 10 000 درهم نقدا وقيمة 14 000 درهم (في شكل مواد من إسمنت وحديد وغيرها...) و6 000 درهم نقدا (بالإضافة إلى الدعم اللوجيستيكي الأساسي الذي قدمته الدولة خاصة في نقل شحنات الماء ومواد البناء وإعداد التصميم...) باستثناء سكان جماعة امرابطن الذين لم ينخرطوا في هذه العملية مبررين ذلك بـ:

- كون 30 000 درهم مبلغا غير كاف؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأسرة الممتدة (الأب، الأم...)
- عدم احتساب الشخص المقيم في منزل يوجد مالكة الأصلي خارج المنطقة أو خارج الوطن؛
- إضافة 400 حالة إلى 1 500 مما شكل توريما اعترض عليه غالبية سكان جماعة امرابطن؛
- تسجيل تلاعبات شابت عمل الخبرة حيث سجل أبناء لبعض المقربين من السلطة، وتدخلات بعض المقدمين والشيوخ...
- الاعتقال التعسفي لمعتصم الغلبزوري (رئيس جمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال)؛
- تجريم الاحتجاج الجماعي على الحق في السكن اللائق؛
- تسجيل بعض الخرابات غير المأهولة في الوقت الذي ظل فيه مواطنون متضررون قاطنون عمليا بالمنطقة خارج أعمال الحق في الاستفادة من الدعم؛
- صرف عدد كبير من المواطنين لمبلغ الدفعة الأولى وقيمتها 10 000 درهم دون تمكنهم من الشروع في البناء وذلك لظروف عيشهم وحاجياتهم اليومية...
- تعثر الحوار بين السلطة وجمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال بل وصوله إلى الباب المسدود؛
- تآزم العلاقة بين المؤسسة المنتخبة وجمعية تماسينت من جهة وبين هذه الأخيرة وبين بعض أعوان السلطة؛
- انعدام شروط الحوار والتواصل بين كل الأطراف الفاعلة في الملف (مؤسسة منتخبة، سلطة، مجتمع مدني).

7. أما المختبر العمومي الذي أسندت إليه مهمة تدبير ملف الزلزال، فإن عمله كان موضوع انتقاد برزت عناصره في:

- عدم تغطية كل المناطق التي تعرضت للزلازل وفراغ ملفات الخبرة التي أجراها المختبر العمومي من الوثائق والصور، فضلا عن عدم التشخيص الدقيق للأضرار التي تعرضت لها منازل المنكوبين، وغياب الشفافية، وانتعاش ممارسات الفساد خاصة الوساطة والرشوة.
- اعتماد المختبر العمومي تصنيفا ثلاثيا للمنازل المتضررة، وهذا التصنيف قد أثار ردود فعل سلبية لدى المواطنين المنكوبين والفعاليات المدنية والحقوقية.
- ارتفاع كلفة الخبرة (ما يربو عن المليارين من السنتيمات) مع استغراق العمل مدة طويلة شهدت خلالها الأسر الريفية المنكوبة تدهورا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

## ثانيا: على مستوى تداعيات أحداث تماسينت

تسجل البعثة:

- انتهاك الحق في التجمع العام، ذلك أن تدخل القوات العمومية في مسيرة تماسينت يوم الخميس 19 ماي 2005 جاء متنافيا مع مقتضيات الفصل 20 من قانون التجمعات العمومية؛
- لجوء القوات العمومية إلى ممارسة العنف والتعذيب في حق محتجين ونشطاء حقوق الإنسان بالإقليم بتوجيه من القائد الجهوي للدرك الملكي.
- إن بعض حالات التعذيب بلغت حدودا قصوى من ضرب و شتم وتحقير تخالف ما تنص عليه المواثيق الدولية ذات الصلة خاصة العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنقاذ القوانين فضلا عن التشريعات الوطنية (حالات: سعيد أعشير وعمر لمعلم وعماد المرابط...)
- اتساع دائرة التعذيب حيث شملت القاصرين والشباب والشيوخ؛
- صدور أحكام قاسية في حق المتابعين من المجموعة الثانية حيث تراوحت الأحكام بين (سنة إلى ثمانية أشهر سجن نافذا) دون أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف التخفيف نظرا للظروف الشخصية والاجتماعية للمتابعين ولأنهم يدافعون عن قضية إنسانية فضلا عن كون الملف له صبغة اجتماعية، كما أن المتابعين لم يصدر عنهم كما أكد الدفاع أعمال شغب أو عنف؛
- خرق مدة الاعتقال الاحتياطي أثناء التحقيق الإعدادي وقد أثار الدفاع هذه المسألة عندما تعرض إلى كون المتابع محمد البصيري قد اعتقل لمدة تتجاوز مدة الاعتقال الاحتياطي المحددة في شهر حسب المادة 176 من المسطرة الجنائية،

ذلك أن قاضي التحقيق أصدر أمره بانتهاء التحقيق في حق المتهم بتاريخ 22 يونيو 2005 وظل مع ذلك رهن الاعتقال كما لم يحزر قرار إحالته على الغرفة الجنحية إلا بعد فوات أجل الشهر المشار إليه.

## VI. توصيات

1. ضرورة إعادة هيكلة آليات التدخل في حالة الكوارث، حتى تستجيب وفي الإبان المناسب لعمليات الإنقاذ وتقديم العون.
2. مطالبة الحكومة بالتقييم المرحلي والنهائي لبرنامجها الخاص لإعادة إعمار إقليم الحسيمة وتعميم المعطيات على الرأي العام إعمالاً للشفافية في صرف المال العام.
3. تعميم تطبيق معايير البناء المضاد للزلازل على السكن الفردي أو الجماعي مع إلزام جميع المتدخلين بتطبيق واحترام المعايير المذكورة.
4. ضرورة احترام شروط المحاكمة العادلة إعمالاً لمقتضيات دولة الحق والقانون والالتزام بمقتضيات الفصل 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
5. الالتزام بآلية المساءلة القانونية فيما ترتكبه القوات العمومية من تجاوزات أو أخطاء أو حالات الحجز والاعتقال التعسفي وغيرها من المعاملات الحاطة بالكرامة.
6. دعم الضمانات المؤسسية والقانونية لمراقبة أجهزة القوات العمومية.
7. تطبيق القانون في التعامل مع التجمعات العمومية واحترام حرية التعبير والتظاهر.
8. تسريع وتيرة عمليات البناء والإعمار في كل الجماعات المنكوبة بإقليم الحسيمة.
9. تسريع أعمال استراتيجية محاربة الفقر والسكن غير اللائق.
10. إشراك جمعيات المجتمع المدني للنهوض بإقليم الحسيمة على كافة المستويات التنموية.



## شهادة أحد أعضاء مكتب جمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال

... بعدما وقع الزلزال كونا لجنة محلية ثم قمنا بتوزيع المساعدات والمساهمة في تهدئة روع المواطنين، ثم أسسنا جمعية تماسينت لمتابعة آثار الزلزال وحصلنا على وصل الإيداع. وهذه الجمعية منبثقة أصلا من أسر منكوبة، وفكرها مستمد من النكبة ومستقل عن كل هدف غير هذا.

كان لنا موقف من البرنامج الحكومي حيث اعتبرنا أن مبلغ 30 000 درهم غير كاف لبناء منزل مضاد للزلازل. وكان لنا موقف من مشاكل الخبرة التي أجراها المختبر حيث ألقى 127 أسرة بتصنيف غير موضوعي، ثم أقحم 400 حالة على 1 500، وهذه الحالات علاقتها بالمنطقة منعدمة أو واهية. كما أن تلاعبات غير قانونية شابت الخبرة حيث سجل أبناء مقربون من السلطة، وسجلت تدخلات للمقدمين والشيوخ بطريق غير قانونية، واقترحنا:

- ضرورة إدراج الأسر الممتدة، والأسر المنسية (تمت الاستجابة لهذا المطلب بعد أحداث 19 ماي 2005، فحلت بذلك مشكلة 127 أسرة).

- ضرورة إحصاء «أمزداغ» ويتراوح عددهم بين 25 و28، ثم إن هذه الخبرة قد كلفت مبلغا يتجاوز مليارين واستغرقت مدة طويلة دون أن تقدم حلا موضوعيا يلبي حاجيات المنكوبين في حدها الأدنى أو شرطها المقبول.

لم تستجب السلطة لمطالب الجمعية فالتجأنا إلى الاحتجاج المشروع بالوقفات والاعتصامات والتواصل النقدي البناء فوجهنا باتهامات: الدعوة إلى الانفصال، وممارسة الإرهاب، وترويج الخطاب الشعبوي والسياسوي.

كل هذا لتبرير العنف ضدنا وضد المواطنين باستعمال الهراوات والعصي والكلاب البوليسية والقنابل المسيلة للدموع..

لقد حمل الخطاب الملكي وعدا للسكان ببناء منازل مضادة للزلازل، ومن هذا المنطلق جاء انتقادنا للتصنيف الذي وضعه المختبر:

50 000 درهم للمنزل المهدم كلياً و30 000 درهم للمنزل المهدم جزئياً و20 000 درهم للمنزل غير القابل للاستعمال (والحال أن أفراداً قد لقوا حتفهم تحت أنقاضه..).

ثم جاءت صيغة أخرى لحل المشكل باقتراح توحيد الكلفة في 30 000 درهم  
اعتبرناها غير كافية وغير منصفة .

وتركزت شعاراتنا المطالبة، والتي كان يرددها السكان على ما ورد في الخطاب  
الملكي من تأكيد على البناء المضاء للزلازل .

في صباح يوم 11 ماي 2005 اعتقل معتصم الغلبزوري من تماسينت بطريقة  
وحشية بعد توصله باستدعاء من القائد، واقتياده من طرف أربعة من الدركيين .  
واعتبرنا أن هذا الاعتقال تعسفي لأنه لم يحتكم إلى الطرق القانونية والمساطر  
المعمول بها .

وقد ربطت السلطة بين استقالة سليم الأحمدي و رئاسة الجمعية وبين حلها .  
وهذا تأويل غير قانوني .

ولاحظنا أن الحوار مع السلطة لا يأتي بجديد فضلا عن استعمال التهديد بطريقة  
مباشرة أو غير مباشرة . وهي تسعى إلى تنفيذ البرنامج الحكومي بحرفيته دون إشراك  
فعاليات المجتمع المدني . كما أنها تراهن على تجريم مطالبنا، وهي مطالب مشروعة  
ومستعجلة والتي سبق لنا حصرها في :

- رفع العسكرة على تماسينت ( قبل الزلزال لم يكن بهذا المركز مخزني واحد)؛
- إطلاق سراح المعتقلين؛
- وقف المتابعات بالنسبة لأعضاء الجمعية والمنكوبين من المواطنين؛
- إيقاف المساعدات المفروضة بالقوة على المواطنين؛
- أما ما سبق التصريح به ضدنا من طرف أعضاء المجلس الجماعي لامرابطن  
بكوننا مارسنا التهديد فهو قول مجاني مردود .

لقد أعلننا في الناس موقفنا القاضي بـ:

- عدم تمرير البرنامج الحكومي بالقوة؛
- رفض التدخل في مناطق غير متضررة (أمنود - سنادة..)
- عدم تقديم المساعدات حتى يتم إيجاد الحلول الملائمة للمتضررين .

## قائمة المتابعين المحكوم عليهم في أحداث تامسينت

ملاحظة	بيانات	الحكم	المجموعة	الاسم الكامل
<p>– أحكام ابتدائية وقد أجل الاستئناف 5 مرات تحت مبررات مختلفة.</p> <p>– لوحظ عدم إحضار الشهود والمصرحين وكل المتهمين في الملف.</p> <p>أحكام ابتدائية أيدها الاستئناف يوم 4 أكتوبر 2005</p>	رجل مسن	شهر نافذ	2	1. امحمد أركان
	ميكانيكوي	شهر نافذ	2	2. محمد المرابط
	سائق	براءة	2	3. سليم أغليظ
	مجاز	شهران نافذان	2	4. معتصم الغليزوري
	له ملفان الأول شهر وفي الثاني 7 أشهر (سجن الحسية)	شهر نافذ مع المجموعة ومع المجموعة الثانية بـ 7 أشهر	2	5. عبد الملك الموساوي
	عامل – أب له أربعة أطفال	8 أشهر نافذة	2	6. عبد المجيد العزوقي
	تاجر	8 أشهر نافذة	2	7. جمال العليوي
	نادل	8 أشهر نافذة	2	8. سمير أولاد حدو
	عامل	8 أشهر	2	9. حسن الكموني
	عامل وأب لسبعة أطفال	8 أشهر	2	10. علي بن سي عمر
	عامل	8 أشهر	2	11. جمال المرابط
	موظف بجماعة تاركيست	8 أشهر	2	12. محمد البصيري
	تلميذ	8 أشهر	2	13. ابراهيم الخلفوي
	تلميذ في الثامن أساسي (16 سنة)	8 أشهر	2	14. ابراهيم الصابري
	أب لخمسة أبناء (معاق)	8 أشهر	2	15. محمد بركة
	كسر ساقه وظل في المستشفى لمدة شهر ونصف	8 أشهر	2	16. عماد المرابط

## شهادة أحمد البلعشي ، حقوقي وفاعل جمعي

« ... منذ وقوع الزلزال وجدت نفسي - مع إخوان آخرين - في قلب التفكير لإيجاد حل من موقع جمعي... فشكلنا لجنة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة » التي تحولت إلى « شبكة الأمل »... قصدنا السيد الوالي، ففوجئ بكون المجتمع المدني له خطة عمل.. أمضيها ثلاث ساعات من الحوار اقترحنا خلالها:

- اعتبار المنطقة منكوبة؛

- اعتبار الجيش مؤهلا في مثل هذا النوازل لحماية أمن المواطنين؛

- اعتبار المجتمع المدني المحلي مستعدا لاستثمار إمكانياته وعلاقاته الداخلية والخارجية لاستجماع المساعدات والعمل إلى جانب الدولة لتوزيع المساعدات من موقع المراقبة. وبواسطة خلايا مدنية متبثة في كل منطقة في إطار الشفافية...

سجلنا على الدولة:

- تقصيرها في الاضطلاع بمهامها؛

- عدم وجود فريق متخصص في الكوارث الطبيعية؛

- تعقيدها للعمل نتيجة تحكم البيروقراطية الإدارية. ثم أصبحنا تبعاً لذلك

إطفائيين بدل متدخلين في عمليات العون والدعم. وكان رهاننا ألا نعود إلى ما جرى في 1958؛ خاصة وأن الإعلام الجزائري والإسباني كانت له حسابات لاستغلال أوضاع الضحايا وتوظيفها في تأليب الرأي العام؛

- احتقارها وإقصاءها للأحزاب السياسية؛

- احتقارها واستثناءها للمؤسسات المنتخبة؛

- انفتاحها على المجتمع المدني بشكل كبير ومخطيء أيضا باعتبار كون جل

مكوناته تعاني من عدم الشفافية والعجز عن القيام بمثل هذه الأدوار بشكل ناجع...

إن الفريق المدني المتعدد الاختصاصات قد أنجز دراسات وحقق مشاريع وهو يتحول الآن إلى إطار مشروع قانوني ومؤسسي في أفق تحوله إلى نواة للتدخل في الكوارث الطبيعية والمطلوب أن يتوسع وينفتح على كافة العناصر والمكونات.

أما الجواب الجذري، فيكمن في:

- مؤسسة الإطار وتوسيعه؛

- رفع السقف المادي للمساعدات، وتدارك الاختلالات خاصة تلك المتعلقة

بنتائج المختبر العمومي، والحد من تكريس ثقافة تبذير المال العام.

والخلاصة الجامعة: إن المقاربة الأمنية لا يمكن أن تحل المشكل. كما أن

الإقرار والاعتراف بالمجهودات المبذولة ثم المطالبة المنتظمة بالمزيد هو الطريق الأسلم للتغلب على حجم مخلفات الزلزال وغيره...

## شهادة أحمد أمغار، حقوقي وفاعل جمعي

لقد أخذ الاحتقان الاجتماعي في تماسينت بعدا دوليا استغله الإسبان ضد المغرب، كما أن هناك مواطنين انساقوا وراء ما روجته الإشاعات والدعايات. وساهم الوضع السياسي في البلاد على تغذية هذه النزوعات وتثبيتها لدى المواطنين، وتزامنت في الآن ذاته أحداث الحي الجامعي بالسويسي 2 بالرباط مع أحداث تماسينت فتمت عملية الربط والاستغلال السياسي من طرف البوليزاريو والجزائر والتروتسكيين في إسبانيا وفرنسا.

ارتكبت الدولة خطأ فظيحا عندما فضلت الإمساك عن إعلان حقيقة وقيمة المساعدات العينية والمالية المحصلة من جهة، وحجم المساعدات التي تم توظيفها في تعزيز البنيات التحتية. كما أن 32 مليون التي خصصت للجماعات القروية للمساعدة على محو آثار الزلزال لم تصرف في وجهتها؟ والحل - في تقديري - يكمن في ضرورة الزيادة في قيمة المساعدة الممنوحة للسكان. أما مواقف التعنت السائدة فتؤدي عمليا إلى إضعاف التعاطف الشعبي.

## شهادة أعضاء جماعة ثويزا

1. «... مازلت أتساءل: هل كان من الضروري أن تصل درجة الاحتجاجات بتماسينت إلى مستوى الحدة في هذه الظرفية؟ إن الحق في السكن جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وكرامته، فبالأحرى ذلك الذي وقع/ يقع ضحية الزلزال.»

2. «كان على الدولة أن تنتهج مسلك الشفافية فتصرح للمواطنين أن تكلفة بناء الدور تتجاوز في الواقع 30 000 درهم بالنظر إلى عملية الدعم الموازية والمتنوعة. وكان هذا الإجراء كفيلا بجعل حد للقليل والقال، وترويج فكرة «تحت الطبلبة». ولم يحدث شيء من هذا مع الأسف الشديد مما ساعد على رفع وتيرة الاحتجاج.»

3. «... لدي ملاحظة شكلية متعلقة بالطريقة التي تمت بواسطتها عملية تكوين الفريق المدني المتعدد الاختصاصات؛ فهي طريقة غير خاضعة لقواعد المحاسبة، كما أنها لا تحدد اختصاصات الفريق بشكل دقيق ومضبوط. علما بأن الفريق المدني هذا يضم كفاءات وفعاليات مشهود لها.»

ومن ناحية أخرى، فالدولة آثرت إجراء مصالحة مع الريف بهذا الفريق المدني المحلي. وهذا خطأ سياسي كبير في تقدير أسس وأبعاد المصالحة مع الريف.

4. حولت الدولة المساعدات الموجهة للمنكوبين إلى خانة أخرى خارقة بذلك شعار دولة الحق والقانون، لأن حل المشاكل البنوية لا يمكن أن يتم على حساب الحاجيات الحقوقية للمواطنين أو بمعنى أدق شق الطرق على حساب معاناة المواطنين، والمستخلص من هذا أن الدولة لم تتعامل بشعار دولة الحق والقانون وهي تنكب على متابعة أثر الزلزال فخلقت بالتالي هذا التناقض الحاصل والمفتعل بين المواطنين في المنطقة، بين الفريق المدني المتعدد الاختصاصات وبين السكان بالجماعات...

وهذا السلوك يناقض المفهوم الحدائي لدولة المؤسسات. ينضاف إلى هذا اللجوء إلى تحريك الأجهزة التقليدية (المقدم/الشيخ/القائد) لممارسة الشطط والضغط وإكراه المواطنين على استلام المساعدات، ووبريط تسليم أي وثيقة إدارية أو طلب بقبول هذه المساعدات...

أما طبيعة الشعارات فقد كانت مطلبية، حقوقية (الحق في التظاهر السلمي والتجمع) واحتجاجية ضد السياسة الحكومية... وهذا كله يدخل في نطاق الحقوق الفردية والجماعية.

ولا فتوتني الفرصة للقول بأن التقارير المرفوعة إلى الجهات المسؤولة في الدولة كانت مغلوطة والهدف منها هو إضفاء الشرعية على التدخل الوحشي والهمجي ضد المواطنين.

## تصريحات أعضاء الفريق المدني المتعدد الاختصاصات

1. إن اللجنة المتعددة الاختصاصات بناء على دراسة مالية وتقنية وحدت التصنيفات ووضعت تركيبة مالية محددة في 30 000 درهم تقدمها الدولة باعتبارها كلفة يقدم منها 16 000 درهم نقدا و14 000 درهم عينا في شكل مواد للبناء (5 أطنان من الإسمنت و1,4 طن من الحديد...) فضلا عن دعم لوجيستيكي مصاحب للدولة، وقد ساهم هذا المقترح العملي في زيادة 8 مليار؛ فبدل 31 مليار (الكلفة الإجمالية لمجموع الدور بالجماعات) ارتفع المبلغ إلى 39 مليار كما ارتفع عدد المستفيدين تبعا لذلك من: 11 800 إلى 13 000.

وقد شرعت اللجنة في مباشرة عملها يوم 4 يوليوز 2004 مراهنة على تأصيل ثقافة جديدة أساسها التضامن؛ لأن الهدف هو تأصيل فكر «ثويزا» أو التضامن الاجتماعي، وإرجاع الثقة للأسر الريفية، فالثقة منطلق لكل المشاريع.

2. لقد ساهمنا في تصحيح الأخطاء بمشروعنا الذي تمت المصادقة عليه من طرف مختبر دولي ويخضع لتقييم منتظم بواسطة خبير دولي (مارسيل كروزمان) المنتدب من طرف مؤسسة دولية.

3. المبادرة انطلقت من هدف رئيسي هو تجاوز صعوبات تطبيق البرنامج الحكومي لمساعدة المنكوبين على بناء منازلهم في إطار ترشيد مساعدات الدولة، واحترام قانون البناء المضاد للزلازل، ومراعاة خصوصيات وعادات وتقاليد الريف، وعلى هذا الأساس انطلقنا، وتواصلنا مع السكان لإقناعهم بأهمية المشروع واحترامه لتصميم الخرسانة المضادة للزلازل، كما التزمنا مع المواطنين بتوفير مواد البناء وإيصالها حيث يتواجدون.

# تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مدينة صفرو





## I. قرار تشكيل لجنة التقصي ومنهجية العمل

على إثر الأحداث التي عرفتها مدينة صفرو يوم الأحد 23 شتنبر 2007، قرر المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ 25 شتنبر 2007 تشكيل لجنة تقصص مكونة من:

- آمنة بوغياش: رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛
- عبد السلام الصديقي: عضو المكتب الوطني؛
- عبد العزيز العتيقي: عضو المجلس الوطني؛
- محمد المحيفيظ: عضو المجلس الوطني.

وانضم للجنة فؤاد بنونة، كاتب فرع المنظمة بفاس خلال الاتصالات التي قامت بها اللجنة لدى النيابة العامة وقاضي التحقيق.

## II. منهجية العمل والاتصالات الأولية

اعتمدت المنظمة المنهجية الآتية:

- مراسلة السلطات المركزية؛
- زيارة ميدانية لصفرو؛
- الاتصال بكافة الجهات المعنية والمتدخلة محليا؛
- الاتصال بالسلطات القضائية؛
- تحليل الوقائع المرصودة والوثائق المتوفرة؛
- إعداد تقرير ختامي.

وتسجل المنظمة بارتياح استجابة السلطات المركزية للداخلية والعدل والصحة بخصوص اتصالاتها مع المسؤولين على الصعيد المحلي.

كما أجرت اللجنة اتصالات مع كل الأطراف لتقديم إفاداتها حول ما جرى، فتمت لقاءات مع:

- مسؤولي وزارة الداخلية، برئاسة السيد محيي الدين أمزازي، المدير العام للشؤون الداخلية يوم 28 شتنبر 2007 بمقر وزارة الداخلية بالرباط؛
  - السيد محمد علوش، عامل إقليم صفرو، مرفوقا بالكاتب العام للعمالة، ورئيس قسم الشؤون العامة يوم 30 شتنبر 2007 بمقر عمالة إقليم صفرو؛
  - رئيس المنطقة الأمنية لإقليم صفرو يوم 30 شتنبر 2007 بمقر عمالة إقليم صفرو؛
  - النائب الأول للوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بفاس وقاضي التحقيق بها، يوم فاتح أكتوبر 2007؛
  - أطر المستشفى الإقليمي لصفرو وخاصة مدير المستشفى والطبيب الرئيس ومندوب وزارة الصحة بالنيابة يوم 30 شتنبر 2007 بالمستشفى المذكور.
  - واجتمعت اللجنة يومي 26-27 شتنبر 2007 مع مسؤولين حزبيين وحقوقيين وجمعويين منهم:
  - عضو الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛
  - مسؤول عن المؤتمر الوطني الاتحادي؛
  - مسؤول عن الحزب الاشتراكي الموحد؛
  - كاتب فرع حزب التقدم والاشتراكية؛
  - أعضاء من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو؛
  - ممثل عن النسيج الجمعوي بالإقليم؛
  - أحد أعضاء هيئة الدفاع عن معتقلي أحداث صفرو.
- والتقت اللجنة ببعض أسر المعتقلين على خلفية الأحداث بمدينة صفرو وعابنت مختلف المؤسسات المتضررة إثرها، واطلعت على ما كتب بخصوصها من مقالات وتحقيقات على أعمدة صحف يومية وأسبوعية وبلاغات بعض الأحزاب السياسية، وحصلت على عدة أقراص مدمجة تتضمن مشاهد الأحداث وبعض تدايعياتها.

### III. لمحة عن إقليم صفرو

- تقع مدينة صفرو في سفح جبال الأطلس المتوسط على بعد 30 كلم جنوب شرق مدينة فاس. وينتمي إقليم صفرو، الذي أحدث سنة 1991 إلى جهة فاس-بولمان.

- يبلغ عدد سكان الإقليم 259 600 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان الذي أجري سنة 2004، 60 % منهم يقطن بالعالم القروي .

- تبلغ مساحة الإقليم 4 008 كلم مربع بكثافة سكانية تقدر بـ 65 فردا في الكلومتر المربع الواحد .

- لا يتعدى سكان مدينة صفرو 70 000 نسمة وهي من المدن المغربية العريقة التي يعود تأسيسها إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي .

- تشتهر المدينة بتنظيم المهرجان السنوي لحب الملوك منذ سنة 1920 وتعتبر تاريخيا مثالا للتعايش الديني والاجتماعي بين مختلف المكونات البشرية .

- يعتمد الإقليم من الناحية الفلاحية على الزراعة التقليدية للحبوب التي تتميز بضعف مردودها وتأثر بالتقلبات المناخية . ورغم وفرة الموارد المائية في المنطقة (سد علال الفاسي على سبيل المثال الذي يقع بجماعة بير طمطم) ، فإن المساحة المسقية لا تتجاوز 11 600 هكتار، أي بنسبة 12 % من المساحة الفلاحية القابلة للاستغلال (SAU) (1) .

- لا يملك 50 % من الفلاحين سوى مساحات محدودة تقل عن خمسة هكتارات، في حين يسيطر الملاك العقاريون الكبار على بعض الضيعات الكبرى وهي ذات تأثير محدود على الاقتصاد الجهوي والمحلي لكونها تنتج منتوجات موجهة للتصدير .

- تساهم الصناعة بشكل متواضع في النشاط الاقتصادي للإقليم حيث تنحصر في بعض منشآت تحويل الموارد الفلاحية (24 وحدة) والمقالع (39 مقلع) وهو نشاط ذو محدودية في تشغيل الأيدي العاملة المتوفرة في المنطقة، فضلا عن تأثيرها السلبي على البيئة .

- تشكل الصناعة التقليدية موردا أساسيا في المنطقة، إلا أنه مع تزايد الحاجيات لم تعد تقوى على منافسة المنتوجات العصرية .

- وتوفر المدينة على مؤهلات طبيعية وتاريخية لم يتم استثمارها بعد بشكل يسمح بخلق ديناميكية تقوي النشاط الاقتصادي . حيث لا يتجاوز عدد المنشآت السياحية أربع وحدات، وتعاني المنطقة من ضعف البنيات التحتية، كالطرق والمواصلات والتجهيزات الاجتماعية .

(1) المساحة الزراعية النافعة .

- يعرف الطريق الوحيد الذي يربط بين فاس وصفرو اكتظاظا يؤدي إلى تواتر حوادث السير.

أما المؤشرات الاجتماعية الخاصة بنسبة التمدرس والأمية، والربط بالشبكة الكهربائية والماء الشروب، فتبقى في حدود المعدل الوطني، في حين أن المؤشرات الأخرى دون المعدل الوطني خاصة:

- الصحة، طبيب واحد لكل 3 200 نسمة مقابل المعدل الوطني، طبيب واحد لكل 1 845 نسمة. مما يجعل الخدمات الصحية متردية؛
- الشغل، يعرف الإقليم بطالة مرتفعة، تساهم في رفع نسبة الفقر حيث يقدر بـ 28,3 %، ويمثل استهلاك الفرد بالإقليم ثلث استهلاك الفرد بالنسبة لمدينتي الرباط والدار البيضاء.

والملاحظ أن جميع المؤشرات تبرز إقصاء وتهميشا اجتماعيين لساكنة غير قادرة على تحمل المزيد من الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الزيادة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية.

ورغم تصنيف الإقليم من بين الأقاليم الأكثر فقرا، فإن نصيبه من الميزانية المرصودة في إطار «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» يبقى دون حاجيات الساكنة. حيث لم يتم إدراج سوى جماعات قروية محدودة للاستفادة من البرنامج المذكور.

#### IV. تسلسل الوقائع

عرفت منطقة صفرو خلال الأسبوع الذي سبق يوم الأحداث وقفات احتجاجية متواترة:

- يوم الإثنين 17 شتنبر 2007، شهدت البهاليل (قرية تبعد عن مدينة صفرو بحوالي 5 كيلومترات) تظاهرة احتجاجية ضد الغلاء، شارك فيها حوالي 100 متظاهر أغلبهم نساء.

- يوم الثلاثاء 18 شتنبر، نظمت مظاهرة أخرى بالبهاليل شارك فيها حوالي 300 مواطنة ومواطن (80 % منهم نساء). وقد حاول المتظاهرون التوجه نحو مقر عمالة إقليم صفرو، إلا أنه تم اعتراض سبيلهم وتفريقهم من طرف الدرك الملكي عند مدخل المدينة وقد أخطرت اللجنة إثر استقبالها من طرف عامل الإقليم بأن باشا المدينة استمع للمتظاهرين.

- يوم الأربعاء 19 شتنبر 2007، تجمع بمدينة صفرو حوالي 120 شخص في وقفة احتجاجية بساحة العمالة، قد تم تفريقهم دون تسجيل أي حادث.

- يوم الخميس 20 شتنبر 2007 عاد السكان للتظاهر مرة أخرى، وانتشروا بأزقة المدينة القديمة بعد أن تم منعهم من التظاهر أمام مقر العمالة.  
وإذا كانت كل هذه الوقفات الاحتجاجية قد تمت دون أن تكون وراءها جهة داعية، فإن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو شرع منذ يوم الخميس في الإعداد للوقفة الاحتجاجية المزمع تنظيمها يوم الأحد 23 شتنبر 2007، وقام بتوزيع نداء حصلت اللجنة على نسخة منه.



#### • الأحد 23 شتنبر 2007

انطلقت الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (فرع صفرو) بـ «باب المربع» حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا، وحسب الجهة المنظمة فقد عرفت الوقفة مشاركة حوالي 2 000 إلى 2 500 مواطن (قدم بعضهم من البهاليل)، في حين تقدر السلطة المحلية أن عددهم كان أقل من ذلك.

وحسب الإفادات التي توصلت بها لجنة التقصي، فقد رفعت خلال هذه الوقفة التي دامت حوالي 45 دقيقة، شعارات للتنديد بالغلاء قبل أن يعلن المنظمون على انتهاء الوقفة مطالبين السكان بالانصراف. غير أن عددا كبيرا من المشاركين في الوقفة أصروا على التظاهر أمام العمالة (التي تبعد عن باب المربع بحوالي 50 متر) ومقابلة العامل لتبليغه مطالبهم.

وقد تمكنوا بالفعل من اختراق الحزام الأمني عبر منافذ ودروب ليصلوا أمام مقر العمالة، حيث استمر التجمهر. وبخصوص تطور التظاهر إلى مستوى متوتر وحاد، استمعت اللجنة إلى روايتين:

- رواية أولى، يتداولها مواطنون بالمدينة وبعض المشاركين في الوقفة، تقول بأن اندلاع المواجهات كان على إثر قيام رجل أمن بضرب امرأة بجهاز الاتصال اللاسلكي واشتباك رجل أمن آخر مع أحد المتظاهرين.
- رواية ثانية، قدمها مسؤولون بالإقليم تقول: «باضطرار قوات الأمن إلى الدفاع عن النفس، أمام رشق المتظاهرين بالحجارة وتكسير الحواجز الأمنية مما قوى الاعتقاد بمحاولة اقتحام العمالة».

إثر ذلك عرفت الأوضاع انفلاتا سريعا أدى إلى مواجهات عنيفة أمام مقر العمالة استعملت فيها الحجارة والهراوات (أصيب خلالها رئيس المنطقة الإقليمية للأمن والقائد الجهوي للقوات المساعدة بجروح وكدمات)، واتسعت رقعتها بعد انتشار المتظاهرين على شكل مجموعات في مناطق مختلفة من المدينة، رشقت عددا من المحلات والمنشآت والمرافق العمومية بالحجارة، وإضرار النار في البعض منها، إلى غير ذلك من الخسائر.

وحسب معلومات مختلفة استمرت المواجهات إلى حدود آذان المغرب على صعيد أحياء متفرقة بالمدينة، فلم تتمكن قوات الأمن من السيطرة على الموقف إلا بعد وصول التعزيزات الأمنية من خارج المدينة، والشروع في استعمال القنابل المسيلة للدموع، خاصة بعد أن أصبح احتمال خطر اقتحام المتظاهرين الثكنة العسكرية واردا.

## ٧. الآثار المترتبة عن الأحداث

### ١. الاعتقالات

أوقفت السلطات العمومية يوم 23 شتنبر 36 مواطنا ونشرت مذكرة بحث بخصوص 13 مواطنا آخر، ثلاثة منهم اعتقلوا خلال الوقفة الاحتجاجية أمام مقر العمالة أما بقية الاعتقالات فتمت قبيل آذان المغرب. وتم إيقاف 7 أشخاص من المبحوثين عنهم يوم 30 شتنبر 2007 من بينهم سيدتان، كما سجلت اللجنة ضمن الموقوفين وجود 10 أحداث من بينهم 6 أودعوا بسجن عين قادوس و3 ببنادي العمل الاجتماعي وحدث واحد بمركز عبد العزيز ابن إدريس بمدينة فاس. أوضح والي أمن صفرو خلال اتصال اللجنة معه أن الاعتقالات تمت في حالة تلبس. وأشرفت الشرطة القضائية لولاية أمن فاس على إعداد المحاضر.

## لائحة المعتقلين

1. رقية الكنز بنت محمد
2. خديجة أمشيش بنت محمد
3. امحمد الشنتوفي
4. عبد العزيز العابد
5. يوسف عبيقي
6. محمد الخضراوي
7. جمال مخيط
8. عبد العزيز لشهب
9. عبد العزيز بن الشرع
10. عبد العلي رزوق
11. حسن مسكين
12. زهير كرش
13. محسن إكروود
14. سمير اخراز
15. لحسن بوسلاح بن إدريس
16. عبد الحق البحيري بن إدريس
17. عبد الرحيم سعود بن لحسن
18. خالد مسهل بن أحمد
19. عبد العالي الليكاتي
20. رشيد قرواش
21. عبد الوهاب الطاوسي
- بن محمد
22. عز الدين المنجلي
23. بدر عرفات
24. محمد الخديسي
25. كمال المريني
26. العربي توفيق
27. رشيد بودرار
28. رشيد بدر
29. أحمد الغندور
30. إبراهيم الباديسي
31. حميد الكردي
32. محمد مراش
33. يوسف بوشفيرة
34. عبد السلام توكماتي
35. عزيز رحيمي

## الأحداث المعتقلون

1. طه حسام أشملال
2. ياسين شنيف
3. حسن أرخي
4. محمد أعجول
5. الحسين المحجوب
6. رشيد عامري
7. فريد الدراز
8. مولود عقي
9. على العالي البرق
10. عثمان فركوس

## 2. تكييف الأحداث حسب الشرطة القضائية

حددت الشرطة القضائية الأحداث الواقعة كما يلي:



- إضرار النار وإتلاف وثائق رسمية؛
- وضع المتاريس بالطريق العمومية لعرقلة السير؛
- إهانة موظفين أثناء قيامهم بمهامهم والاعتداء عليهم؛
- تغييب شيء مخصص للمنفعة العامة؛
- التجمهر المسلح بدون ترخيص في حقهم جميعا وحيازة المخدرات واستهلاكها وحمل السلاح في ظروف من شأنها تهديد سلامة الأشخاص في حق ثلاث متهمين.

### 3. ضحايا في الأحداث

اعتمادا على المعلومات المقدمة للجنة وخلال لقاءها بالمسؤولين عن قطاع الصحة بالمدينة، فإن عدد الضحايا وصل إلى 126 ضحية أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة وتلقوا الإسعافات الضرورية بالمستشفى الإقليمي. وسجلت ثلاث حالات ذات جروح خطيرة، واحدة منها مست مواطننا مدنيا.

وتباينت حالات الضحايا كما يلي:

- 59 من رجال القوات المساعدة؛
- 44 من هيئة الأمن الوطني؛
- 02 مقدمين اثنين؛
- شخص واحد من الوقاية المدنية؛
- 20 مدنيا؛
- الهجوم على إقامة أحد ممثلي الإقليم بمجلس النواب؛
- اعتداء على السيدين محمد حرودي وحسن عاطش مراسلي جريدة الاتحاد الاشتراكي من طرف قائد المقاطعة الخامسة بمنطقة بنصفار بصفرو يوم الأحد 23 شتنبر 2007.

### 4. خسائر مادية

قدرت السلطات المحلية حجم الخسائر المادية بحوالي 2,5 مليون درهم منها مليون درهم تهم وكالة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

وسجلت اللجنة الخسائر الآتية:

- إحراق آلة جرافة باستعمال البنزين من طرف أحد المتظاهرين الذي حاول سيقاتها في اتجاه السجن المدني، حيث تعرض بابو الرئيسي لمحاولة التحطيم؛
- إحراق المقاطعة الرابعة؛

- إحراق سيارة رونو 5 في ملكية أحد المقدمين؛
- تخريب واجهة وكالة البنك المغربي للتجارة الخارجية في حي بنصفار وإتلاف وثائق؛
- تخريب واجهات عدد من المحلات التجارية وتحطيم تجهيزاتها، كمخزن للمشروبات الغازية (كوكاكولا) وثنائية الحसन اليوسي ومستوصف ومقر المحكمة الابتدائية ونقطة مراقبة إدارية لمقر القوات المساعدة ومحل للاتصالات الهاتفية .

## VI. استنتاجات

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، باعتبارها منظمة غير حكومية تهتم بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبناء على معاينتها ولقائها وزياراتها وحواراتها مع الأطراف ذات الصلة بالأحداث تستخلص:

### استنتاجات مرتبطة بسياق الأحداث

- توصلت اللجنة إلى أن المصالح الإقليمية المختصة بمراقبة الأسعار أشعرت الإدارة المركزية بخطر الوضع الاقتصادي وأثارت انتباهها إلى ارتفاع أسعار بعض الموارد الأساسية وإلى حالة تدمر الساكنة جراء هذا الارتفاع.
- لاحظت اللجنة أن تأثير ارتفاع سعر الدقيق المدعم على ساكنة صفرو وباستحضار الوقائع المشار إليها أعلاه كان قويا وسلبيا.
- وتأكدت اللجنة إثر الاتصالات المجراة، أن عامل الإقليم وجه دعوة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان للاجتماع يوم الجمعة 21 شتنبر 2007 للحوار فلم يستجب:
- أفاد مسؤول الفرع المذكور للجنة بأنهم توصلوا بدعوة حضور الاجتماع نصف ساعة قبل الموعد .

- انتهت اللجنة في ضوء التوضيحات المقدمة لها أن القوات العمومية لم تحترم مقتضيات الفصلين 19-20 الخاصين بفض التظاهر، حيث ينص الفصلان المذكوران على: « وجوب عون القوة العمومية الذي يحمل شارات وظيفته المتوجه إلى مكان التجمع، أن يعلن على وصوله بواسطة مكبر الصوت، ويوجه الأمر للمتجمعين بفض التجمع والانصراف ويتلو العقوبات المقررة قانونا: بوضعهم رهن الحبس ما بين شهر وثلاثة أشهر وغرامة بين 1 000 و5 000 درهما أو إحداهما. فإذا لم

تقع الاستجابة للإعلان الأول والثاني والثالث بنفس الكيفية يختم دائما الإنذار بعبارة: «إننا سنعمل على تفريق التجمهر بالقوة» وفي حالة إبداء امتناع ورفض للانصياع يتم تفريق المتجمهرين بالقوة».

### استنتاجات ذات صلة مباشرة بالأحداث

1. إن أحداث 23 شتنبر 2007 التي عرفتها مدينة صفرو لم تكن مفاجئة لكون المدينة عاشت طيلة نفس الأسبوع تواتر الاحتجاجات والوقفات.
2. إن أحداث التظاهر أبانت عن قصور كبير في اتخاذ الاحتياطات الأمنية لدرء ما وقع، ذلك أن 50 فردا من رجال الأمن لم يكن كافيا لتأطير متظاهرين ناهز عددهم 2 500.
3. إن الوقفة السلمية أمام العمالة تحولت إلى تظاهرة عنيفة استعمل فيها الرشق بالحجارة من طرف بعض المتظاهرين اعتمادا على دعوات مرئية ومصورة.
4. يتجلى من خلال الشهادات والتسجيلات المستمع إليها والمعاناة الميدانية أن الأحجار المستعملة في الرشق كانت بأحجام مختلفة وتسبب في خسائر مادية بارزة مست مؤسسات عمومية وخاصة.
5. يتأكد من خلال شهود إقدام أشخاص من ذوي سوابق على إضرام النار في سيارة رونو 5 وجرافة باستعمال قنينة غاز، كما توصلت اللجنة بإفادات حول محاولة بعض الأشخاص لتحريك جرافة نحو السجن المدني.
6. استعمال القنابل المسيلة للدموع في مكان محدود، أمام الثكنة العسكرية. وبرر عامل الإقليم أن هذه القنابل استعملت لتفادي دخول مجموعة من المتظاهرين إلى الثكنة.
7. تمت اعتقالات يوم 23 شتنبر 2007، وبرت السلطات الأمنية ذلك لحالة تلبس، إلا أن لجنة التقصي، حسب تقاطع معلوماتها ترى أن عددا من الاعتقالات تمت بشكل عشوائي.

### استنتاجات ذات صلة بالحوار

1. سجلت اللجنة عدم تفعيل اختصاصات ومهام عامل الإقليم بالشكل الملائم، ذلك أنه يمثل الحكومة على مستوى الإقليم والعمالة، ويتخذ التدابير ذات الصبغة التنظيمية أو الفردية للحفاظ على النظام العام.

2. لاحظت اللجنة عدم إشراك المجالس المنتخبة والتنظيمات المهنية والسياسية والجمعوية باعتبارها مخاطبا للسلطة المحلية والإقليمية وإطارا لتمثيلية المواطنين، لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة.
3. تساءلت اللجنة من خلال تداعيات الأحداث خلال أسبوع تقريبا عن عدم تفعيل آليات الحوار واتخاذ تدابير وقائية.
4. لاحظت اللجنة أن دعوة عامل الإقليم، بعد أسبوع من وقوع الأحداث، أي يوم 29 شتنبر 2007، المنتخبين وعدد من الفاعلين إلى اجتماع لم تتجاوز سرد مسلسل الأحداث دون أي تبادل في وجهات النظر حول ذلك.
5. لاحظت اللجنة عدم عقد دورة استثنائية للمجلس البلدي للمدينة للتداول بين المنتخبين حول الاحتجاجات الأولية للسكان، والأحداث التي عرفتتها مدينة صفرو في جدول أعمال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 16 أكتوبر 2007.

## VII. توصيات

تأسيسا على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لمدينة صفرو وعلى تسلسل الوقائع والاعتقالات وحجم والأضرار والخسائر المترتبة عن الأحداث توصي المنظمة:

### 1. بخصوص تدبير المنازعات

- ضرورة تفعيل الحوار إزاء تصاعد حركات الاحتجاج والتظاهر؛ والتنصيص على دور مختلف الأطراف في التربية على السلم والأمن وتوفير السلامة للجميع.
- اتخاذ كل الإجراءات القبلية لضمان احترام النظام العام وأمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم وحریتهم؛
- تفادي الاستعمال المفرط للقوة غير المتناسبة مع حجم الأحداث.
- تفعيل آليات التشارك والحوار الجهوي والإقليمي والمحلي بما يتيح تدارس المشاكل الملحة للسكان وتطوير هذه الآليات لجعلها أكثر نجاعة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية؛
- مطالبة مجلس جهة فاس بولمان بعقد دورة استثنائية لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في علاقتها بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإصدار تقرير علني في الموضوع وتعميم الفائدة بفحواه.

## 2. بخصوص الجهات القضائية

- مطالبة وزير العدل باعتباره رئيس النيابة العامة بالنظر للطابع الكمي للاعتقالات ولوجود الأحداث بـ:
- إخبار الرأي العام بنتائج سير التحقيق الذي يجب أن يتم في إطار حكم القانون وقرينة البراءة؛
- عدم فصل التحقيق عن الظروف الاجتماعية التي تمت فيها الأحداث والاعتقالات؛
- احترام مقتضيات المحاكمة العادلة بالنسبة للمعتقلين على خلفية الأحداث.

## 3. بخصوص الجهات الحكومية

- ضرورة احترام السلطات العمومية للمقتضيات القانونية المنظمة لفض التجمهر والتظاهر بما يضمن احترام الحريات العامة.
- تفعيل المقتضيات القانونية والتدابير الإدارية الخاصة بمراقبة الأسعار.
- تقييم الدعم العمومي لبعض المواد الأساسية (صندوق المقاصة) وفتح حوار وطني حولها في أفق إيجاد آليات جديدة لتوزيع الموارد المالية لصندوق المقاصة لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة لضمان عيش كريم لها.
- تنظيم التجارة الداخلية وإصلاح شبكة التوزيع وعقلنتها خاصة بالحد من الوسطاء.
- إعمال الآليات القانونية والمؤسسية الخاصة بتحديد الأسعار لحماية المستهلك.
- التسريع بوضع قانون لحماية المستهلك وعرضه على المؤسسة التشريعية.
- إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إذ تتشبت بالحق في التظاهر والتجمهر، كحق أساسي للتعبير عن الآراء والمواقف، وتدعو إلى أعمال العنف. وتدعو إلى حوار وطني حول ممارسة الحق في التظاهر والتجمع السلميين.

# تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مدينة القصر الكبير



# المحتويات

65	..... مقدمة
65	..... 1. قرار تشكيل بعثة التقصي
65	..... 2. منهجية العمل
66	..... I. الوقائع
66	..... 1.1. الحفل وردود الفعل
67	..... 2.1. خسائر مادية
67	..... 3.1. اعتقالات
68	..... 4.1. امتدادات وطنية لأحداث مدينة القصر الكبير
68	..... أ - مقالات صحفية حول الموضوع
68	..... ب - السؤال الشفوي الآني بمجلس النواب وجواب وزير الداخلية
68	..... ج - موقف المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان
69	..... II. الملف أمام القضاء و ضمانات الحق في الدفاع
69	..... 1.1. القضاء و ضمانات الحق في الدفاع ابتدائيا
70	..... 2.2. أطوار الملف خلال المرحلة الاستئنافية وملاحظات دفاع المنظمة
71	..... أ - إرادة «المتهمين» أمام القضاء



71	..... ب - تدخل دفاع المنظمة
72	..... ج - موقف النيابة العامة
72	..... د - رد دفاع المنظمة
73	..... هـ - ملتمسات النيابة العامة
73	..... و - الأحكام
73	..... <b>III. استنتاجات</b>
74	..... <b>IV. خلاصات</b>

## مقدمة

تتبع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان انشغال الرأي العام بما جرى في مدينة القصر الكبير وتدايعات تلك الأحداث، وما نشرته عدد من الصحف الوطنية من أخبار وتعليق حول «زواج الشواذ» بهذه المدينة، وما تم تداوله ونشره من أخبار عن تلك الأحداث عبر شبكة الانترنت، وما ترتب عن التظاهر العمومي من إتلاف لممتلكات عامة وخاصة.

### 1. قرار تشكيل بعثة التقصي

قرر المكتب الوطني تشكيل لجنة تقص من زاوية علاقة تلك الأحداث بالضمانات القانونية وتدبير الحريات والتمتع بها اعتبارا:

- للتطورات الاحتجاجية وتدايعاتها الأمنية على صعيد مدينة القصر الكبير؛
- للامتدادات الوطنية التي اتخذتها على صعيد مجلس النواب؛
- للتغطية الإعلامية التي رافقتها، وما أثاره موضوع التمتع بالدفاع كحق أصيل أقرته المعايير الدولية الأساسية.

تشكلت لجنة التقصي من:

- محمد النشاش: نائب رئيس المنظمة؛
- عبد الجليل بادو: عضو المجلس الوطني؛
- محمد الشنتوف: عضو مكتب فرع المنظمة بطنجة.

وخلافا لما جرى في تقارير سابقة للمنظمة، لم يتم التركيز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهي قضايا ينبغي الرجوع إليها لاحقا بمناسبة تقارير خاصة.

### 2. منهجية العمل

التقت اللجنة بعدد من المسؤولين من بينهم:

- نائب وكيل الملك؛
- باشا المدينة؛
- مدير الأمن بالإقليم؛

- رئيس قسم الشؤون العامة؛

- رئيس المجلس البلدي .

وعقدت عددا من الجلسات مع محامين وممثلي الجمعيات غير الحكومية وأسر معتقلي الأحداث .

كما حضرت بصفة ملاحظ وقائع جلسة المرحلة الابتدائية يوم 10 دجنبر 2007، والاستئنافية يوم 8 يناير 2008 كما تدخل دفاع المنظمة في المرحلة الاستئنافية .

## I. الوقائع

### 1.1. الحفل وردود الفعل

نظم السيد فؤاد فريط حفلا تخللته طقوس وعبادات معروفة وشائعة يومي 18 و19 نونبر 2007 بدار مخصصة للاحتفالات والمناسبات الخاصة بحضور ما ينيف عن 150 شخص (من بينهم 40 امرأة وأطفال) .

بعد تنظيم هذا الحفل قدمت شكاية إلى السلطات العمومية لفتح تحقيق، واتخاذ الإجراءات الضرورية في حق «الشواذ» من طرف الهيئات السياسية والجمعية:

- جماعة العدل والإحسان؛

- حزب العدالة والتنمية؛

- حزب البديل الحضاري؛

- فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقصر الكبير؛

- منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب .

عرفت مدينة القصر الكبير يوم 23 نونبر 2007 متابعة إعلامية كثيفة بعد انطلاق مظاهرات تخللتها حركات احتجاجية وأحداث شغب، نتيجة ما سمي وقتئذ بـ «زواج شواذ» .

حذر إماما مسجد وادي المخازن ومسجد سيدي الهزمري يوم الجمعة 23 نونبر 2007 في خطبتيهما، من «تفشي ظاهرة المنكر في المجتمع مذكرين بغضب الله متى وقع التقاعس» .

بعد انتهاء صلاة الجمعة، خرجت جماعات للتظاهر وهي تردد: «هذا عار، هذا عار، القصر الكبير في خطر...»

قام اثنا عشر (12) مواطنا في يوم 24 نوفمبر 2007 بتحرير عريضة أكدوا فيها أن حضورهم كان للاحتفال بليلة «كناوية»، وأودعوا العريضة بمقر مقاطعة القصر الكبير .

نشرت جريدة «عين الشمال» يوم 28 نونبر 2007 خبرا مفاده أن القصر الكبير شهد «زواج شواذ» وأنها كانت في صلب الحدث.

قام السيد عبد المالك شيلول مدير جريدة عين الشمال بإصدار بيان حقيقة أبرز فيه أنه نشر أخبارا زائفة تحت طائلة التهديد والوعيد الذي تعرض له عبر رسائل مجهولة استهدفت تصفيته والانتقام من أسرته.

تراجع منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب عن توقيعه فيما يخص العريضة التي تقدم بها للمقاطعة مع فاعلين سياسيين وحقوقيين آخرين.

## 2.1. خسائر مادية

• توجه جمع غفير إلى المكان الذي تم فيه الاحتفال المذكور، وتم رميه بالحجارة ووقع الهجوم على محل تجاري للمجوهرات باعتبار مالكة ممولا لحفل «زواج الشواذ».

• توجهت جماعة إلى منزل السيد فريط وأحدثت به خسائر، مما اضطره للهروب إلى المستشفى بعد إصابته في رأسه ثم إلى مركز الشرطة طلبا للحماية.

• أصيب رجل أمن بجروح بليغة نقل على إثرها إلى مستشفى بالرباط.

## 3.1. الاعتقالات

قامت الشرطة يوم 23 نونبر باعتقال اثني عشر (12) شخصا بينهم قاصرون شاركوا في التظاهر وأحداث العنف، ثم أطلق سراحهم يوم 26 نونبر 2007.

أعطى وكيل الملك أمرا باعتقال ستة أشخاص يوم 26 نوفمبر 2007 من مقر سكنهم أو مكان عملهم، حيث أحيلوا على هيئة الحكم بتهمة «الشذوذ الجنسي والإخلال بالحياء العام..» ويتعلق الأمر بالسادة:

1. فؤاد فريط: 35 سنة، متزوج، أب لطفلين، بدون مهنة.
2. عبد اللطيف ميسو: ازداد سنة 1977 أعزب، نادل.
3. محمد الغرباوي بن علال بن أحمد: ازداد سنة 1970، أعزب، حلاق.
4. الحبيب دودوح بن محمد بن الحبيب: ازداد سنة 1983، عامل.
5. محمد الحساين بن صالح بن علال: ازداد سنة 1946، متزوج، أب لأربعة أبناء، بائع متجول.
6. محمد الحميضي بن بنعيسى: ازداد سنة 1944 متزوج، أب لأربعة أبناء، بدون مهنة.

## 4.1. امتدادات وطنية لأحداث مدينة القصر الكبير

### أ - مقالات صحفية حول الموضوع

تناولت منابر إعلامية محلية ووطنية أحداث القصر الكبير في إطار أجناس صحفية: خبر، تحقيق، استطلاع وملفات...

ومن نماذج تعامل الإعلام المكتوب مع الأحداث، نعرض بعض العناوين:

• «شاذان يتزوجان بالقصر الكبير وفق الطقوس المغربية وسط غضب الشارع».

• «عرس الشواذ حضره مسؤول بالنيابة العامة وأستاذ جامعي وقاض متقاعد».

• «Scandale de Ksar Kébir : Mariage Homo ou soirée Gnawa».

• «العروس الشاذ يوجد في حماية الأمن الذي لم يوجه له أي تهمة».

### ب - السؤال الشفوي الآتي بمجلس النواب وجواب وزير الداخلية

وجه أعضاء من فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب يوم 23 نونبر 2007 سؤالاً شفويًا أتيا إلى وزير الداخلية عرضوا فيه إقدام مجموعة من الشواذ على تنظيم حفل زواج بمدينة القصر الكبير على مسمع مختلف السلطات الأمنية، معتبرين ذلك خرقا خطيرا للقانون، واعتداء على عقيدة الشعب المغربي والنظام الأخلاقي العام، وإشاعة الفساد الأخلاقي علانية مما يندر بأوخم العواقب.

وانتهى هؤلاء النواب إلى مساءلة وزير الداخلية لعدم إقدام السلطات بواجبها لمنع الخرق السافر للقانون واتخاذها الإجراءات الرادعة لمنع تكرار ممارسة الفساد.

تقدم وزير الداخلية بعرض في الجلسة المخصصة لأجوبة الحكومة على أسئلة النواب الشفوية، ومما ورد فيها:

«... أن الاهتمام بالموضوع يشكل دليلا على غيرة الجميع على قيمنا

الحضارية المتوارثة وسعينا جميعا إلى حمايتها...»؛

«... وضع القضاء يده على هذا الملف لذا لا يمكنني في الوقت الراهن

التطرق إلى تفاصيل هذا الموضوع احتراما لسرية التحقيقات...»؛

«... الأمر يتعلق بحفل خاص تخللته طقوس مرتبطة بعبادات وتقاليد تمارس

عادة من طرف مجموعة كناوة وأن هذا النوع من الحفلات عادي ومألوف

وليس حكرا على فئة أو وسط دون آخر...»؛

«... خلافا لما أشيع، فإن الأمر لم يتعلق بتاتا بحفل زواج بين شواذ حيث لم تسجل أية مظاهر خارجية توحى بذلك...»؛

«... وأغتنم هذه المناسبة للتأكيد على مسألة جوهرية وأساسية تتمثل في كون السهر على احترام القيم المجتمعية هي مسؤولية للدولة التي تعمل جاهدة على صيانة الأمن الأخلاقي للمواطن المغربي وتحصين المجتمع من كل أنواع الانزلاقات التي قد تهدد هويته ومقوماته الحضارية...»؛

«... وإذا كان من المحمود أن تتظافر جهود المجتمع للتصدي لمثل هذه المظاهر المشينة كلما تحققت، وإذا كان من اللازم أن تقوم جميع مكونات المجتمع المغربي بإثارة هذا النوع من التجاوزات للأخلاقية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بأن تنصب جهة ما نفسها كسلطة وصية في هذا الباب أو استغلاله سياسيا أو إعلاميا من طرف أية جهة كانت سواء عبر المنابر الصحافية أو عبر التحريض لتنظيم مسيرة احتجاجية بالشارع العام أو أمام المدارس والثانويات أو غيرها من الوسائل للتأثير على الرأي العام وعلى القضاء وتضخيم أحداث معزولة لتحقيق أهداف لا تمت بالدفاع عن القيم الدينية بصله... ولا تخدم المصالح العامة للمواطنين، ولا تساهم من قريب أو بعيد في تخليق الحياة الاجتماعية التي هي من صلب واجبات سلطات الدولة كل في إطار اختصاصاته القانونية...».

### ج - موقف المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

أوضح بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ 2 دجنبر 2007 أن توقيع فرع الجمعية بالقصر الكبير للشكاية الجماعية المقدمة للسلطة «مبادرة فردية لم تتم بشأنها استشارة أجهزة الجمعية محليا ووطنيا».

## II. الملف أمام القضاء و ضمانات الحق في الدفاع

### 1.2. القضاء و ضمانات حق الدفاع ابتدائيا

التقت لجنة التقصي بعدد من المحامين بمدينة القصر الكبير للاستفسار حول الأخبار التي نشرت بخصوص امتناعهم من الدفاع عن «المتهمين بالشذوذ».

أوضح عدد من المحامين أنهم لم ينتصبوا للدفاع على المتهمين في هذا الملف لأن أحدا لم يطلب منهم ذلك.

صرح محامون آخرون بأنهم لم ينصبوا في هذا الملف أمام ضغط وهيجان الشارع المسنود من طرف « جماعات ذات توجه ديني ».

التزم بعض المحامين بالدفاع عن المشاركين في التظاهر العمومي .

اختار المتهم فؤاد فريط أستاذين محامين من هيئة الرباط .

جرت المحاكمة ابتداءً خلال أربع جلسات أيام 23 نوفمبر، 3 دجنبر، 6 دجنبر،

10 دجنبر 2007 .

تمحورت أسئلة رئيس الجلسة في المرحلة الابتدائية حول :

- هل حدث «زواج شواذ»؟

- هل أنتم شواذ؟

- هل مارستم الشذوذ الجنسي في مرحلة طفولتكم أو مراهقتكم؟

أنكر المتهمون خلال المحاكمة ابتداءً ممارستهم لعلاقات شاذة، وأن التهمة

الموجهة إليهم تنحصر في حضور حفل...

سجلت لجنة التقصي عدم استفادة خمسة «متهمين» من حق الدفاع خلال

استنطاقهم من طرف المحكمة، كما تبين أنهم لا يستسيغون معها طبيعة التهمة

الموجهة لهم ولا آثارها الجنائية عليهم .

## 2.2. أطوار الملف خلال المرحلة الاستئنافية وملاحظات دفاع المنظمة

تداول المكتب الوطني يوم 27 دجنبر 2007 في ضوء الملاحظات المرفوعة إليه

بخصوص عدم استفادة خمسة «متهمين» من حقهم في الدفاع، وقرر تعيين محامين

لمؤازرتهم خلال مرحلة الاستئناف ضماناً لإعمال حق الدفاع .

تكون فريق دفاع المنظمة من الأساتذة: محمد الهواري، محمد الشنتوف،

عبد الرحمان أمختاري من هيئة طنجة ومصطفى أولاد منصور، ومحمد بن سالم

وجمال الدين الشعبي من هيئة تطوان .

تقدم دفاع المنظمة أمام محكمة الاستئناف بعناصر شملت الإجراءات المسطرية

المتعلقة بالبحث وبعض القضايا المتعلقة بإرادة المتابعين .

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة

جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون

قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.

ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو مقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضروريا حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال.

...من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن يثبت عليه الجرم قانونا.

المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

#### أ - إرادة المتهمين أمام القضاء

استنطقت المحكمة «المتهمين» عن الأفعال المنسوبة إليهم باستثناء المتهم الأول المتابع ببيع الخمر وترويجه دون رخصة، والسكر العلني، فأنكروا قيامهم بما نسب إليهم من «شذوذ جنسي» خلال الحفل الذي أقامه «المتهم» الأول في إحدى القاعات المعدة لإقامة الحفلات.

أكد البعض منهم أن طبيعته ليست شاذة، وأنه قد سبق له حضور حفلات من نفس النوع في مدن مغربية أخرى منذ ما يزيد عن عشر سنوات.

#### ب - تدخل دفاع المنظمة

ومن بين ما أثاره:

- استبعاد محضر الشرطة القضائية لكونه لم ينجز طبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية مثل المواد المتعلقة بحالة التلبس، والحراسة النظرية، وما إلى ذلك محيلا على مقتضيات المادة 751 من القانون المذكور؛

- إبصام المتهمين على تصريحاتهم دون أن يضطلعوا على محتواها لأمتيهم وعدم قراءتها عليهم؛



- استبعاد الحكم الابتدائي المستأنف كوثيقة رسمية في الملف، فضلا عن عدم تطبيقه في ديباجته على تاريخ ومكان اقرار الفعل المنسوب إلى المتهمين مما يخول إخضاعه للمراقبة القضائية من طرف محكمة الاستئناف؛

- تصريحات المتهمين أمام محكمة الاستئناف وما راج أمامها من مناقشات تبين بالملمس بأنهم لم يرتكبوا الفعل المنسوب إليهم، وليس هناك أية وسيلة من وسائل الإثبات .

- جريمة « الشذوذ الجنسي » المنصوص عليها في الفصل 489 من القانون الجنائي، عناصرها التكوينية من فعل مادي وقصد جنائي ونص قانوني لا ينطبق على الفعل المتابع به « المتهمون » .

- عدم إدلاء النيابة العامة أمام المحكمة بأية وسيلة من وسائل الإثبات أو شهادة شاهد بل وحتى مجرد قرينة من شأنها أن تشد « المتهمين » إلى جانب الاتهام .

- عدم قيام « المتهمين » بما نسب إليهم، من خلال الاستماع إلى عدة أشخاص حضروا الحفل الذي زعم فيه أن « المتهمين » اقرتوا ما نسب إليهم من أفعال، وعدد المصرحين يفوق الأربعين شخصا كلهم أكدوا عدم مشاهدتهم قيام « المتهمين » بالفعل المنسوب إليهم .

وعلى هذا الأساس التمس دفاع المنظمة براءة المحكومين ابتدائيا بتهمة « الشذوذ » .

### ج - موقف النيابة العامة

أثارت النيابة العامة أن الدفاع لم يقدم هذه الدفوع أمام المحكمة الابتدائية، خاصة الدفع بانعدام حالة التلبس، كما لم يثر أي إخلال في هذا الصدد من طرف هيئة الدفاع التي آزت « المتهمين » في المرحلة الابتدائية ومطالبة المحكمة عدم اعتبار ما أثارته من دفوع شكلية .

### د - رد دفاع المنظمة

وحول هذا الموضوع رد دفاع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على النيابة العامة بأن الاستئناف ينشر القضية من جديد أمام المحكمة بصفتها محكمة الشكل والموضوع، وما أثارته النيابة العامة لا يركز على أساس قانوني؛

- تداولت المحكمة على المقعد وقررت ضم الدفوع الشكلية إلى الموضوع .

### هـ - ملتمسات النيابة العامة

التمست النيابة العامة تأييد الحكم الابتدائي مع التشديد في العقاب برفع العقوبة إلى ما يلائم الفعل المرتكب من طرف المتهم .

### و - الأحكام

أصدرت محكمة الاستئناف أحكامها بعد أسبوع من المداولة كآآتي :

- تأييد الحكم الابتدائي في مبدئه مع تعديله بخفض العقوبة بالنسبة للمحكوم عليهم بأربعة أشهر إلى شهرين .

- تأكيد الحكم الابتدائي بالنسبة للسيد فؤاد فريط : 10 أشهر حبسا نافذا وغرامة 1 000 درهم .

- تخفيف الأحكام السالفة ابتدائيا إلى نصف المدة الحبسية للسادة عبد اللطيف ميسو ومحمد الغرباوي والحبیب دودوح 6 أشهر حبسا نافذا وغرامة 1 000 درهم .

- محمد الحساني ومحمد الحميضي 4 أشهر حبسا نافذا وغرامة 1 000 درهم .

### وبرأت المحكمة المتهمين من المس بالحياء العام .

وتسجل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان اقتراح السلطة القضائية في تكوين قناعة في صدور أحكام خفضت من وقع أحكام المرحلة الابتدائية .

## III. استنتاجات

### 1. استنتاجات ذات صلة بالأحداث

- أ - عدم ثبوت حفل زواج مثلي؛
- ب - عدم حفظ النظام العام بعد اندلاع الأحداث؛
- ج - إقدام إمامي مسجدین خلال خطبة يوم الجمعة على توجيه رسالة غير معهودة في المكلف بالمنبر الديني؛
- د - تزامن خطبة الإمامين مع السؤال الشفوي الآني لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب .

### 2. استنتاجات ذات صلة بالحق في الدفاع

أ - تعرض حق الدفاع - كحق أصيل متعارف عليه عالميا ومقر به - إلى المساس، وهي سابقة تكاد تكون الأولى من نوعها في تاريخ المرافعات المغربية .

ب - عدم إنجاز تحقيق ملحق فيما يخص التهمة الموجهة للمتابعين في الملف .  
ج - قرار المحكمة بضم الدفوع الشكلية إلى الموضوع طريقة معهودة، وجاري بها العمل بالنسبة لتعامل المحاكم الجزرية مما يجعل رقابة المحاكم على ضمانات البحث التمهيدي ضعيفة للغاية .

د - إن الأحكام لم تمس فقط فقدان الحرية والإدانة بالسلوكات المثلية، بل جعلت المتابعين وعائلاتهم معرضين للاستهجان والتهميش والرفض في العيش في مدينتهم، أي إضافة عقوبة النفي الاجتماعي إلى الحكم القضائي بالإدانة .  
هـ - إن الحكم بالإدانة على المتابعين يكرس اللاتسامح مما ينتج عنه استحالة العيش في مدينتهم، وهذا يشكل عقوبة مضاعفة على مستوى النفي الاجتماعي .

### 3. استنتاج ذات صلة بالصحافة

- إقدام بعض الصحف على نشر ادعاءات وإشاعات، وتقديمها كحقائق للرأي العام وعدم التزامها بـ:

- احترام قواعد مهنة الصحافة بالتحري والتقصي في كل الادعاءات؛
- التحري في شأن أي اتهام وارد أو تصريح أو بيان لتقديم معلومات للقارئ حتى لا تتحول وسيلة النشر إلى وسيط لترويج الاتهامات والإشاعات؛
- احترام حق المواطن في الكرامة الإنسانية وفي حفظ شرفه وشخصه وعائلته .

### 4. استنتاجات ذات صلة بالقيم الديمقراطية

- قيام تيارات إيديولوجية وسياسية باتهام مواطنين «بالمس بالأخلاق العامة» وتآليب شرائح اجتماعية مما كان له آثار وخيمة على التعايش الاجتماعي والنظام العام .

## IV. خلاصات

1. إن أحداث القصر الكبير تسائلنا أفرادا وجماعات بخصوص قضايا السلم والتعايش وسيادة القانون .
2. إن مجتمعنا الذي يعيش وتائر انتقاله إلى الديمقراطية يعرف جملة من العوائق والإكراهات ذات الطبيعة الثقافية والاجتماعية حيث يتم تجمع أفراد وجماعات من مشارب مختلفة ضمن فضاء عام يعرف بدوره اتساعا مطردا مما يساعد على بروز طابوهات تم مواجهاتها بعنف .

3. إن سيادة القانون في علاقته بقرينة البراءة، حلقة هامة ضمن نسق عام لترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية .
4. واعتبارا لما للوسائط الإعلامية من أدوار في إشاعة قيم المواطنة وتكوين رأي عام، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لتأمل أن يكون النقاش الوطني حول مراجعة قانون الصحافة مناسبة لترسيخ قواعد ومعايير أخلاقيات مهنة الصحافة كما هي متعارف عليها دوليا .
5. إن التداخل الحاصل بين تأسيس الديمقراطية والتمتع بالحقوق الفردية والجماعية ليطالبنا بالدفاع عن قيم الحوار ومبادئ المجتمع الديمقراطي خاصة بين النخب الفكرية والإعلامية والسياسية والمكلفين بإنفاذ القانون لضمان:
- احترام الحريات الفردية والكرامة الإنسانية؛
  - استقلال القضاء عن أي تأثير ايديولوجي أو سياسي أو ضغط الشارع؛
  - توفير شروط المحاكمة العادلة لإعمال سيادة القانون؛
  - ضمان أمن المواطنين فيما يتعلق بحفظ النظام العام .
- إن بناء قيم المواطنة والديمقراطية يجمع ما بين الاختلاف والتعدد، وهو تحد لكل الفاعلين من أجل مساهمتهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتدعيمهم لدولة الحق والقانون .

## ملحق 1

**مبادئ أساسية في مجال حماية الكرامة الانسانية أقرتها  
مجالس ونقابات الصحفيين، وهي فضلا عن تعلقها بالمعيش، فإنها  
تتوجه وتخاطب باقي الجمهور في مجتمع ديمقراطي**

1. إن احترام كل من الحقيقة وحق الجمهور في معرفتها يشكل الواجب الأساسي للصحفي؛
2. لا ينقل الصحفي أو الصحيفة سوى الوقائع التي يعرف مصدرها، ولا يحذف المعلومات الجوهرية ولا يزور الوثائق؛
3. يبذل الصحفي قصارى جهده ويستعمل كافة الوسائل من أجل تصحيح كل معلومة منشورة ظهر أنها ضارة أو غير صحيحة.

مواد من إعلان  
الفيدرالية الدولية للصحفيين

## ملحق 2

### من الواجبات الأساسية للصحفي في تقصي الأحداث وتحريرها والتعليق عليها هي :

1. أن يحترم الحقيقة، مهما كانت العواقب بالنسبة له وذلك مراعاة لحق الجمهور في المعرفة؛
2. أن يدافع عن حرية الإعلام والتعليق والنقد؛
3. أن لا ينشر سوى المعلومات التي يكون مصدرها معروفا أو يعززها، عند الاقتضاء، بالتحفظات التي تفرض نفسها، ولا يحذف الأخبار الأساسية ولا يشوه النصوص والوثائق؛
4. أن لا يستعمل وسائل غير مشروعة في الحصول على معلومات أو صور أو وثائق؛
5. أن يلتزم باحترام الحياة الخاصة للأشخاص.

مواد من إعلان ميونيخ

## ملحق 3

## آداب المهنة

قدمت أغلب مجالس الصحافة السبعة شروط مفصلة للوائح الصحافة التي تستخدمها كدليل لإصدار قراراتها، وجميع اللوائح تتناول معظم أو كل الموضوعات التالية\*:

1. الأمانة والإنصاف والسعي لأخذ رأي أي شخص يكون موضع نقد في تحقيق صحفي قد نشر التحقيق، وواجب تصحيح الوقائع المغلوطة، وواجب عدم تزييف الصور أو استخدامها بطريقة مضللة؛
2. إعطاء فرصة الرد على الآراء التي تتضمن انتقادا وعلى التحقيقات الصحفية التي تنقد وقائع؛
3. توخي الموضوعية شكلا ومضمونا، وبعض اللوائح تمنع العاملين بالصحافة من قبول الهدايا؛
4. احترام حرية الحياة الخاصة؛
5. التمييز بين الوقائع والآراء؛
6. عدم التمييز أو إشعال نار الكراهية على أساس العنصر أو القومية أو الدين أو الجنس، وبعض اللوائح تحض الصحافة على الامتناع عن ذكر الأصل العنصري أو الديني أو القومي للأفراد الذي تدور عنهم القصص الإخبارية ما لم يكن لذكر هذه المعلومات أهمية موضوعية للقصة، بينما يحث بعضها على تغطية الموضوعات التي تشجع روح التسامح؛
7. عدم استخدام وسائل غير أمنية للحصول على معلومات؛
8. عدم تعريض حياة الناس للخطر؛
9. توخي معايير الأدب والذوق العام؛
10. عدم الكشف عن المصادر التي لا ترغب في الكشف عن نفسها؛
11. عدم الحكم مسبقا بإدانة أي متهم ونشر نفي التهم عن أو إعلان براءة أي شخص تكون الجريدة قد سبق أن نشرت أنه اتهم أو حوكم بالفعل.

\* كتاب حرية الصحافة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتصرف

تقرير لجنة تقصي الحقائق  
حول ظروف وملابسات وفاة  
عبد الغفور حداد





## I. تشكيل فريق التقصي ومنهجية العمل

سبق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن سجلت في بيان صدر عنها بتاريخ 18 يناير 2006 تواتر ممارسات التعذيب والمس بالحق في الحياة وبالسلامة الجسمانية لمواطنين من طرف أجهزة الأمن المختلفة .

واليوم وهي تتابع بقلق بالغ وفاة الشاب عبد الغفور حداد المزداد بتاريخ 1978/9/21، والبالغ من العمر 29 سنة، والقاطن مع عائلته بحي المزرعة بسلا تيريك، والذي ليست له أية سوابق عدلية، وذلك في علاقة بدورية لعناصر المجموعات الحضرية للأمن .

تعود لتؤكد انشغالها من جديد بهذا الوضع، مثيرة الانتباه إلى أن ثلاث وفيات ذات صلة بعناصر المجموعات الحضرية للأمن (GUS) والمعروفة بشرطة القرب، قد وقعت في مدة ثمانية أشهر ويتعلق الأمر بـ:

- حمدي لمباركي : أكتوبر 2005؛

- عادل الزياتي : دجنبر 2005؛

- عبد الغفور حداد: ماي 2006 .

إن المنظمة وهي تلاحظ تواتر هذه الوفيات في علاقة بأجهزة الأمن، لتعبر عن قلقها وانشغالها لما يقع، وتجد نفسها مساءلة بشكل مباشر وغير مباشر بمعرفة ما جرى، وتحديد الأدوار والمسؤوليات في علاقة مترابطة بين الحقوق والواجبات ذات الصلة بمختلف الأطراف مواطنين ومسؤولين .

وفي هذا السياق شكلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان - بناء على قرار المكتب الوطني في اجتماعه يوم 7 يونيو 2006 - فريقا يتكون من:

- خديجة مروازي؛

- سميرة عينان؛

- محمد رقوش .

للتقصي في الظروف والملابسات التي أدت إلى وفاة عبد الغفور حداد على إثر إجراء التحقق من الهوية من طرف عناصر المجموعة الحضرية للأمن، يوم الأربعاء 31 ماي 2006. وبموازاة ذلك تمت مراسلة السيد المدير العام للأمن الوطني للقائه بخصوص نفس الموضوع، وهي المراسلة التي تسجل المنظمة بارتياح الاستجابة لها. وقد استغرق عمل فريق التقصي 15 يوما، لتجميع الإفادات من الشهود وعائلة الضحية وإدارة الأمن الوطني وكذا الوثائق ومعاينة مكان الواقعة.

وهكذا، فإن الأطراف التي وقع الاتصال بها وأدلت بشهاداتها وتصريحاتها وتوضيحاتها هي :

- عائلة الضحية؛

- شهود الواقعة؛

- مسؤولون عن الإدارة العامة للأمن الوطني؛

- خبير في الطب الشرعي، وطبيبان في الطب العام.

كما تمت معاينة الحي الذي يوجد به مكان الحادث :

- موقع منزل الضحية؛

- موقع المقهى؛

- موقع نادي الانترنت.

وتمت تلك المعاينة في أوقات مختلفة.

وقد زار أعضاء فريق التقصي مكان الحادث وعاینوا موقع كل من الأمكنة ذات الصلة، كما زاروا أسرة الضحية، واستمعوا إلى والديه كل على حدة، كما استمعوا إلى شهود حضروا مسلسل الواقعة منذ بدايتها، إضافة إلى استئناسهم بشهادات الجيران.

وبناء على مراسلة السيد المدير العام للأمن الوطني حدد موعد اللقاء مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حيث التقى برئاسة المنظمة السيدة آمنة بوعياش والسيدتين خديجة مروازي وسميرة عينان، وبحضور مسؤولين عن إدارة الأمن الوطني، وعميد الشرطة بالدائرة التي يقع في ترابها حي المزرعة.

وعاد فريق التقصي إلى مكان الحادث للتحقق من مجموع الشهادات السابقة على ضوء مختلف الإفادات المقدمة من طرف مسؤولي إدارة الأمن.

وقد عرض فريق التقصي التقرير الطبي بخصوص وفاة الضحية، على أطباء ومختصين للاستئناس برأيهم في ما يتعلق بتشخيص وضع جثة الضحية ومعرفة السبب المباشر للوفاة.

## II. الواقعة حسب مختلف الأطراف

### • الواقعة حسب إفادات الشهود

انتقل أعضاء فريق التقصي يوم الأحد 2006/6/11 على الساعة العاشرة والنصف إلى مكان الحادث بحي المزرعة بسلا تابريك حيث تم الاستماع إلى الشهود الذين صرحوا « بأن وقوع الحادث كان يوم الأربعاء 31 ماي 2006 على الساعة الرابعة بعد الزوال، عندما كان الشاب عبد الغفور حداد يجلس بمقهى «أيت بها» مباشرة بعد خروجه من منزل عائلته الذي لا يبعد عن المقهى سوى بـ 12 متر تقريبا، بصحبة صديقين له من نفس الحي.

وتوقفت دورية خاصة بالمجموعة الحضرية للأمن على متن سيارة من نوع «برادو» مسجلة تحت رقم GIII 14 7258، نزل منها 6 عناصر، قصدوا المقهى، حيث توجه اثنان منهما إلى داخله، بينما توقف الأربعة الآخرون عند الطاولة التي يجلس إليها عبد الغفور وصديقه. وتوجه اثنان من هما إلى عبد الغفور بطلب بطاقة الهوية، كما تقدم الاثنان الآخران كل واحد منهما إلى أحد صديقيه بنفس الطلب.

وبينما صرح لهما صديقا عبد الغفور حداد بعدم حملهما لبطاقة الهوية، سلم عبد الغفور بطاقته الوطنية؛ ليأمره بالوقوف لتفتيشه دون أن يعثروا على شيء، فأمره بمرافقتهم ليستفسرهم عن السبب في ذلك، ولأنهم ألحوا على أخذه دون توضيح أي سبب، تشبث عبد الغفور بعدم مرافقتهم إلى حين حضور والده.

وأمام رفضه مرافقتهم حتى مجيء والده، بدأ بعض عناصر المجموعة الحضرية للأمن في تعنيفه وضربه ومحاولة دفعه في اتجاه سيارة الأمن. وبينما ظل عبد الغفور يتشبث بحضور والده، بدأت نفس العناصر بضربه على القفا وفي أعلى الجسد بالأصفاة والعصا، ليأتيه أحد عناصر المجموعة من الخلف ويسقطه أرضا، في نفس اللحظة التي وصل فيها والده الذي حاول نزع العصا من يد أحد هذه العناصر وهو ينزل بها ضربا على ابنه. ليقوم رجل الأمن بدفع الأب بقوة، وهو ما أثار غضب عبد الغفور الذي رأى والده يتعرض للدفع والإهانة، لينتفض بعد ذلك محاولا الابتعاد

قليلا عن المقهى، ونفس عناصر الأمن تلاحقه بالضرب، وهو يحاول الانفلات من العصا التي تنزل عليه ليصطدم على بعد 8 أمتار تقريبا بالواجهة الزجاجية لنادي الانترنت الذي يقابل المقهى. وسيظل عبد الغفور كذلك طريحا ينزف دما لمدة تتراوح ما بين 20 و30 دقيقة، بينما توجه عناصر المجموعة الحضرية للأمن إلى سياراتهم لمغادرة المنطقة. فأوقفهم والد الضحية مستفسرا، فكان جوابهم بأنهم يتوجهون إلى مقر الدائرة، فطلب منهم أن يبقوا في مكان الحادث أو يأخذوه معهم، فأخذوه معهم على متن سيارتهم».

وللإشارة، فقد صرح أحد شهود الواقعة أن ارتطام الضحية بالواجهة الزجاجية كان بسبب اعتراض أحد عناصر المجموعة برجله له.

### • الواقعة حسب إفادات الإدارة العامة للأمن الوطني

التقى أعضاء فريق التقصي في ظروف وملابسات وفاة عبد الغفور حداد بتاريخ 15 يونيو 2006 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بالسيد المدير العام للأمن الوطني رفقة مسؤولين عن مختلف الأقسام ذات الصلة، وبحضور عميد الشرطة بالدائرة التي وقع بها الحادث بسلا تبريكت.

وبعد تذكير رئيسة المنظمة وفريق التقصي بسبب الزيارة، وتوضيح انشغال المنظمة بتواتر العنف المستعمل من طرف أجهزة الأمن طلب أعضاء الوفد توضيحات فيما يخص ظروف وملابسات وفاة الشاب عبد الغفور حداد.

في هذا السياق، قدم السيد المدير العام للأمن الوطني بعض التوضيحات ذات الصلة بمشروع إصلاح جهاز الأمن والتحديات التي تعرفها عملية الإصلاح هذه.

وبعد أن تطرق إلى ظروف وملابسات حدوث الوفاة في حالة حمدي لمباركي وعادل الزياتي والإجراءات المتخذة، أعطى الكلمة لعميد الشرطة بالدائرة المعنية، لتقديم التوضيحات المحيطة بملابسات وفاة عبد الغفور حداد، حيث أدلى بالإفادات التالية: «أن الأمر يتعلق بدورية عادية لعناصر من المجموعة الحضرية للأمن بمنطقة العيايدة، التي تعتبر إحدى بؤر الجريمة وترويج المخدرات والتي لم تصبح تابعة للأمن الوطني إلا مؤخرا بعدما كانت خاضعة للدرك الملكي. لتتوقف - الدورية - عند مقهى «آيت بها» بحي المزرعة بذات المنطقة، قصد التحقق من هوية بعض مرتادي هذا المقهى. وبعدها طلبوا من عبد الغفور حداد بطاقة الهوية وقدمها لهم، طلبوا منه مرافقتهم، فرافقهم إلى أن حضرت العائلة - تحديدا والديه - التي تدخلت فتوتر الجو وتراجع عبد الغفور عن قبول مرافقتهم محاولا الهروب إلى الجهة المقابلة للمقهى، ليرتطم بالواجهة الزجاجية لنادي الانترنت.

كما نفى عميد الشرطة أن يكون الضحية قد تعرض لأي شكل من أشكال العنف أو الضرب» .

ومقابل هذه التوضيحات قدم أعضاء فريق التقصي مضمون تصريحات الشهود، والتي تؤكد على واقعة العنف والضرب، وجوابا على ذلك نفى السيد عميد الشرطة أن يكون الضحية قد تعرض لأي شكل من أشكال العنف، وفي هذه اللحظة تدخل المدير العام للأمن الوطني وأكد على أنه إذا كان هناك أدنى شك على استعمال العنف أو الضرب فإنه سيأمر بفتح التحقيق .

كما تم تمكين فريق المنظمة من نسخة من التقرير الخاص بالخبرة الطبية حول أسباب وفاة الضحية والتي أنجزت بتاريخ 2006/6/5، مسجل بمرجع :  
قضية رقم CA/2006 0419 . عن مصلحة الطب الشرعي التابعة لولاية الرباط سلا أزمو زعير .

#### • تقابل الإفادات بشأن الواقعة

بناء على الإفادات التي تقدم بها عميد الشرطة خلال اللقاء بالمسؤولين عن الأمن الوطني، والتي تنفي واقعة العنف والضرب قرر فريق التقصي معاودة زيارة مكان الواقعة والتثبت لدى نفس الشهود من معايناتهم السابقة، وهي الزيارة التي قام بها فريق التقصي يوم 2006/6/19 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال، ليؤكد نفس الشهود إفادتهم حول الضرب والعنف والإهانة الحاطة بكرامة الضحية، بل وبقدرتهم على التمييز والتعرف على هوية مستعملي العنف والضرب من بين عناصر المجموعة الحضرية للأمن .

### III. الاستعانة بالخبرة الطبية

لجأ فريق التقصي إلى الاستعانة بخبير في الطب الشرعي وطبيبين في الطب العام، لقراءة تقرير الخبرة الطبية المجراة على الضحية عبد الغفور حداد لتحديد أسباب الوفاة، والذي يتكون من ثلاث صفحات .

وإذا كان التقرير في الفقرة الأخيرة من الصفحة الثالثة، جزم في أن الوفاة كانت بسبب نزيف ناتج عن جرح بـ : Le creux axillaire بواسطة أداة حادة . وهو الجرح الذي يصفه التقرير في الفقرة الرابعة بالصفحة الثانية بما يلي :

– Au niveau du creux axillaire droit il existe une plaie cutanée, béante, à berges nettes de 1cm1/2 de long, avec un écoulement sanguin continu. Il n’y a pas de sang coagulé au niveau de cette plaie.

وإذا كان الفحص الخارجي يدقق في حجم الجروح وعلاقتها بأداة حادة، فإن التقرير اكتفى بمجرد ووصف بعض الخدوش الأخرى كما يلي :

#### Examen Externe

...Face antérieure :

– Au niveau du thorax du coté droit, on retrouve quatre écorchures, une de trois cm de long et les autres de forme pointue. Et une autre écorchure au niveau de la région gauche du thorax de forme pointue.

Face postérieure :

– On trouve de multiples écorchures linéaires et parallèles entre 3 et 4 cm de long, s'étendant sur une largeur de 3cm au niveau de la région lombaire gauche.

– une érosion de 02,5 cm de diamètre au niveau de la région dorsale gauche.

كما أن التقرير الطبي يشير في صفحة 1 إلى وصول الضحية ميتا لمستشفى ابن سينا، يوم 2006/5/31، بينما تشير صفحة 3 من نفس التقرير إلى وفاته بقسم المستعجلات بمستشفى ابن سينا.

## IV. استنتاجات

1. إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان كمنظمة غير حكومية معنية بالنظر والتدخل في مجال الحماية والمطالبة برفع الخرق أو الكشف عنه، وإعمال الحقوق والقواعد المترتبة عن ذلك :

– إذ تعتبر أن الأمن الوطني من حيث هو مرفق إداري عمومي يتكلف بالحفاظ على النظام العام وبتقديم خدمات للمواطنين تتمثل أساسا في حمايتهم البدنية، وطمأنينتهم وحماية ممتلكاتهم وحفظ حرية تنقلهم، والذي يعرف جملة من التحولات ترتبط بالسياق العام الذي يعرفه تطور المجتمع المغربي، همت بالأساس الجانب التشريعي والإداري في اتجاه تكريس دولة الحق والقانون.

– تلاحظ أن المجهودات التي تبذل لإصلاح هذا المرفق العمومي، انسجاما مع اختيارات الدولة والمجتمع في البناء الديمقراطي، ما تزال بعيدة عن إعمال المغرب لالتزاماته في مجال احترام حقوق الإنسان.

– إن تحديث البنيات وإصلاح القوانين لم توأكبها الإجراءات المرافقة المطلوبة على مستوى تأهيل وتكوين الموارد البشرية. مما يترتب عنه التفاوت بين المجتمع الذي ينخرط في دينامية ثقافة حقوق الإنسان، وبين أداء موظفي إنفاذ القوانين بهذا المرفق خاصة على مستوى التواصل مع المواطنين والمواطنات.

2. وبناء على التقاطع الحاصل في الشهادات التي أدلى بها مختلف الشهود الذين عاينوا الواقعة سواء تعلق الأمر بمجالسي الضحية في المقهى، أو بوالديه، أو بشهود آخرين، فإن جميع الشهادات أكدت على تعرض الضحية عبد الغفور حداد للإهانة والعنف والضرب المتواتر.

إن هذا الوضع وما ترتب عنه من توتر نفسي وألم جسدي يرجح القناعة لدى المنظمة بكونه سببا مباشرا في ما ترتب عن ذلك من نتائج وتداعيات أدت إلى وفاة الضحية بسبب نزيف حاد ناتج عن اصطدامه بالواجهة الزجاجية للنادي المذكور أعلاه.

وإذ يؤكد تقرير الخبرة الطبية ذي الصلة على أن الوفاة كانت بسبب نزيف دموي حاد بواسطة أداة حادة، فإنه يشير صراحة إلى وجود آثار أخرى من خدوش وجروح لا يشير إلى طبيعتها. خصوصا وأن الإفادات الرسمية التي قدمها عميد الشرطة، تفيد باستجابة الضحية لطلب البطاقة وللتفتيش وللمرافقة، وإذا كان لم يمانع في هذه المراحل فما الذي سيؤدي بالتحديد للتوتر بمجرد مجيء والدي الضحية.

3. وبناء أيضا على التقاطع الحاصل بين مختلف الإفادات (شهود الواقعة، والمسؤولين عن الأمن) بأن الأمر يتعلق بدورية عادية تقوم بإجراء روتيني في إطار الضبط الإداري العام، والذي قد يتم عبر التحقق من هوية الأفراد. وإذا كان مثل هذا الإجراء العادي لا ينازع فيه، فإنه يصبح موضوع مسالة حين يتجاوز الحدود المرسومة له قانونيا.

إن قيام عناصر المجموعة الحضرية للأمن بالتحقق من هوية الضحية واستجابته لذلك، تم الانتقال إلى تفتيشه، ثم طلب مرافقته لهم، يقتضي تمكنه من حقه في إعلامه بسبب توقيفه. وكم سيستغرق هذا الإجراء الذي لا يتم في إطار عملية تنفيذ أوامر.

إن الغموض الموجود على هذا المستوى والذي قد تؤطره قرارات إدارية لا علم للمواطن بها، تجعل مسؤولية الدولة من خلال هذه الأجهزة ثابتة بخصوص حماية المواطنين، والحفاظ على سلامتهم الجسمانية كما ينص عليها الدستور والتشريعات الوطنية وكذا التزام المغرب بالصكوك الدولية ذات الصلة والتي تتجه جميعها نحو التنصيص على احترام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أثناء قيامهم بواجباتهم للكرامة الإنسانية وحمايتها.

4. وبناء أيضا على التقاطع لما جاء في إفادات مختلف الشهود، فإن عناصر المجموعة الحضرية للأمن بمجرد سقوط الضحية على الأرض، بعد الاصطدام



بالواجهة الزجاجية وبداية نزيف دمه بقوة، غادرت مكان الحادث دون العمل على تقديم المساعدة للضحية وهو في حالة خطر. وهو ما يستشف من تأخر مصالح الإسعاف حيث يشير الشهود إلى وصولها إلى مكان الحادث بعد نصف ساعة تقريبا، ويشير تقرير الخبرة الطبية إلى وصول الضحية إلى مستشفى ابن سينا ميتا.

وهو ما يخالف الفصل 40 من الباب الثالث من النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني والذي ينص فيما يتصل بالحقوق والواجبات على:

« وجوب تدخل موظفي الأمن من تلقاء أنفسهم لتقديم العون والمساعدة إلى كل شخص يكون في خطر، ولتلافي وقوع كل عمل من شأنه الإخلال بالنظام العمومي، ولا يعفون من هذه الواجبات بعد قضاء ساعات عملهم ».

5. استنتج فريق التفصي خلال لقاءه بمسؤولي إدارة الأمن اللتباس الحاصل على مستوى تحديد مكان الحادث، إذ وقع بحي المزرعة الذي يقع بسلا تبريكت الجنوبية وليس بدائرة العيادة التي تقع بعيدا عن المنطقة موضوع الحادث. والتي « يتهيب الأمن لدخولها بشكل خاص » يدعو لإظهار القوة دون المرور إلى استعمالها»، غير أن هذا الاعتبار لا مبرر له بالنسبة لحي المزرعة لأن القرائن المقدمة تتعلق بحيين مختلفين تماما.

أخيرا وإذ تسجل المنظمة أهمية قرار فتح التحقيق في ظروف وملابسات وفاة عبد الغفور حداد فإنها تطالب بإخبار الرأي العام والمنظمات الحقوقية بمآل التحقيق والنتائج التي سيفضي إليها. وستتخذ المنظمة حينها قرارها في هذا الشأن.

## V. توصيات

وبناء على الاستنتاجات أعلاه تتقدم المنظمة إلى مختلف المؤسسات ذات الصلة على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي وكذا المؤسسات الوطنية بالتوصيات التالية:

1. تطالب بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والذي يهدف إلى وضع آلية تتكون من منظمات دولية ووطنية مستقلة تقوم بزيارات منتظمة من أجل الحماية والنظر في شأن حالات ممارسة التعذيب أو كل أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة.

2. تطالب برفع التحفظات على المادة 20 و21 في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب والمتعلقة بمساطرير التشكي لدى لجنة مناهضة التعذيب بالأأم المتحدة.

3. تطالب بإعمال توصيات لجنة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة الخاصة بالمغرب خلال مناقشات تقريره المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تتعلق بتكوين وتأهيل موظفي إنفاذ القوانين بمختلف الأجهزة الأمنية .

4. تدعو الجهاز التنفيذي والتشريعي بالتسريع بإعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بترشيد الحكامة في مجال الأمن من خلال :

- تحديد مسؤولية الحكومة في مجال الأمن؛
- وضع وإعمال آليات المراقبة والتحقيق في مجال الأمن؛
- توضيح وتعميم الإطار القانوني والتنظيمي لأجهزة الأمن؛
- المراقبة الإقليمية والمحلية لعمليات الأمن وحفظ النظام؛
- التكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان .

5. تطالب بالتسريع بتفعيل الاتفاقية المبرمة بتاريخ 19 ماي 2006 بين وزارة الداخلية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان .

6. توصي بضرورة وضع وتعميم مدونة قواعد وسلوك خاصة بموظفي إنفاذ القوانين بأجهزة الأمن الوطني في إطار إصلاح المؤسسات الموكول لها مهام الحفاظ على النظام العام والأمن العمومي، بما يستجيب لحماية الحريات والحقوق ولمقتضيات وشروط الحكامة الجيدة .

7. توصي بتفعيل المراقبة الإدارية على عمل الشرطة، وإثارة الدعوى العمومية في حالة تبوت المسؤولية الجنائية طبقا للفصلين 269 و270 من قانون المسطرة الجنائية .

8. توصي بالتزام موظفي الأمن باحترام قانون تجريم التعذيب الذي يمنع أي موظف عمومي من ممارسة أي إيذاء جسدي أو نفسي في حق أي شخص أثناء مزاولة مهامه .



# تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني



كلمة السيدة آمنة بوعياش  
رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان  
حول أحداث سيدي إفني

الثلاثاء فاتح يونيو 2008

اختارت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، هذه المرة تقديم وعرض تقرير لجنة تقصي الحقائق بخصوص أحداث إفني في لقاء مفتوح مع فاعلين في المجال الإعلامي والحقوقى، وجامعيين للتداول والحوار حول ما جاء في هذا التقرير من وقائع واستقراؤها والاستنتاجات ذات الصلة وتوصيات.

واختارت المنظمة كذلك عقد هذا اللقاء بالخزانة الوطنية، لما يمثله هذا الفضاء، من مجال لحوار هادئ صريح ومجال معرفي يعزز أدوات عمل مختلف الفاعلين. إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تتابع بقلق تواتر الحركات الاحتجاجية الاجتماعية وما يترتب عنها من انتهاكات وتجاوزات وإتلاف ممتلكات.

ولاحظت المنظمة خلال لجنها الأخيرة لتقصي الحقائق أن هذه الحركات لها سياقات وإطارات جديدة، وتتبنى مطالب فئات جديدة، كانت معظمها خارج الإطارات التنظيمية المعروفة على الصعيد العام.

إن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية تعبر إما عن مطالب سياسية جزئية أو عن مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تعمل غالبا بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات مؤسساتيا ولكن بعلاقة وبمساهمة عدد من أعضاء هذه الأحزاب والنقابات داخلها.

الحضور الكريم،

إن تواتر أخبار ومعلومات بخصوص وقوع وفيات واغتصاب وتعذيب، وهي انتهاكات يصعب على المنظمة أن تتخذ بخصوصها موقفا وقررت بذلك إحداث لجنة لتقصي الحقائق والذي تزامن مع قرار الفيدرالية، فتم تشكيل فريق بتنسيق ما بين الهيئتين لنفس الموضوع.

إن تحليل المعطيات المتوفرة خلال تحضير مهمة فريق التقصي جعله يحدد إشكالية عمله في العلاقة الضرورية ما بين:

- احترام حقوق الإنسان؛
  - إعمال الديمقراطية وآليات الحوار؛
  - إعمال التنمية بما يفيد إنجاز التزامات الحكومة بخصوص التنمية.
- ثلاث عناصر أساسية ساءلتنا خلال القيام بمهمة التقصي .

الحضور الكريم،

لقد تداول المجلس الوطني الذي ترأست افتتاح أشغاله رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان يوم السبت 28 يونيو 2008 عناصر التقرير واستنتاجاته وثمان منهجية عمل الفريق والخلاصات التي توصل إليها.

هذه الخلاصات التي يكثفها العنوان الذي ينتظم خلاله لقاء تقديم هذا التقرير «من أجل وساطة فعالة نحو الحركات الاحتجاجية الاجتماعية ومن أجل أعمال المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب».

إننا نقترح عليكم عرض تقرير لجنة التقصي وفتح نقاش حوله، سواء من ناحية المفاهيم الذي حددت استنتاجاته أو انتظارات المنظمة والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان من توصياته.

## من أجل وساطة فعالة نحو الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، ومن أجل أعمال المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب

### أولاً: لماذا لجنة التقصي في أحداث سيدي إفني؟

اعتادت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إحداث لجن التقصي، بخصوص انتهاكات وتجاوزات وأضرار تطال المواطنين والمواطنات أفراداً وجماعات وكذا الممتلكات. وخاصة عندما يصعب على المنظمة إسناد مواقفها بخصوص تلك الانتهاكات والتجاوزات والأضرار بسبب تضارب المعطيات أو شح المعلومات ذات الصلة.

وفي هذا السياق، راكمت المنظمة رصيداً في مجال التقصي على امتداد وجودها، كما عززت خبرتها من خلال عدة أحداث ونوازل عرفتها السنوات الأخيرة. والمنظمة وهي تقرر من خلال مكتبها الوطني التقصي في ما وقع من أحداث بسيدي إفني، فإنها تقدم على ذلك للاعتبارات التالية:

- تواتر أخبار في بعض وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بخصوص وقوع وفيات واغتصاب وتعذيب. وهي انتهاكات تسائل الجميع كل من موقعه، كما تسائل الحقوقيين بشكل مضاعف، لأن مبرر وجودهم هو اليقظة تجاه الانتهاكات والعمل بقوة على احترام القانون وسيادته بما يضمن ويحمي الحقوق والحريات للجميع.

- كون الأحداث المشار إليها ترتبط بمطالب ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية وهو تحدي يطرح على مختلف الفاعلين، وعلى الحركة الحقوقية بالخصوص بناء مقاربتها وتحديث وسائل وأدوات عملها، والنفاد إلى ما تطرحه هذه الحقوق من إشكالات وكذا رصد وتقييم طبيعة الصيغ المتاحة اليوم، والتي يتم من خلالها التعبير والمطالبة بهذه الحقوق.

وقد تزامن قرار المنظمة بالتقصي في ما وقع من أحداث بسيدي إفني، بقرار الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بخصوص نفس الموضوع، فتم تشكيل الفريق



بمبادرة من الهيئتين، ليباشر عمله خلال أيام 13 و14 و15 يونيو 2008. والذي يتكون من :

- آمنة بوغياش: رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ونائبة رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛
- محمد النشناش: طبيب مختص، نائب رئيسة المنظمة؛
- خديجة مروازي: أستاذة جامعية، وعضو المجلس الوطني للمنظمة
- أحمد شوقي بنيوب: محام، ونائب رئيس سابق للمنظمة؛
- عبد اللطيف أعمو: نقيب سابق بهيئة أكادير وعضو بالمنظمة.

## ثانيا: على مستوى المنهجية المتبعة في التقصي من طرف الفريق

ارتأى الفريق، على عادة المنظمة، عقد اجتماعه الأول لمراسلة الجهات المعنية وإخبارها بأجندته، ولتحديد منهجيته والتدقيق في مراحلها من خلال ما يلي :

- الاستماع لجميع الأطراف ذات الصلة بالأحداث من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات، من خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين من سلطات ومنتخبين، في مختلف المستويات المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية؛
- اللقاء بالضحايا رجالا ونساء وشبابا؛
- اللقاء بالمتضررين؛
- معاينة الأمكنة ذات صلة بالأحداث؛
- تجميع مختلف الوثائق والدعامات ذات الصلة.

لينكب الفريق بعد ذلك على تفرغ وتصنيف وتحليل المادة المتوفرة، والوقوف عند التقاطعات بينها في أفق ترجيح القناعة بخصوص ما جرى، ولبناء استنتاجاته وصياغة موقف وتوصيات المنظمة على أساسه.

لذلك، التقت المنظمة بالأشخاص والجهات التالية:

- السلطات المركزية بوزارة الداخلية بالرباط؛
- السيد والي جهة سوس، ماسة، درعة؛
- السيد والي الأمن بجهة سوس، ماسة، درعة؛
- السيد الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بأكادير؛
- السيد الرئيس السابق لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير؛
- السيد عامل تزنييت؛

- السيد عميد الأمن بتزيت؛
  - السيد مندوب وزارة الصحة؛
  - السيد باشا سيدي إفني؛
  - السادة قياد الأحياء؛
  - السيد نائب رئيس بلدية سيدي إفني؛
  - السيد مندوب وزارة التجهيز؛
  - السيدين مدير ومتصرف المستشفى المحلي بسيدي إفني؛
  - برلماني الإقليم؛
  - أعضاء من السكرتارية المحلية؛
  - أعضاء من أطاك؛
  - فاعلين جمعويين؛
  - محامين من هيئة الدفاع؛
  - فاعلين نقابيين؛
  - فاعلين سياسيين؛
  - رجال وشباب اعتقلوا وأفرج عنهم يوم الأحداث؛
  - نساء اعتقلن وأفرج عنهن يوم الأحداث.
- كما عين فريق التقصي الأحياء والأماكن التالية:
- حي للامريم (كولومينا) وبيوت تمت مدهمتها، والكائنة بزنقة أنزي وزنقة طنطان؛
  - حي بولعلام: تمت معاينة بيتين أحدهما للمبحوث عنه (السيد إبراهيم بارا)؛
  - منطقة الميناء؛
  - المستشفى المحلي؛
  - الباشوية.
- وقد تم الاستماع إلى ما يزيد عن 100 شخص، 20 منهم نساء، اعتقل من بينهم 10 يوم 7 يونيو 2008، واستمع الفريق إلى 5 منهن.

### ثالثا: معطيات حول المنطقة

شكل إحداث ميناء سيدي إفني مطلباً ملحا للسكان منذ 1969، نظرا لطبيعة التضاريس الجبلية بالمنطقة، وضيق المنخفضات، وضعف المساحة الصالحة للزراعة، وندرة التساقطات المطرية، لذلك يكتسب البحر ومن خلاله الميناء بسيدي إفني أهمية قصوى في حياة الساكنة ودعامة أساسية لأي إقلاع اقتصادي بالمنطقة.

وقد شكلت سيدي إفني مع بداية 1971 عاصمة إدارية لقبائل أيت باعمران، ثم جماعة حضرية، ومقرا للدائرة التي تشرف على 8 جماعات قروية.

وإذ ظل مطلب إنشاء الميناء لا يراوح مكانه لما يقارب العشر سنوات، فقد تم إدماجه في المخطط الخماسي 1981-1985، لكن من دون اعتمادات مالية، بل ورهن انجازه بإيجاد التمويلات الخارجية المناسبة. ولیدشن فقط في صيف سنة 2000. وليستمر الاجترار سنوات بخصوص الشطر الثاني، وما يزال الأمر كذلك اليوم بخصوص الشطر الثالث.

إن تعثر إنجاز التجهيزات الأساسية المرتبطة بالميناء على مستوى إيصال الماء الصالح للشرب، وتقوية الشبكة الكهربائية، ومد خطوط الهاتف والتلكس، وإقامة شبكة التطهير وتعزيز شبكة الطرق، ورفع ومدادومة وتيرة تجريف الرمال، قد انعكس سلبا ليس فقط على مشروع الميناء بل وعلى تقدم مشروع الحي الصناعي المفترض إحداثه حول الميناء وباقي المشاريع، إضافة إلى تخوفات المستثمرين من عدم قدرة الميناء في شكله الحالي على تلبية حاجيات مشاريع معامل الأسماك نظرا لكونه يسمح فقط باستقبال 15 باخرة والتي لا يمكن أن تفرغ حمولتها في آن واحد.

وفي هذا السياق يمكن تمثل انتظارات الساكنة بالمنطقة للميناء والمشاريع المرتبطة به، من أجل خلق دينامية اقتصادية وسياحية، وإنعاش سوق الشغل المحلية. كما ينبغي تفهم الاستياء المتراكم إزاء تباطؤ إنجاز مختلف المشاريع.

## رابعا: كرونولوجيا الوقائع

• 30 ماي 2008

- تجمهر عشرات الأشخاص مباشرة بعد إجراء قرعة توظيف 8 عمال للنظافة من 972 مرشح، وهي العملية التي اقترحها المرشحون كصيغة لضمان الشفافية، والتي حضروها وأشرفوا بأنفسهم على تنظيمها ببلدية المدينة.

- توجه المتجمعون، وضمنهم أعضاء من السكرتارية المحلية، من أمام الباشوية إلى ميناء سيدي إفني مشيا على الأقدام، ثم الاعتصام به؛

- نصب ثلاثة خيام بالمنطقة الصناعية، وبداية بناء متاريس من الحجارة لإغلاق الطريق؛

- محاصرة المعتصمين لـ 89 شاحنة محملة بالأسماك ومنعها من مغادرة الميناء، إضافة إلى 20 سيارة كانت متواجدة بالميناء لحظة الاعتصام؛

- تناوب حوالي 200 شخص على الاعتصام ما بين الليل والنهار؛  
- توجه لجنة من عمالة تيزنيت مباشرة بعد بدء الاعتصام بالميناء؛ للقاء المعتصمين وحثهم على فض الاعتصام.

#### • 31 ماي 2008

- وقفة احتجاجية لحوالي 150 شخص من أصحاب قوارب الصيد بسبب الضرر الذي يلحق بمصالحهم من جراء الاعتصام؛  
- إقامة المعتصمين لثلاث حواجز من الأخشاب والأحجار، والعجلات المطاطية؛

#### • 1 يونيو 2008

- زيارة وفد من السلطات للحوار مع المعتصمين من أجل رفع الحصار.

#### • 2 يونيو 2008

- وضع المتضررين من سائقي وأصحاب الشاحنات المحاصرة لـ 80 شكاية ذات صلة بالموضوع.  
- تلويح أرباب النقل ونقابة اتحاد الجامعات المهنية بشن إضراب وطني.  
- اجتماع بعمالة تزنيت بحضور والي أكادير، وعامل تيزنيت، وبرلمانيين مع لجنة عن المعتصمين للتسريع بفك الحصار، والحوار حول برمجة وترتيب خمسة مطالب.  
- انتهاء الاجتماع بمطالبة ممثلي المعتصمين للمسؤولين بالاستجابة العملية والفورية لتلك المطالب.

#### • 3 يونيو 2008

- اجتماع والي أكادير وعامل تزنيت بالمنتخبين والمستثمرين للتداول في الحلول الممكنة لفك الحصار.  
- بموازاة ذلك، تظاهر تجمهر لعشرات من المواطنين أغلبهم نساء وأطفال.

#### • 4 و5 يونيو 2008

- احتلال كوخ من الخشب وإتلاف ممتلكاته بمنطقة الميناء.  
- استمرار أعيان ومنتخبين وفاعلين في محاولة الحوار مع المعتصمين من أجل فك الحصار على الميناء.

## • 6 يونيو 2008

## ما بين الساعة والثانية عشرة ليلا

- توارد خير قدوم تعزيزات أمنية انطلقت من أكادير واقتربت من تنزيت .
- تنظيم مسيرة احتجاجية بشعارات متفاوتة بحمي بولعلام .
- تنظيم مسيرة احتجاجية، عبر شارعي محمد الخامس وسيدي محمد بن عبد الله .

## • 7 يونيو 2008

## على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل

- انتقال مجموعة من المتظاهرين، تراوحت التقديرات بشأنهم ما بين 60 و80 شخصا، إلى مدخل سيدي إفني وبداية وضع الأحجار لعرقلة حركة السير به كمدخل رئيسي .

## على الساعة الثانية صباحا بعد منتصف الليل

- تنظيم تجمع حاشد، تراوحت التقديرات بصدده ما بين 250 و300 شخصا بتأطير ناشطين من السكرتارية المحلية أمام مقر المجلس البلدي، ألقى فيه خطب تعبوية .

## ابتداء من الثانية بعد منتصف الليل

- ارتفع عدد المتظاهرين، وتفاوتت التقديرات بشأنه ما بين 500 و600 مشارك، وبدؤوا في التفرق على شكل جماعات .
- توجهت جماعات في اتجاه بعض الأحياء بوسط المدينة، وتوجهت أخرى صوب الميناء .
- اعتراض مجموعة من المعتصمين تقدر بـ 60 شخص سبيل قائد المقاطعة الحضرية الثانية، بالقرب من مسجد القدس .
- إنزاله من السيارة واحتجازه وتعنيفه وإهانته .
- بداية صب البنزين عليه والسجال حول إحراقه، قبل تدخل أحد المارة (سائق طاكسي) واستجداؤهم للتوقف عن ذلك .
- إحراق سيارة المصلحة التي كان يمتطيها والمسجلة حسب الصور تحت رقم 132496 .
- رشق مقر مفوضية الشرطة بالحجارة، ووضع حواجز في عدد من الشوارع والممرات .

### في حدود الرابعة والنصف صباحا

- وصول التعزيزات الأمنية إلى مشارف سيدي إفني .

### ابتداء من الخامسة صباحا

- انتشار قوات الأمن، في طريق خلفي وراء الميناء من جهة الجبل .  
- انتشار قوات الأمن، حسب المصادر المتنوعة، ما بين ثلاثة إلى أربعة مجموعات وسط أحياء رئيسية داخل المدينة .

### ابتداء من الساعة السادسة والنصف صباحا

حسب مختلف مصادر بعثة التقصي، شروع قوات الأمن في التدخل :  
- دخول قوات الأمن إلى ميناء سيدي إفني ورفع الحصار عنه؛  
- اعتقال بعض الأشخاص في منطقة الميناء؛  
- هروب العديد من المعتصمين المتظاهرين إلى المناطق الجبلية المحيطة بالميناء .

### من الساعة السابعة إلى غاية الساعة الثالثة بعد الزوال

- شروع قوات الأمن في مدهامة منازل في كل من حي بولعلام وحي للامريم .  
- شروع قوات الأمن في إزالة الحواجز والعتبات والشوارع والممرات والأزقة .  
- استمرار الاعتقالات من الأحياء والأزقة وسط ساحات بالمدينة .  
- نقل المعتقلين إلى مركز الشرطة .  
- استمرار البحث عن أشخاص مطلوبين .

### ابتداء من الساعة الثالثة والنصف إلى الخامسة مساء

- الإفراج عن معظم المعتقلين .  
- بداية نقل المعتقلين المحتفظ بهم وعددهم (10) إلى مفوضية الشرطة بتزنيث ومن ثم إلى أكادير .

## خامسا : استقرار الوقائع

انطلاقا من مسلسل الوقائع كما تم توصيفه بناء على الاستماع لمختلف الأطراف، وعلى معاناة آثار الضرب والجروح على الأشخاص، وانطلاقا من زيارة الأماكن، والاستئناس بالوثائق ذات الصلة والوقوف على تقاطع نفس الوقائع من خلال تواترها في إفادات أكثر من مصدر يمكن الوقوف على ما يلي :

## 1. على مستوى الوقائع المرتبطة بمحاصرة الميناء

يطرح ما تعرض له الميناء من حصار خرقا واضحا للقانون ولكل ما يتصل به من مقتضيات ذات صلة بالحريات العامة. والتي تضمن التمتع بتلك الحريات بما لا يتعارض مع الإخلال بالنظام العام وبما لا يمس بحقوق الآخرين. لذلك فالتجمهر بالميناء بهدف الحصار قد مس مباشرة بحقوق الآخرين أشخاصا ومؤسسات ومرافق، مما يجعله فعلا مخالفا للقانون وهو ما تثبته الأضرار التي لحقت مختلف تلك الأطراف والتي نجلها فيما يلي:

- إيقاف 89 شاحنة محملة بالأسماك لمدة سبعة أيام، ترتبت عنه خسائر قيمتها 6 ملايين درهم كتقدير أولي، حسب تصريح أرباب مراكب الصيد ووزير الداخلية.

- توقف خمس إدارات عمومية داخل الميناء من تقديم خدماتها وإغلاق مكاتبها ويتعلق الأمر بالمرافق التالية:

1. المكتب الوطني للصيد البحري، 2 مديرية التجهيز والنقل، 3 الوكالة الوطنية لاستغلال الموانئ، 4 الأمن الوطني، 5 المكاتب المكلفة بشحن وتوزيع الأسماك؛

- توقف 400 مركب للصيد الساحلي لمواطنين من منطقة سيدي إفني؛

- إزالة وإتلاف أغلبية الإشارات والعلامات الإرشادية التي تعرف بالمصالح وبتجاهات السير الموجودة على الطريق؛

- تعطيل الحركة التجارية بسيدي إفني المرتبطة بتسويق البواخر (30 باخرة) من المدينة بخصوص تغذية طاقمها وعمالها؛

- الأضرار البيئية بسبب التعفنات المتراكمة لما يزيد عن 700 طن من الأسماك تحت أشعة الشمس، ليل نهار ولمدة أسبوع، وتسرب الروائح الكريهة لكل الميناء، مما تطلب اللجوء إلى فريق من الخبراء لمعالجة الوضع وفق الضوابط العلمية والتقنية لمحاصرة امتداداتها وآثارها على صحة العاملين والوافدين على الميناء وعلى ساكنة المنطقة عموما.

## 2. على مستوى آليات وحصيلة الحوار

كما يبدو من خلال تسلسل الوقائع، فإن جهود فك الاعتصام عن طريق الحوار يمكن تلمسها منذ اليوم الأول، وعلى امتداد باقي أيام الأسبوع، على مستوى والي الجهة والعامل والمنتخبين والمستثمرين وأعيان المنطقة، وتمثل إحدى صعوبات تدبير الحوار في كون انطلاق الاعتصام جاء كتعبير عن الاستياء من نتائج القرعة،

لتطرح بدل ذلك لائحة المطالب الخمسة للسكرتارية المحلية، والتي تتحدد حسب آخر صيغة لها كما يلي:

- إحداث عمالة سيدي إفني آيت بعمران وإحاقها بجهة الصحراء؛
- خلق مناصب شغل للمعطلين من أبناء وساكنة المنطقة على غرار الأقاليم الصحراوية؛
- إتمام الميناء وإيجاد حل حقيقي ونهائي له؛
- إتمام الطريق الساحلي لسيدي إفني طانطان؛
- توفير الأطر الطبية وتحسين جودة الخدمات الصحية مع إلغاء التسعيرة.

وكما طرأت بعض التعديلات على هذه المطالب في أكثر من مناسبة مقارنة بالصيغة الأولى لها، فإن جميع الصيغ اعتبرت مطلب إحداث عمالة بسيدي إفني مطلباً مركزياً والذي تصفه بالمطلب التاريخي، وعدم الاستجابة له يعكس في تمثيل الساكنة إصراراً على الإقصاء، مسندين ذلك بتأسيس عمالة آسا بجهة كلميم طنطان وعمالة أوسرد بجهة وادي الذهب وهي مناطق ترابية وبشرية واقتصادية واجتماعية أقل أهمية حسب تعبيرهم، من منطقة إفني آيت بعمران.

إن السكرتارية المحلية التي ضمت عند تأسيسها يوم 25 أبريل 2005 حوالي 15 هيئة سياسية ونقابية، وشبابية وجمعوية، يشكل مفضلها الأساسي اليوم كل من جمعيتي أطاك والمعطلين بعد أن انسحبت أو جمدت عضويتها بالتدرج الهيئات السياسية ومكونات أخرى. خاصة بعد إعلانها وحثها على مقاطعة الانتخابات التشريعية لـ 7 شتنبر.

وفي هذا السياق كانت السكرتارية قد نظمت أول مسيرة لها في 22 ماي 2005، تم تلتها مسيرة ثانية يوم 7 غشت 2005.

وكما لوحظ غياب القدرة على تأطير السكرتارية للمسيرات الاحتجاجية التي تدعو إليها، وإمكانية انزياحها في أية لحظة عن الأهداف المسطرة لها من خلال المطالب الخمسة وفي إطار التعبير عنها سلمياً، واحتمال الاتجاه نحو العنف، فإن ذلك ما وقع يوم 30 يونيو 2006 حيث تمت محاصرة الوفد الرسمي الذي حضر مراسم الاحتفال السنوي بذكرى استرجاع المنطقة، وقذف موكبه بالحجارة والحق أضرار به.

لذلك، فإن تآرجح طبيعة الاعتصام بالميناء ما بين العفوية والتأطير (حملة السواعد وحملة الشواهد كصيغتين ينتظم من خلالها المعتصمون)، قد جعل أمر تحديد



نخبة أو قيادة لمباشرة الحوار، وتحمل المسؤولية بناء على نتائجه للإقناع في بلورة القرار بفك الاعتصام أمرا متعذرا، وهو ما انعكس سلبا على كل مبادرات الحوار المباشرة وغير المباشرة مع المعتصمين.

من جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى أن تعبئة السكرتارية للسكانة بدأت تتم مؤخرا على أساس المطالب المزدوجة، فهي ترفع المطالب الخمسة المشار إليها أعلاه اتجاه الحكومة، كما تعبئ من خلال رفعها للمطالب 13 تجاه الدولة الإسبانية، والتي تنتظم في جزء منها حول موضوع الجنسية. وقد كانت هذه المطالب موضوع اعتصام ولقاء بالقتصل الإسباني المعتمد بأكادير بتاريخ 28 ماي 2008.

إن رفض المعتصمين فك الاعتصام مباشرة، ورفض برمجة تلك المطالب الخمسة حسب أجندة محددة، سيؤدي بالحوار إلى الباب المسدود مما فاقم حالة التوتر وتصاعد الخسارات المادية ذات الصلة بحركة الصيد، فضلا عن التهديد باستهداف محطة الغاز الموجودة بالميناء حسب ما صرح به لبعثة التقصي أكثر من مصدر.

### 3. على مستوى تدخل القوات العمومية

يكشف التقاطع ما بين المعطيات والشهادات والوقائع على أن عملية تدخل القوات العمومية تمت كمداهمة بخطة ثلاثية الأبعاد كما يلي:

- الجناح الأول استهدف مكان التجمهر والاعتصام بالميناء؛
- الجناح الثاني اتجه نحو حي بولعلام؛
- الجناح الثالث نزل بحي للامريم المعروف بحي كولومينا.

كما تأكد للفريق بأن التجمهر والاعتصام كان بمنطقة الميناء التي تبعد بـ 4 كيلومترات عن الأحياء السكنية، وبالخصوص عن حي بولعلام وحي للامريم (كولومينا)، اللذين كانا موضوع مدهامات موازية، يبررها المسؤولون هناك بكون عشرة بيوت كانت موضوع مذكرة للتفتيش عن مباحث عنهم، أو بيوت أخرى بهدف مطاردة بعض الفارين من اعتصام الميناء.

وقد انتهى الفريق بخصوص قناعاته حول هذا الوضع إلى الملاحظات التالية:

- تمت المداهمة لتفريق المعتصمين بالميناء ما بين الساعة السادسة والسابعة صباحا، وهي العملية التي لم تتطلب أكثر من نصف ساعة لفض الاعتصام وهروب المعتصمين في اتجاهات مختلفة ولاسيما إلى المرتفعات الجبلية المحاذية للميناء، وقد تمت هذه العملية بدون إلحاق أضرار بل الاكتفاء فقط بمحاولة التلويح والمطاردة للتفريق وهذا حسب تقاطع أكثر من إفادة وخاصة من طرف للمسؤولين

محليا وجهويا. وهو ما جعل الفريق يطرح بحدة استفهاماته حول مبرر التدخل بالأحياء المشار إليها بعدما تم فك الحصار على الميناء؛

- ليس هناك ما يفيد أو يدل على أن المتجمهرين بالميناء كانوا في وضع مقاومة عند دخول قوات الأمن للميناء؛

- بداية مدهامة البيوت بالأحياء المذكورة ابتداء من السابعة إلا ربع والساكنة أغلبيتها نيام أو تستعد للخروج للعمل؛

- تعريض معظم المواطنين رجالا ونساء، الذين واجهتهم أفراد قوات الأمن، لمختلف أنواع الإهانة من ضرب وركل وجرح وسب وشتم بكلمات بديعة لحظة مدهامة البيوت، كما أن آثار الضرب بواسطة السوط البلاستيكي (الزرواطة Matraque) والجرح والكدمات، ما تزال باقية على أجسامهم نساء ورجالا. وأغلبها على الظهر والخلف والفخدين وبعضها على الرأس والوجه وبالقرب من العينين؛

- بعض البيوت ما تزال أبوابها تحمل الآثار البارزة لأحذية لأفراد من القوات العمومية في محاولة فتحها بالقوة، مما ترتب عنه كسر الأقفال لأكثر من بيت بزقنة أنزي وطنطان بحي للامريم (كولومينا)، كما تعرضت بعض الأمتعة للكسر كإطارات الصور ومصباح حائطي؛

- وقوع اعتقالات واعتداءات بالضرب والجرح أثناء الاعتقال قام بها أعوان من القوة العمومية لأشخاص لمجرد احتجاجهم على الإهانة والمطالبة ببيان أسباب مدهامة بيوتهم. ووصل مجموع عدد المحتجزين إلى 182 بينهم عشر نساء حسب تقاطع الإفادات؛

- التنكيل بالمعتقلين وإهانتهم خاصة النساء اللواتي تم تجريد أغلبهن كليا من الملابس، حيث تحمل أجسامهن الضرب المبرح على الفخدين من الخلف وبداية الرجل والقدمين (حالة فاطمة زكا ومريم أتموحين)، وتهديدهن عبر معجم جنسي نابي ومبتذل؛

- ادعاء بعض الأشخاص بأخذ أفراد من القوات العمومية لمبالغ مالية كانت بحوزتهم لحظة المدهامة تتراوح قيمتها ما بين 250 درهم و25 000 درهم؛

- إدعاء بعض الأشخاص أخذ أفراد من القوات العمومية لعدد من هواتفهم النقالة وهو ما توصل الفريق بخصوصه حسب إفادات أعضاء من هيئة الدفاع لحجزها ضمن وسائل البحث القضائي؛

- تخللت مدهامة الأحياء مقاومة بعض الأشخاص في الشارع العام بواسطة الأحجار والمقالع مما عرض عدد من أفراد القوة العمومية أيضا للجرح؛

- تمت الاعتقالات، من طرف أفراد من قوات الأمن التي انتشرت بمواقع من المدينة، والتي استمرت حالاتها إلى غاية ست ساعات، حيث سيتم الإفراج عن معظمهم مع الاحتفاظ بـ 10 أشخاص، سيجرى البحث معهم من طرف الشرطة القضائية، كما سيتم إصدار مذكرة بحث عن 22 شخص؛

#### 4. على مستوى الإسعافات والخدمات الصحية ذات الصلة بتداعيات الأحداث

زارت بعثة التقصي المستشفى المحلي لسيدي إفني، وبعد الإفادات والمعلومات المتحصلة، والتوضيحات المقدمة إليها، سجل الفريق ما يلي:

- تم إخبار المستشفى يومين قبل الأحداث للاستعداد على مستوى الأدوية والطاقم الصحي. وليتم تعزيزه بالأطباء والمساعدين، وتحضير مختلف الحاجيات من الأدوية،

##### • يوم 7 يونيو

- وصول 47 من الجرحى إلى المستشفى.
- 20 مدني و 27 من أفراد القوات العمومية.
- واستمر استقبال هذه الحالات من السابعة صباحا إلى منتصف الليل.

##### • من يوم 8 إلى 11 يونيو

- وصول 22 من الجرحى:
- 14 مدني و 8 من أفراد القوات العمومية؛
- أغلبية الوافدين على المستشفى جاؤوا بواسطة سيارات الإسعاف، وكانت جروحهم خفيفة، تطلبت ما بين 5 و 15 دقيقة باستثناء رجلي أمن أحدهما أصيب في عينه، لينقل بعد ليلتين إلى المستشفى الإقليمي؛
- وصول حالتين إلى المستشفى في حالة انهيار نفسي، الأولى لامرأة والثانية لرجل أمن؛

- طلب تسلّم جرحى لشهادات طبية في الحين، ولأنها تمنح خلال أيام العمل العادية، بينما تزامنت الأحداث مع نهاية الأسبوع (يومي السبت والأحد)، طلب منهم الرجوع لاستلامها يوم الإثنين؛

- لأن الشهادات الطبية مؤداة عنها، فقد طلب البعض إعفائه من المقابل، وهو ما تعذر على المستشفى القيام به في غياب أي قرار بذلك حسب مدير المستشفى؛
- تطوع أحد أطباء القطاع الخاص بمنح الشهادات الطبية لمن يطلبها؛
- تراوحت مدة الشهادات الطبية ما بين 5 أيام وأربعة أسابيع؛
- لم يتوصل المستشفى بأية حالة وفاة.

### سادسا: حصيلة المعاينة وجلسات الاستماع

في سياق لقاءاتها ومعايناتها وجلسات الاستماع مع عدد من الأشخاص، توصل الفريق إلى رصد حالات تعرضت لسوء المعاملة وأشكالها المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية، والتي بوشرت خلالها معاملات اتخذت أشكال تدرج في إطار التعذيب. وانطلاقا من المادة الثانية وخاصة الفقرتين ب و ج من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة:

(ب) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب، والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر،...

(ج) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع...

فإن فريق التقصي عاين حالات خاصة بالعنف تجاه النساء. وخلال الاختلاء ببعضهن تكونت لديه القناعة بوقوع حالات خاصة بالعنف والاعتداءات المختلفة ذات الطابع الجنسي الذي يستهدف الاهانة والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة.

**المس بالسلامة البدنية وعنف مادي وبشري اتخذ أشكالا من التعذيب**

#### بطاقة 1

السيد سعيد الدايج، مزداد بتاريخ 1981/7/11، تلميذ قرءاني، يقطن ب 28 زنقة الرباط، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 42879، يعرض في شهادته التي تلقفتها بعثة التقصي أنه كان عند صديقه ابراهيم الباهي حيث قضى الليلة عنده ولوحده، وأنه تم اقتحام المنزل يوم 2008/6/7

على الساعة التاسعة صباحا وتم اعتقاله ونقله على سيارة للقوات المساعدة، وتعرض لضرب شديد وبشكل عنيف، وأنه كان يستغيث طالبا الرحمة والشفقة، وأنه كان يناشدهم بأنه يموت وأنه بقي بمخفر الشرطة من 10 صباحا إلى الخامسة بعد الزوال حيث أفرج عنه.

عاينت بعثة التقصي الجروح وآثار التعذيب على عينيه اليسرى، وعلى شفتيه، ورأسه بجانب أذنه اليسرى وذراعيه، وأصبع يديه اليسرى.

### بطاقة 2

**السيد علي الأطروش**، مزداد عام 1966، سائق سيارة أجرة، يقطن ب 94 زنقة سطات، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 1944.

وقد عرض شهادته لبعثة التقصي، حيث أكد أنه تم اقتحام منزله يوم 2008/6/7 على الساعة السابعة وعشرين دقيقة من طرف أفراد القوات المساعدة، بواسطة إحداه كسر الباب وجرس المنزل، وتم اعتقاله وتعرض للضرب وبعنف شديد وتم اقتياده في اتجاه فرقة كانت ترابط بممر خاص داخل منطقة جبلية وتعرض مرة ثانية للضرب، وأفرج عنه فيما بعد، على الساعة التاسعة.

### بطاقة 3

**السيد الحسين السموال**، مزداد عام 1952، تاجر، ساكن بشارع الحرية، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم J3234، يعرض في شهادته التي تلقتها بعثة التقصي، أنه اعتقل يوم 2008/6/7 على الساعة الثالثة بعد الزوال أمام السوق المركزي، وأنه تعرض للضرب والإهانة.

ولقد عاينت بعثة التقصي جرحا ورضوضا برجله اليسرى، كما تسلمت صورة لشهادة طبية صادرة عن المستشفى المحلي لسيدي إفني تؤكد عجزا كليا مؤقتا لمدة 15 يوما.

### بطاقة 4

**السيد الحسن الرامي**، مزداد عام 1968، عطار، ساكن بزنقة ابن حوقل رقم 50، سيدي إفني الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JB 29981، يعرض في شهادته التي تلقتها بعثة التقصي أنه اعتقل يوم 2008/6/7 من أمام السوق

المحلي عندما كان مارا على الساعة الثانية بعد الزوال، وأنه تم اقتياده إلى مركز الشرطة حيث تعرض مباشرة بعد دخوله لعملية ضرب عشوائية من طرف عدة أفراد من قوات الأمن، وتم إطلاق سراحه في نفس اليوم. ولقد عاينت بعثة التقصي وجود رضوض وكدمات في مختلف أنحاء جسمه، بفخذ رجله اليمنى وخلف ركبة الرجل اليسرى ومرفق اليد اليمنى وفي أعلى كتف اليد اليمنى وعلى ظهره وفي الجانب الأيسر لقفصه الصدري من جهة اليمين، وبقاع رجله اليمنى، كما تسلمت بعثة التقصي صورة شهادة طبية تؤكد عجزا كليا مؤقتا قدره 20 يوما.

### بطاقة 5

السيدة فاطمة زكا، رقم البطاقة الوطنية JD42081.

في السابعة صباحا، أكثر من عشرة أفراد من القوات العمومية كسروا باب المنزل، جرجروني بعد أن دفعوا أمي ووضعوني في سيارتهم إلى مفوضية الشرطة، أودعوني بغرفة، وجدت بها شابة أخرى، بدؤوا يجردونني من كل ملابسى الخارجية والداخلية وأجبروني على النوم على بطني وبدؤوا يضربونني، وكانوا أكثر من 10 أشخاص.

هددوني بكلام نابي، وبدأ أحدهم يتحرش بي، ولمسني في ثديي، أتذكر ملامحه جيدا، أظنه يشتغل هنا بسيدي إفيني، غير أن شخصا آخر انتزعني منه، وقال أنه فكني منه لكي ينام هو معي، وضربني آخر على عيني، أعرفه بالاسم، بعد ذلك كنا خمسة بنات هناك.

عين الفريق الضرب المبرح وكدمات تغطي نصف الجسد السفلي للضحية من الخلف، والفخدين. وكل الرجلين يحملان آثارا قوية للضرب. سلمت لها شهادة طبية تسجل عجزا لمدة 20 يوما.

### بطاقة 6

مريم أتموخين، اعتقلتني القوات العمومية من أمام باب المنزل، أودعوني بغرفة بمفوضية الشرطة، أجبروني على إزالة ملابسى الخارجية والداخلية وعلى النوم على بطني وبدؤوا يضربونني وهددوني بكلام نابي.

عين الفريق الضرب على فخدها.

## بطاقة 7

انتقلت بعثة التقصي في إطار المعاينة، إلى المنزل الكائن، بزقة أنزي رقم 9 سيدي إفني، حي للا مريم، العائد لصاحبه السيد أحمد بوتوغى المزداد عام 1954، ولاحظت بداية آثار كسر على باب المنزل، من خلال أقدم بارزة، كما عاينت كسرا على مصباح على حائط جانبي؛ أكد صاحب المنزل لبعثة التقصي أن كسر الباب ومداهمة المنزل تم يوم 7 يونيو 2008 على الساعة السابعة صباحا، وكافة أفراد العائلة نيام، ولما استيقظ مذعورا وجد 5 رجال أمن، ولما بدأ بالاستفسار عن الوضع، ووجه بشتائم وتلقى ضربة ولما أرد الدفاع عن نفسه، وجهت إليه ضربة عشوائية، أسقطته أرضا، ولما قام، بدأ يتلقى ضربات أخرى مع ابنه زكرياء (18 سنة) وعبد الكريم (24 سنة)، كما تلقت بناته خديجة وحسنا وحنان وبعد ذلك تم اقتياده من طرف أفراد الأمن الذين اقتحموا المنزل حيث بقي معتقلا إلى غاية الساعة 10 صباحا؛

ولقد تسلمت بعثة التقصي من صاحب المنزل صورا لشواهد طبية: شهادة طبية مؤرخة في 2008/6/13 صادرة عن طبيب في القطاع الخاص بخص بوتوغى أحمد، تتضمن عجزا مؤقتا لمدة 3 أيام مع وصفة طبية، وشهادة طبية أخرى بعجز مؤقت إضافي قدره 10 أيام؛ صورتان لشهادتين طبيتين صادرتين عن طبيب في القطاع الخاص، مؤرختين في 2008/6/13، الأولى تخص كريم بوتوغى بعجز كلي مؤقت قدره 15 يوما، والثانية ببوتوغى زكرياء بعجز كلي مؤقت قدره 5 أيام.

## بطاقة 8

انتقلت بعثة التقصي إلى المنزل رقم 26 بحي الجامع الكبير بسيدي إفني حيث التقت بالسيدة لبشينا مليكة زوجة السيد بارا إبراهيم الناشط بالسكرتارية المحلية والذي يوجد في حالة فرار، ولقد أفادت زوجته أنه تمت مداهمة المنزل يوم 2008/6/7 بقوة ابتداء من الساعة الثامنة صباحا حيث دخلت مجموعة أمنية كبيرة وشرعوا في تفتيش المنزل وأخذوا وحدة الحاسوب كما واجهوها بعبارات تمس كرامتها الإنسانية وهددوها بالاعتداء الجنسي إذا لم تقدم بيانات حول مكان تواجد زوجها، كما جاءت فرقة أمنية ثانية على الساعة الثامنة والنصف واعتقلت من المنزل شقيق زوجها؛

ولقد استمعت بعثة التقصي بنفس المنزل لشقيق زوجها بارا الذي أفاد بأنه تم اقتحام المنزل صبيحة يوم 2008/6/7، وعند عدم وجود أخيه شرعوا في تفتيش المنزل وبعد ذلك دخلوا إلى متجره المتواجد أسفل المنزل بواسطة باب صغير يؤدي إليه وقاموا ببعثرة المواد الغذائية، وأنهم أخذوا من درجه مبلغا ماليا قدره في 45 000 درهم وأخذوا له بدوره قرصا إلكترونيا وعددا من الأقراص وتم اعتقاله واقتياده إلى مركز الشرطة بتزنيث حيث تم الإفراج عنه بعد توقيع ورقة لا يعرف مضمونها.

### إفادات تلقتها بعثة التقصي لأشخاص تعرضوا لاعتداءات في أوضاع مختلفة

#### بطاقة 9

- السيد زيرتو عزيز، رجل تعليم، مزداد عام 1976، يقطن بزنقة ابن رشد رقم 24 سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD27443، يفيد بأنه كان متوجها إلى مقر عمله يوم 2008/6/7 حوالي الساعة السابعة صباحا في إحدى القرى المجاورة للمدينة حيث قام أفراد من الأمن باعتقاله من الشارع وانهاهوا عليه بالضرب والشتم رغم إخبارهم بصفته؛

وحيث أنهم انتزعوا منه هاتفنا نقالا وساعة يدوية ومبلغا ماليا قدره 250 درهم وبعد إخلاء سبيله، وجد نفسه في حالة مأساوية واضطراب نفسي كبير، ولقد سلم لبعثة التقصي صورة من شكايته أعدها يوم 2008/6/10 قصد تقديمها للنيابة العام بتزنيث كما سلم أيضا صورة من شهادة طبية صادرة عن طبيب في القطاع الخاص تفيد بعجز مؤقت قدره 10 أيام؛

- السيد الريفي الخليل، مزداد عام 1964، ميكانيكي معطل، الساكن بودادية الفتح شارع القاهرة رقم 28 سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 164، عضو ناشط في جمعية أطاك، يفيد أنه لما خرج على الساعة الثالثة بعد الزوال من يوم 2008/6/7 واجهته القوات المساعدة إثر مظاهرة آتية من حي كلومينا متجهة نحو المدينة بها قرابة 300 شخص، وأنه تم اعتقاله حوالي الساعة الثالثة والنصف وتعرض للضرب والاعتداء البدني وتم اقتياده إلى مركز الشرطة، حيث وقع على التزام وتم الإفراج عنه؛



- السيد عبد الله حموشي، مزداد عام 1976، رجل تعليم، الساكن بحي للا مريم رقم 17 بلوك 1، تم اقتحام منزله من طرف القوات المساعدة بعدما كسروا الباب تعرض للضرب وتم اقتياده وأفرج عنه في الثانية بعد الزوال من 2008/6/7.

- السيد محمد بن بيه، بناء مهنة، الساكن بـ 436 تجزئة المسيرة حي للا مريم سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية JD 4086، يفيد على أنهم اقتحموا منزله في الساعة السادسة صباحا عندما كان يستعد للخروج لعمله، تم تعريضه للضرب واعتقاله ثم الإلقاء بعد ذلك بطريقة عشوائية بالطريق العام.

### لائحة أسماء أشخاص تم إخبار بعثة التقصي بتعرضهم لاعتداءات بالشارع العام أو كانوا موضوع شتم بألفاظ بذيئة

#### بطاقة 10

ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة:

- الجعفري عبد الله	- البشير الكازولي	- زكرياء سوسان
- عمر شاحوري	- محمد الكازولي	- بوفيم أحمد
- بوتاييري	- محمد الدياني	- بكار الإدريسي
- أعراب محمد	- انفلوس لثنيه	- مريم أيت موحين
- الزهيد احمد	- سعيد السمان	- مصطفى ولد محمد ولد عشرة
- ولد السمان	- مريم السمان	- محبوب فاطمة
- ابراهيم الزهواني	- عادل صابري	- الحاميدي عائشة
- سكينه صبايو	- أحراد (شيخ ضرير)	- العباسي محمد
- بنت عسيلا	- لحبيب أحراد	- الحياتي
- بوفيم أحمد	- عالي كنتكا	- سعيد إزار
- التاكي لحسن	- مصطفى زربان	- العزيزي موسى
- التاكي المختار	- البشير لخياط	- إيجوي عالي

## صب البنزين والتهديد باضرار النار في جسمه

السيد العربي لبيض، قائد المقاطعة الثانية، التقت بعثة التقصي في إطار مزاولتها لعملها بالسيد العربي لبيض قائد المقاطعة الثانية باشوية سيدي إفيني، وفي ضوء الاستماع إليه، والأجوبة المقدمة من قبله حول أسئلة الفريق، وكذا من إفادات تم تجميعها من مصادر متنوعة: إن السيد العربي لبيض على الساعة الثانية صباحا عندما كان يزاول لمهامه فوجئ بمجموعة من المتظاهرين يتراوح عددهم ما بين 60 و70 فردا تحاصر السيارة التي كان يمتطيها وإخراجه منها بالقوة، والشروع في تعنيفه، وشتمه بألفاظ مهينة، وتوجيه ضربات إليه، والتهديد بإضرار النار في جسمه بعد أن تم صب البنزين عليه.

### سابعا: استنتاجات

## أحداث سيدي إفيني ومعضلة تدبير الأزمة الأمنية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون

إن أحداث سيدي إفيني تسائل بقوة علاقة التنمية بالديمقراطية وما يترتب عنها على المستوى الحكومي من تعثر في الوفاء بالالتزامات ومتابعة أعمال المشاريع المتصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن جهة ثانية قضايا الحكامة الأمنية وإستراتيجيتها في تدبير الأزمات المترتبة عن ذلك.

لذلك فإن هذه الأحداث كما تم رصدتها وتوصيفها أعلاه، تطرح معضلة تدبير الأزمات المترتبة عن أحداث اجتماعية وسياسية في أبعادها الأمنية، من حيث احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، انطلاقا من التزامات الدولة ذات الصلة، ومن مستوى التقدم المحرز الذي تم إقراره بعد طول نضال وتحولات سياسية. وعليه تسجل بعثة التقصي، بكامل القلق، الانزياحات التي عرفتها الحركة الاحتجاجية والتي تطورت إلى حصار الميناء، كما تم تحديده أعلاه، كما تسجل انشغالها العميق، بتدبير وضع كهذا، من حيث تداعياته وانفلاتاته، ومن حيث ما تترتب عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

### • على مستوى تنفيذ قرار فك الاعتصام وإعادة الوضع بالميناء إلى حالته الطبيعية

– إن التأخر في تنفيذ قرار فض الاعتصام وإعادة الوضع بالميناء، مثل عاملا رئيسيا في تفاقم الوضع واستمرار حالة التوتر بالمدينة، اجتماعيا وأمنيا وسياسيا.

## • على مستوى التعامل مع الوضع بالمدينة بعد فض الاعتصام من حيث مداهمة المنازل

لم تجد بعثة التقصي، أي مبرر أو أية رابطة بين فض الاعتصام الذي تم بنجاح وبسرعة، وبين اقتحام منازل بحيي للا مريم ويولعلام، مستندة في قناعتها على: - أن مداهمة المنازل واقتحامها تم في ساعة مبكرة من الصباح ومعظم سكانها، لازالوا بها؛

- أن الأشخاص المفترض مسؤوليتهم عن الاعتصام، قد تم اعتقال بعضهم بالميناء، كما أن الآخرين قد فروا إلى المنطقة الجبلية المحيطة به والبعيدة نسبيا عن وسط المدينة؛

- أن التعزيزات الأمنية القادمة من أكادير، قد وصلت إلى المدينة، وأن عددها وتمركزها بها، كان بغاية الضبط مقارنة بالوضع قبل دخولها؛

- عدم وجود معلومات عن استمرار الأحداث الاحتجاجية في الساعات التي تمت فيها مداهمة المنازل؛

- عدم وجود معلومات عن لجوء الأشخاص المفترض مسؤوليتهم عن الاعتصام إلى المنازل التي تم اقتحامها، كما لم تثبت حالة الاعتقالات اللاحقة أن الضبط تم بالمنازل محل المداهمات.

## • مستوى مداهمة المنازل

سجلت بعثة التقصي، باستنكار شديد، مداهمة المنازل التي شهدت خروقات للقانون وانتهاكات لحرمتها من حيث:

- اقتحامها بدون سند قانوني وبطرق غير شرعية؛

- إقدام أفراد من القوات العمومية المقتحمة، على خرق حرمة المنازل المداهمة، من حيث إهانة سكانها ومخاطبتهم بأقوال مهينة ومشينة وماسة بكرامتهم الإنسانية المتأصلة؛

- تعنيف أفراد من العائلة مما ألحق بعدة أشخاص أضرارا مست بسلامتهم البدنية والجسمانية؛

- إلحاق أضرار مادية ببعض الأمتعة وذلك ببعثرتها وتكسيورها؛

- اعتقال بعض أفراد العائلة بدون سند قانوني، وتؤكد الافراجات الصادرة في حقهم لاحقا وفي نفس اليوم؛ الطابع غير الشرعي لمداهمة المنازل.

### • على مستوى باقي انتهاكات حقوق الإنسان

يسجل فريق التقصي باستنكار واستغراب بالغين، ويدين بشدة، انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد من القوات العمومية، خلال يوم 2008/6/7 والتي طالت ما يلي:

- حصول اعتداءات بدنية مست الحق في السلامة البدنية والتي اتخذت أشكال التعذيب وتم ارتكابها في حق مواطنين عزل إما في منازلهم أو بمركز الشرطة، حيث تم استهداف السلامة البدنية بأفعال متعمدة ألحقت بهم أضرارا بدنية نتجت عنها آلام معنوية وجسدية؛

- استهداف بعض النساء بممارسات عنيفة، اتخذت طابع اعتداءات جسدية وذلك قصد إهانتهن ومضايقتهن وتخويفهن وذلك بتعريتهن واستهدافهن بألفاظ مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية بل وتهديدهن بالأغتصاب، وهو الفعل الذي لم تقف بعثة التقصي على حدوثه كما هو معرف قانونا، بناء على الشهادات التي توصلت بها من النساء اللاتي وقع الاستماع إليهن مباشرة؛

- استهداف مواطنين عزل وسط الشارع العام وتعنيفهم بدون مبرر، فقط لأنهم كانوا يتواجدون فيه.

وأن بعثة التقصي في ضوء مجموع أعمالها، لم تتوفر لها بصفة قطعية أية عناصر من شأنها التصريح بحدوث وفيات يوم 7 يونيو 2008.

### • على مستوى آليات الحوار والوساطة

يسجل فريق التقصي بقلق كبير، محدودية الآليات المباشرة في إطار الحوار والوساطة بخصوص مطالب وانتظارات المواطنين بسيدي إفني، حيث لوحظ أنه رغم عشرات اللقاءات والجهود والاتصالات المجراة والتي توسط فيها بعض المنتخبين والنواب البرلمانيين والأعيان، فإنها ظلت مطبوعة بالمحدودية وضعف الفعالية.

كما يسجل فريق التقصي بانشغال كبير انعدام أية وساطة فعالة خلال تطور حالة الاعتصام واحتلال الميناء، وهو وضع يساءل بدون شك في المقام الأول الحكومة والمؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

### • على مستوى تدبير الحكامة الأمنية

يلاحظ فريق التقصي المسافة الشاسعة بين المخطط الأمني الذي تم رسمه لفض الاعتصام وبين تطبيقه، حيث لم يتم التقيد بمعايير الضبط الحقوقي، مما

أدى إلى الاعتقالات واستعمال القوة بدون مبرر وعدم تحلي عناصر من القوات العمومية بأخلاقيات ومبادئ السلوك حيث سادت الاستفزازات والممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية مما يدفع إلى الاعتقاد الصميم بعدم التقيد بالأوامر واحترام المساطر والتي كانت مدهامة المنازل عنوانها الصارخ. وعليه يطالب فريق التقصي وبالإحاح بفتح تحقيق في الموضوع.

## ثامنا : توصيات

### أولا : حول ممارسة العنف والمعاملات المهينة

يطالب فريق التقصي بما يلي :

#### • على مستوى الحكومة

- يطالب وزير الداخلية، بفتح تحقيق إداري داخلي في شأن الأوامر والتعليمات والتنفيذات المتصلة بهما والتي بموجبها تم اقتحام المنازل واستعمال العنف بكافة أشكاله كما تم رصده في التقرير وإحالة النتائج المتوصل بها على النيابة العامة المختصة قصد تحريك الدعوى العمومية اللازمة؛

- يطالب وزير العدل، باعتباره رئيس النيابة العامة بفتح تحقيق بشأن مذكرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المتعلقة بحالات استعمال العنف والتي رصدتها بعثة التقصي والتي تقدم في الموضوع.

- ويطالب وزير العدل أيضا وكمشرف على أعمال النيابة العامة لاستئنافية أكادير، بإحداث سجل خاص، تدون فيه شكايات المتضررين من أعمال العنف المرتكبة مع الشروع الفوري في إجراء أبحاث في شأنها، وإحالة نتائجها على القضاء المختص دون إبطاء.

كما تسجل بعثة التقصي بإيجابية إفراج قاضي التحقيق عن بعض المعتقلين المحالين عليه وتطالب بإحاطة ضمانات الأبحاث المجراة من طرفه بالموضوعية والرصانة وعدم الإبطاء، بما يضمن الشروط العادلة لمحاكمة كذلك. كما ستتابع المنظمة باقي الحالات المتفرعة عن الأحداث والمعروضة على القضاء، وستصدر مواقفها لاحقا بخصوصها.

#### • على مستوى البرلمان

- تطالب لجنة التقصي البرلمانية في إطار مهامها ومراقبتها لأعمال الحكومة بإحالة كافة الحالات المتعلقة باستعمال العنف على وزير العدل قصد توجيهها

إلى النيابة العامة المختصة لإجراء التحريات اللازمة قانونا وإحالة مرتكبيها على القضاء المختص؛

### ثانيا: استعمال القوة العمومية

تطالب بعثة التقصي بنشر على أوسع نطاق قواعد وضوابط السلوك المتعلقة بفض التجمهرات والحصر على تقييد أفراد قوات الأمن بها، فعليا وباسمرار.

### ثالثا: التجمهر والحركات الاحتجاجية

تدعو بعثة التقصي المنظمة ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في مجال الحماية والرصد والمؤسسات الوطنية الاستشارية والفرق البرلمانية والأخصائيين في مجال الحريات العامة إلى تنظيم لقاء تناظري وطني، ينصب حول موضوع الحق في التجمهر وعلاقته بالحركات الاحتجاجية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان والمكتسبات الحقوقية والتزامات المغرب في هذا المجال.

### رابعا: الوساطة ودور الإعلام

تطالب بعثة التقصي بما يلي:

- ضرورة تحمل المؤسسات الوطنية الاستشارية العاملة في مجال حقوق الإنسان لمسؤوليتها وذلك لتطوير نطاق تدخلاتها لتشمل التدخل الوقائي وتسوية المنازعات التي تهدد السلم المدني ومكاسب حقوق الإنسان وذلك كوسيط فعال بين المجتمع وسلطات ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

- ضرورة نهوض وسائل الإعلام العمومية بدورها وتحمل مسؤوليتها كاملة في تمكين الرأي العام من مواد خبرية، حول الأحداث الاجتماعية في حينها وعلى حقيقتها مساهمة في التنوير والتحليل والتتبع والتقييم حتى لا يقع ضحية للمغالطات.

### خامسا: حول البرامج والسياسات العمومية على صعيد سيدي إفيني

تطالب بعثة التقصي الحكومة على ضوء نتائج التحقيقات الجارية وبصفة خاصة في ضوء نتائج لجنة التقصي البرلمانية، ببعث وفد حكومي متعدد الاختصاصات إلى سيدي إفيني قصد إجراء تقييم شامل للبرامج والسياسات العمومية من أجل الوقوف على المستوى الراهن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، واتخاذ جميع القرارات الكفيلة بوضعها بالنهوض بالمشاريع التنموية.

الرباط في 17 يوليوز 2008

## السيد المحترم عبد الواحد الراضي وزير العدل

تحية طيبة وبعد،

انتهت بعثة التقصي التي شكلتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى إصدار تقريرها حول أحداث سيدي إفني، والذي تم تقديمه ونشره، بمناسبة لقاء حوار، حضره فاعلون من مختلف التيارات الفكرية والسياسية وغطت أشغاله الصحافة الوطنية والدولية بما فيها وسائل الإعلام العمومي .

وفي إطار الحالات التي رصدتها بعثة التقصي - والتي كانت موضوع اعتداءات بدنية ونفسية، اتسمت بالقسوة وبالأشكال المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية، اتخذت أشكال التعذيب، التي تجرمها الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت عليها بلادنا التي أدمجت مقتضياتها في التشريع الجنائي كالمادة 1-231 « يقصد بالتعذيب كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدي أو نفسي يرتكبه عمدا موظف عمومي أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه، في حق شخص لتخويله... » إن فريق تقصي الحقائق في أحداث سيدي إفني، بعد الاستماع لمختلف الأطراف وعلى معاينة الضرب والجروح على الأشخاص وانطلاقا من زيارة الأماكن والاستئناس بالوثائق ذات الصلة، استنتج ما يلي :

- بداية مدهامة البيوت بالأحياء ( كولومينا وبولعلام ) بحلول الساعة الرابعة صباحا والسكان أغلبيتها نيام أو تستعد للخروج للعمل؛

- أن تعريض معظم المواطنين رجالا ونساء، الذين واجهتهم أفراد قوات الأمن، لمختلف أنواع العنف من ضرب وركل وجرح والإهانة من سب وشتم بكلمات بذينة لحظة مدهامة البيوت، كما أن آثار الضرب بواسطة السوط البلاستيكي (الزرواطة Matraque) والجرح والكدمات، لاتزال باقية على أجسامهم نساء ورجالا، وأغلبها على الظهر والخلف والفخذين وبعضها على الرأس والوجه وبالقرب من العينين؛

- أن بعض البيوت ماتزال أبوابها تحمل الآثار البارزة لأحذية لأفراد من القوات العمومية في محاولة فتحها بالقوة، مما ترتب عنه كسر الأقفال لأكثر من بيت

بزنقة أنزي وطنطان بحى للامريم ( كولومينا)، كما تعرضت بعض الأمتعة للكسر كإطارات الصور والمصاييح الحائطية؛

- أن وقوع اعتداءات بالضرب والجرح أثناء الاعتقال قام بها أفراد من القوة العمومية في حق أشخاص لمجرد احتجاجهم على الإهانة والمطالبة ببيان أسباب مدهمة بيوتهم. وقد وصل مجموع عدد المحتجزين إلى 182 بينهم عشر نساء حسب تقاطع الإفادات؛

- أن التنكيل بالمعتقلين وإهانتهم خاصة النساء اللواتي تم تجريد أغلبهن كلياً من الملابس، حيث تحمل أجسامهن الضرب المبرح على الفخذين من الخلف وبداية الرجل والقدمين ( حالة فاطمة زكا ومريم أتموحنين)، وتهديدهن عبر معجم جنسي نابي ومبتذل.

وفي سياق لقاءاتها ومعايناتها وجلسات الاستماع مع عدد من الأشخاص توصل الفريق إلى حصول اعتداءات بدنية مست الحق في السلامة البدنية والتي اتخذت أشكال التعذيب وتم ارتكابها في حق مواطنين عزل إما في منازلهم أو بمركز الشرطة، حيث تم استهداف السلامة البدنية بأفعال متعمدة ألحقت بهم أضراراً بدنية نتجت عنها آلام معنوية وجسدية.

وقرر فريق التقصي أن يدرج عدد من الحالات لعرضها عليكم لفتح تحقيق قضائي حولها إعمالاً للمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، ومن الحالات:



## المس بالسلامة البدنية وعنف مادي وبشري اتخذ أشكالاً من التعذيب

### بطاقة 1

**السيد سعيد الدايج**، مزداد بتاريخ 1981/7/11، تلميذ قرءاني، يقطن بـ 28 زنقة الرباط، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 42879، يعرض في شهادته التي تلقتها بعثة التقصي أنه كان عند صديقه إبراهيم الباهي حيث قضى الليلة عنده ولوحده، وأنه تم اقتحام المنزل يوم 2008/6/7 على الساعة التاسعة صباحاً وتم اعتقاله ونقله على سيارة للقوات المساعدة، وتعرض لضرب شديد وبشكل عنيف، وأنه كان يستغيث طالبا الرحمة والشفقة، وأنه كان يناشدهم بأنه يموت وأنه بقي بمخفر الشرطة من 10 صباحاً إلى الخامسة بعد الزوال حيث أفرج عنه. عاينت بعثة التقصي الجروح وآثار التعذيب على عينيه اليسرى، وعلى شفتيه، ورأسه بجانب أذنه اليسرى وذراعيه، وأصبع يديه اليسرى.

### بطاقة 2

**السيد علي الأطرش**، مزداد عام 1966، سائق سيارة أجرة، يقطن بـ 94 زنقة سطات، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 1944. وقد عرض شهادته لبعثة التقصي، حيث أكد أنه تم اقتحام منزله يوم 2008/6/7 على الساعة السابعة وعشرين دقيقة من طرف أفراد القوات المساعدة، بواسطة إحداهن كسر الباب وجرس المنزل، وتم اعتقاله وتعرض للضرب وبعنف شديد وتم اقتياده في اتجاه فرقة كانت ترابط بممر خاص داخل منطقة جبلية وتعرض مرة ثانية للضرب، وأفرج عنه فيما بعد، على الساعة التاسعة.

### بطاقة 3

**السيد الحسين السموال**، مزداد عام 1952، تاجر، ساكن بشارع الحرية، سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم J3234، يعرض في شهادته التي تلقتها بعثة التقصي، أنه اعتقل يوم 2008/6/7 على الساعة الثالثة بعد الزوال أمام السوق المركزي، وأنه تعرض للضرب والإهانة. ولقد عاينت بعثة التقصي جرحاً ورضوضاً برجله اليسرى، كما تسلمت صورة لشهادة طبية صادرة عن المستشفى المحلي لسيدي إفني تؤكد عجزاً كلياً مؤقتاً لمدة 15 يوماً.

## بطاقة 4

**السيد الحسن الراحي**، مزداد عام 1968، عطار، ساكن بزنقة ابن حوقل رقم 50، سيدي إفني الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JB 29981، يعرض في شهادته التي تلقىها بعثة التقصي أنه اعتقل يوم 2008/6/7 من أمام السوق المحلي عندما كان مارا على الساعة الثانية بعد الزوال، وأنه تم اقتياده إلى مركز الشرطة حيث تعرض مباشرة بعد دخوله لعملية ضرب عشوائية من طرف عدة أفراد من قوات الأمن، وتم إطلاق سراحه في نفس اليوم.

ولقد عاينت بعثة التقصي وجود رضوض وكدمات في مختلف أنحاء جسمه، بفخذ رجله اليمنى وخلف ركبة الرجل اليسرى ومرفق اليد اليمنى وفي أعلى كتف اليد اليمنى وعلى ظهره وفي الجانب الأيسر لقفصه الصدري من جهة اليمين، وبقاع رجله اليمنى، كما تسلمت بعثة التقصي صورة شهادة طبية تؤكد عجزا كليا مؤقتا قدره 20 يوما.

## بطاقة 5

**السيدة فاطمة زكا**، رقم البطاقة الوطنية JD42081.

في السابعة صباحا، أكثر من عشرة أفراد من القوات العمومية كسروا باب المنزل، جرجروني بعد أن دفعوا أمني ووضعوني في سيارتهم إلى مفوضية الشرطة، أودعوني بغرفة، وجدت بها شابة أخرى، بدؤوا يجردونني من كل ملابسي الخارجية والداخلية وأجبروني على النوم على بطني وبدؤوا يضربونني، وكانوا أكثر من 10 أشخاص.

هددونني بكلام نابي، وبدأ أحدهم يتحرش بي، ولمسني في ثديي، أتذكر ملامحه جيدا، أظنه يشتغل هنا بسيدي إفني، غير أن شخصا آخر انتزعني منه، وقال أنه فكني منه لكي ينام هو معي، وضربني آخر على عيني، أعرفه بالاسم، بعد ذلك كنا خمسة بنات هناك.

عاين الفريق الضرب المبرح وكدمات تغطي نصف الجسد السفلي للضحية من الخلف، والفخذين. وكل الرجلين يحملان آثارا قوية للضرب. سلمت لها شهادة طبية تسجل عجزا لمدة 20 يوما.

## بطاقة 6

**مريم أتموحين**، اعتقلتني القوات العمومية من أمام باب المنزل، أودعوني بغرفة بمفوضية الشرطة، أجبروني على إزالة ملابسي الخارجية والداخلية وعلى النوم على بطني وبدؤوا يضربونني وهددونني بكلام نابي.

عاين الفريق الضرب على فخذها.

## بطاقة 7

انتقلت بعثة التقصي في إطار المعاينة، إلى المنزل الكائن، بزقة أنزي رقم 9 سيدي إفني، حي للا مريم، العائد لصاحبه السيد أحمد بوتوغى المزداد عام 1954، ولاحظت بداية آثار كسر على باب المنزل، من خلال أقدم بارزة، كما عاينت كسرا على مصباح على حائط جانبي؛

أكد صاحب المنزل لبعثة التقصي أن كسر الباب ومداومة المنزل تم يوم 7 يونيو 2008 على الساعة السابعة صباحا، وكافة أفراد العائلة نيام، ولما استيقظ مذعورا وجد 5 رجال أمن، ولما بدأ بالاستفسار عن الوضع، ووجهه بشتائم وتلقى ضربة ولما أرد الدفاع عن نفسه، وجهت إليه ضربة عشوائية، أسقطته أرضا، ولما قام، بدأ يتلقى ضربات أخرى مع ابنه زكرياء (18 سنة) وعبد الكريم (24 سنة)، كما تلقت بناته خديجة وحسنا وحنان وبعد ذلك تم اقتياده من طرف أفراد الأمن الذين اقتحموا المنزل حيث بقي معتقلا إلى غاية الساعة 10 صباحا؛

ولقد تسلمت بعثة التقصي من صاحب المنزل صورا لشواهد طبية:

شهادة طبية مؤرخة في 2008/6/13 صادرة عن طبيب في القطاع الخاص بخص بوتوغى أحمد، تتضمن عجزا مؤقتا لمدة 3 أيام مع وصفة طبية، وشهادة طبية أخرى بعجز مؤقت إضافي قدره 10 أيام؛

صورتان لشهادتين طبيتين صادرتين عن طبيب في القطاع الخاص، مؤرختين في 2008/6/13، الأولى تخص كريم بوتوغى بعجز كلي مؤقت قدره 15 يوما، والثانية ببوتوغى زكرياء بعجز كلي مؤقت قدره 5 أيام.

## بطاقة 8

انتقلت بعثة التقصي إلى المنزل رقم 26 بحي الجامع الكبير بسيدي إفني حيث التقت بالسيدة لبشينا مليكة زوجة السيد بارا إبراهيم الناشط بالسكرتارية المحلية والذي يوجد في حالة فرار، ولقد أفادت زوجته أنه تمت مداومة المنزل يوم 2008/6/7 بقوة ابتداء من الساعة الثامنة صباحا حيث دخلت مجموعة أمنية كبيرة وشرعوا في تفتيش المنزل وأخذوا وحدة الحاسوب كما واجهوها بعبارات تمس كرامتها الإنسانية وهددوها بالاعتداء الجنسي إذا لم تقدم بيانات حول مكان تواجد زوجها، كما جاءت فرقة أمنية ثانية على الساعة الثامنة والنصف واعتقلت من المنزل شقيق زوجها؛

ولقد استمعت بعثة التقصي بنفس المنزل لشقيق زوجها بارا الذي أفاد بأنه تم اقتحام المنزل صبيحة يوم 2008/6/7، وعند عدم وجود أخيه شرعوا في تفتيش المنزل وبعد ذلك دخلوا إلى متجره المتواجد أسفل المنزل بواسطة باب صغير يؤدي إليه وقاموا ببعثرة المواد الغذائية، وأنهم أخذوا من درجه مبلغا ماليا قدره في 45 000 درهم وأخذوا له بدوره قرصا إلكترونيا وعددا من الأقراص وتم اعتقاله واقتياده إلى مركز الشرطة بتزنيث حيث تم الإفراج عنه بعد توقيع ورقة لا يعرف مضمونها.

### إفادات تلقتها بعثة التقصي لأشخاص تعرضوا لاعتداءات في أوضاع مختلفة

#### بطاقة 9

- السيد زيرتو عزيز، رجل تعليم، مزداد عام 1976، يقطن بزنقة ابن رشد رقم 24 سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD27443، يفيد بأنه كان متوجها إلى مقر عمله يوم 2008/6/7 حوالي الساعة السابعة صباحا في إحدى القرى المجاورة للمدينة حيث قام أفراد من الأمن باعتقاله من الشارع وانهالوا عليه بالضرب والشتم رغم إخبارهم بصفته؛

وحيث أنهم انتزعوا منه هاتفنا نقالا وساعة يدوية ومبلغا ماليا قدره 250 درهم وبعد إخلاء سبيله، وجد نفسه في حالة مأساوية واضطراب نفسي كبير، ولقد سلم لبعثة التقصي صورة من شكاية أعدها يوم 2008/6/10 قصد تقديمها للنيابة العام بتزنيث كما سلم أيضا صورة من شهادة طبية صادرة عن طبيب في القطاع الخاص تفيد بعجز مؤقت قدره 10 أيام؛

- السيد الريفي الخليل، مزداد عام 1964، ميكانيكي معطل، الساكن بوادية الفتح شارع القاهرة رقم 28 سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم JD 164، عضو ناشط في جمعية أطاك، يفيد أنه لما خرج على الساعة الثالثة بعد الزوال من يوم 2008/6/7 واجهته القوات المساعدة إثر مظاهرة آتية من حي كلومينا متجهة نحو المدينة بها قرابة 300 شخص، وأنه تم اعتقاله حوالي الساعة الثالثة والنصف وتعرض للضرب والاعتداء البدني وتم اقتياده إلى مركز الشرطة، حيث وقع على التزام وتم الإفراج عنه؛

- السيد عبد الله حموشي، مزداد عام 1976، رجل تعليم، الساكن بحي للا مريم رقم 17 بلوك 1، تم اقتحام منزله من طرف القوات المساعدة بعدما

كسروا الباب تعرض للضرب وتم اقتياده وأفرج عنه في الثانية بعد الزوال من 2008/6/7؛

- السيد محمد بن بيه، بناء مهنة، الساكن بـ 436 تجزئة المسيرة حي للا مريم سيدي إفني، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية JD 4086، يفيد على أنهم اقتحموا منزله في الساعة السادسة صباحا عندما كان يستعد للخروج لعمله، تم تعريضه للضرب واعتقاله ثم الإلقاء بعد ذلك بطريقة عشوائية بالطريق العام.

لائحة أسماء أشخاص تم إخبار بعثة التقصي بتعرضهم  
لاعتداءات بالشارع العام أو كانوا موضوع شتم بألفاظ بذيئة

### بطاقة 10

ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة :

- الجعفري عبد الله	- البشير الكازولي	- زكرياء سوسان
- عمر شاحوري	- محمد الكازولي	- بوفيم أحمد
- بوتايري	- محمد الدياني	- بكار الإدريسي
- أعراب محمد	- انفلوس لثنيه	- مريم أيت موحين
- الزهيد احمد	- سعيد السمان	- مصطفى ولد محمد ولد عشرة
- ولد السمان	- مريم السمان	- محبوب فاطمة
- ابراهيم الزهواني	- عادل صابري	- الحاميدي عائشة
- سكينه صبايو	- أحراد (شيخ ضرير)	- العباسي محمد
- بنت عسيلا	- لحبيب أحراد	- الحيناني
- بوفيم أحمد	- عالي كنكا	- سعيد إزار
- التاكي لحسن	- مصطفى زربان	- العزيزي موسى
- التاكي المختار	- البشير لخياط	- إيجيوي عالي

## صب البنزين والتهديد باضرار النار في جسمه

السيد العربي لبيض، قائد المقاطعة الثانية، التقت بعثة التقصي في إطار مزاولتها لعملها بالسيد العربي لبيض قائد المقاطعة الثانية باشوية سيدي إفني، وفي ضوء الاستماع إليه، والأجوبة المقدمة من قبله حول أسئلة الفريق، وكذا من إفادات تم تجميعها من مصادر متنوعة: إن السيد العربي لبيض على الساعة الثانية صباحا عندما كان يزاول لمهامه، فوجئ بمجموعة من المتظاهرين يتراوح عددهم ما بين 60 و70 فردا تحاصر السيارة التي كان يمتطيها وإخراجه منها بالقوة، والشروع في تعنيفه، وشتمه بألفاظ مهينة، وتوجيه ضربات إليه، والتهديد بإضرار النار في جسمه بعد أن تم صب البنزين عليه.

السيد وزير العدل،

دأبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، باعتبارها جمعية ذات نفع عام على تقديم شكايات أمام النيابة العامة المختصة أو الانتصاب كطرف مدني، كلما تعلق الأمر بجريمة التعذيب والقضايا المرتبطة بها.

واختارت المنظمة هذه المرة التوجه إليكم مباشرة بصفتكم وزيرا للعدل، المنسق والمشرف على السياسة الجنائية، وأيضا بوصفكم المشرف على أعمال النيابة العامة من أجل عرض الحالات على قضاء التحقيق المختص لإجراء الأبحاث الضرورية بشأنها وذلك من أجل إعمال آليات المساءلة ومناهضة الإفلات من العقاب.

وستظل المنظمة تتابعها باعتبارها متدخلة في مجال حماية حقوق الإنسان ومدافعة عن المصالح المدنية.

وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

رئيسة المنظمة  
ذة. آمنة بوعياش



تقرير عن معالجة الصحافة المغربية  
المكتوبة لأحداث سيدي إفني





## الإشكالية والهدف

طرحت أحداث مدينة سيدي إفني مجددا إشكالية التغطية الإعلامية لوقائع الاحتجاجات الاجتماعية، حيث إن تضارب الأخبار المنشورة عبر وسائل الإعلام جعل المتلقي في شبه تيه جراء غموض المعلومات أو اختلافها أو تناقضها أو تضخيم الأحداث أو تحجيمها أو تهميشها... حيث تحدثت منابر عن سقوط قتلى، ووقوع حالات الاغتصاب والتحرش والسرقه والعنف من قبل قوات الأمن تجاه المتظاهرين والسكان عامة دون التأكد من ذلك.

كما أن وسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية لم تتابع الاحتجاجات الاجتماعية المتواترة للسكانه وإخبار الرأي العام حول مطالبها.. أو ما جرى بميناء سيدي إفني مكتفية بنفي وجود قتلى أو حالات الاغتصاب بعد وقوع الأحداث.. وقد ضاع حق الجمهور في تلقي المعلومة، ومعرفة ما حدث حقيقة ... ومن تبعات هذه الممارسة الإعلامية الموسومة بالتناقض والتضارب توبع قضائيا مدير مكتب قناة الجزيرة بالمملكة المغربية كما توبع السيد سبع الليل (مسؤول بالمركز المغربي لحقوق الإنسان) بنشره معلومات عارية من الصحة.

وكانت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قد أثارَت خلال تقريرها حول أحداث مدينة القصر الكبير موضوع التغطية الصحفية للأحداث في إطار أجناس صحفية مختلفة مستنتجة:

- نشر ادعاءات وإشاعات وتقديمها باعتبارها حقائق ...
- عدم الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة خاصة ما يتعلق بضرورة التحري والتقصي .
- عدم احترام كرامة المواطن وحفظ شرفه وشرف أسرته .

وبسبب تضارب المعطيات حول انتهاكات حقوق الإنسان، شكلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بتنسيق مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فريقا لتقصي الأحداث بسيدي إفني انتقل إلى عين المكان لإنجاز مهمته طيلة أيام 13-14 و15 يونيو 2008 (أسبوعا بعد الأحداث المذكورة) واستمع إلى كافة الأطراف وأنجز تقريره الموسوم بعنوان: «من أجل وساطة فعالة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية وإعمال المساءلة لوضع حد للإفلات من العقاب».

ومن تداعيات نشر وإذاعة المتضارب والمتناقض من المعلومات سواء على المستوى الوطني والدولي، اختارت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان القيام بقراءة محكمة بضوابط منهجية وموضوعية لمجموعة من المقالات ذات الصلة بوقائع الأحداث الاجتماعية لمدينة سيدي إفني والمنشورة بعدد من الصحف الوطنية.

إن طبيعة المعالجة الإعلامية لهذه الأحداث في الصحافة المكتوبة وما أفرزته من تداعيات، دفع المنظمة إلى طرح إشكالية تغطية وسائل الإعلام للحركات الاحتجاجية الاجتماعية في صيغة تساؤلية مركبة:

- مدى التزام الصحافة المكتوبة بمقتضيات ومبادئ وضوابط أخلاقيات المهنة؟
- درجة وفاء هذه الصحافة المكتوبة بحق المواطن المغربي في إعلام متكافئ.
- مستويات تنوع الأجناس الصحفية خدمة لحق القارئ في المعلومة الموضوعية؟
- حدود الالتزام بالتحري والاستقصاء المنبئين على القرب والتحقيق والروبورتاج والاستجواب؟

- تمكن هذه المنابر الإعلامية المكتوبة من الوصول إلى المعلومة خاصة «العمومية» بما يسمها بالقدرة على خلق التوازن المطلوب بين مختلف الأطراف المعنية والرجوع إلى الروايات المختلفة دون تغليب واحدة على الأخرى إلا بعد تدبر وتحرق ومقارنة؟

ورغبة من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في إعداد تقرير حول معالجة الصحافة الوطنية المكتوبة بالعربية والفرنسية لأحداث مدينة سيدي إفني استعانت بجهود مجموعة من الطلبة الباحثين المنتظمين دراسيا بالمعهد العالي للإعلام هم: سلمى بونجرة وفاطمة الزهراء إندا ومنتصر الساخي بمرافقة منهجية للأستاذ سعيد خمري.

وتجدر الإشارة أن فعل القراءة تركز على الصحف الآتية: «الاتحاد الاشتراكي» «الجريدة الأولى»، «الأحداث المغربية»، «المساء»، «العلم»، «الصباح» «لوبينيون»، «لوماتان»، «أوجوردوي لوماروك»، «ليبيراسيون»، «لوسوار»، «البيان»، «ليكونوميست».

والأسبوعيات بالفرنسية («لافي إيكونوميك»، «تيل كيل»، «ماروك إيبدو»، «لاغازيت دي ماروك»، «لافيريتي»، «لوجورنال إيبدو») خلال الفترة المحصورة بين يونيو ويوليوز 2008.

آمنة بوغياش

رئيسة المنظمة

## نماذج أخلاقيات مهنة الصحافة

وضع الصحفيون في العديد من دول العالم مدونات لأخلاقيات المهنة تحدد المبادئ التوجيهية لأنشطتهم. وتهدف هذه المدونات إلى الحيلولة دون وقوع شطط في ممارسة الصحفيين للحقوق والامتيازات التي يحظون بها (1).

وتستند أخلاقيات مهنة الصحافة إلى قواعد الشرف والأخلاق المهنية الواجب اتباعها من قبل رؤساء التحرير والصحفيين. لذلك تتوفر اليوم غالبية الدول على مجلس وطني للصحافة أو هيئة مماثلة تناط بها صياغة وضبط وتطبيق مدونة لأخلاقيات المهنة معترف بها ومقبولة من لدن رؤساء التحرير والصحفيين في إطار مهنتهم. وتتفق مدونات أخلاقيات المهنة على عدد من المبادئ (2) والعناصر التي يلزم الصحفيون باحترامها؟ ففي ألمانيا مثلاً يدير مجلس الصحافة شؤون مهنة الصحافة وفق مبادئ تقوم على احترام الحقيقة والتجرد وسرية المصادر وكرامة الأشخاص، إذ لا يجب نشر أية معلومة يكون من شأنها إلحاق ضرر بمجموعة عرقية، دينية، اجتماعية، ثقافية أو غيرها من المجتمع. وعلى الصحافة أن تبذل قصارى جهدها المساهمة في سلم المجتمع وازدهاره. كما ينبغي أن تتمتع بحرية تعبير كاملة، اللهم في الحالات المقررة صراحة في القانون متى أضرت بمصالح الجمهور. فالصحفيون لا ينبغي لهم أن يستغلوا موقعهم ووضعم ليستخلصوا منهما منافع شخصية أو ليستعملوا لأغراض تتنافى وآداب المهنة.

وفي السويد وهي من البلدان السبّاقة إلى صياغة مدونة آداب المهنة، حيث تخضع المهنة منذ 1923 لقواعد ومبادئ توجيهية من وضع نادي الصحفيين.

(1) راينر فون شيلينغ، إطلالة على مدونات آداب مهنة الصحافة وعلاقتها باستقلال القضاء. أنظر: وسائل الإعلام والسلطة القضائية، الصادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين بجنيف، ترجمة مصطفى الناي، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، فبراير 2004، ص. 139.

(2) انظر: دليل الصحفيين العرب حول حرية الاطلاع على المعلومات والصحافة الاستقصائية الذي وضعته ونشرته منظمة المادة 19، الحملة العالمية لحرية التعبير، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لندن، 2007.

وفضلا عن المبادئ المعروفة التي تلح على صحة الأخبار المنشورة ودقتها وتجردها، تشجع المدونة الصحفيين على ألا يصدرُوا حكما على أعمال شخص وأفكاره ما لم يستمعوا إليه، وألا ينشروا معلومات مبتورة حتى تحت ضغط الوقت وصف الجرائم، ويجب على الصحافة، عند نشرها للخبر أن تبرهن على الاعتبار والموضوعية وأن تتصرف بما لا يشجع أو يحرض على الفوضى الأهلية والمواجهات أو الاضطرابات. وفي الأحوال العسيرة، وخاصة منها تلك التي تثير الاهتمام العمومي، فإنه يتعين على ممثلي المهنة أن يتشاوروا فيما بينهم.

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، أقرت الجمعية الأمريكية لمدونة أخلاقيات رؤساء تحرير الصحف جملة مبادئ أهمها: مفهوم المسؤولية الذي بمقتضاه لا يخضع حق الصحافة في استمالة القراء والحفاظ عليهم لأي تقييد غير التقييد الذي تفرضه مصلحة القارئ. وفي باب حرية الصحافة، ورد في هذه المدونة أن من الحق غير القابل للتفويت للصحفيين أن يتحدثوا عن كل ما لا يمنعه القانون صراحة، كما تتطرق المدونة إلى مبادئ توجيهية أخرى تتعلق بالصدق والحقيقة والدقة، والتجرد والنزاهة. وفي الهند صاغت ندوة اتحاد رؤساء تحرير الصحف منذ 1959 مدونة أخلاقياتها الخاصة، جاء في مقتضاها الأول أنه مادامت الصحافة أداة أساسية لتشكيل الرأي العام، فإنه من واجب الصحفيين أن يبرهنوا في ممارستهم لمهنتهم، على أنهم جديرون بالثقة الموضوعية، فيهم وأن يجدوا في خدمة الصالح العام وسلم البشرية وحيانتها. يجب عليهم، بهذه الصفة، أن يضعوا في عداد التزاماتهم التشبث بالقيم الأساسية لحقوق الإنسان وللحقوق الاجتماعية والبرهنة على حسن النية والنزاهة في المقالات والتعليقات، باعتبارها التزامات جوهرية للمهنة. يجب عليهم علاوة على ذلك، أن يبرهنوا على تحفظ خاص في مقالاتهم وتعليقاتهم التي تتناول توترات قائمة بالفعل أو بالقوة، مؤدية بالفعل أو كفيلة بأن تؤدي إلى الفوضى الأهلية. ويوصي المقتضى الأخير من المدونة، فضلا عما يشير إليه من سرية المصادر ومن تجرد، بالامتناع عن نشر المواد القمينة بالتشجيع على الرذيلة والجريمة.

وفي **نيجيريا** وضعت تعاضدية الصحفيين ومحرري الصحف مدونة خاصة لأداب المهنة، تؤكد في خطوطها العريضة، على نفس المبادئ المشار إليها سابقا، وتعلن أن من واجب الصحفيين الأخلاقي احترام الحقيقة والاقتصار على نشر المعلومات الحقيقية والحقة، وعلى الصحفيين أن يحترموا مبدأ السرية المعترف به على الصعيد الكوني وألا يستعملوا إلا وسائل شريفة في جمعهم للوثائق وصور الصحافة.

وفي اليابان وضعت جمعية أرباب الصحف ورؤساء تحريرها ميثاقا أدبيا يسمى «المبادئ الأساسية لمهنة الصحافة» أكد على المبادئ نفسها المعلن عنها في مدونات آداب المهنة من قبيل التجرد والتسامح والإمساك عن نشر أي خبر من شأنه المساس بمصالح الجمهور. أما مدونة أخلاقيات مهنة الصحافة التي وضعها المجلس الوطني للجمعية الشيلية لأرباب الصحف عام 1963 فهي توصي الصحفيين بأن يضعوا مسؤوليتهم الأخلاقية فوق كل اعتبار آخر عند ممارستهم لمهمة إخبار الجمهور. وبهذا الخصوص، فإن الصحفيين يلتزمون بالدفاع عن الحقيقة وعن حقوق الإنسان، فحق نشر المعلومات لا ينبغي أن يستعمل أبدا في ما يلحق ضررا مقصودا، ماديا أو معنويا أو فكريا، أو ثقافيا أو اقتصاديا، بأفراد أو جماعات داخل المجتمع. وعلى الصحفيين أن يقسموا على عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم. وفي مجال جمع الأخبار وتوزيعها ونشرها، من الواجب على الصحفيين أن يحترموا مبادئ الموضوعية والتجرد.

## ميثاق الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير

اعتمدت الهيئة الوطنية على القواعد والمقاييس والمبادئ المتفق عليها في جل موثيق أو مدونات آداب مهنة الصحافة ويربط الميثاق حرية الصحافة والبحث عن الحقيقة، بالتحلي بالمسؤولية إزاء المجتمع واحترام كرامة الأشخاص وحياتهم الخاصة. من هنا يؤكد الميثاق على ضرورة التزام الصحافة والصحافيين، بالضوابط الأساسية لممارسة وظيفتهم الإعلامية في شروط تضمن الاستقلالية المهنية والكرامة الإنسانية، كما يتعهد الصحفيون المغاربة بمزاولة مهنتهم بكامل الدقة والموضوعية.

ويجمل الميثاق واجباتهم الأساسية في:

البحث عن الحقيقة، الحفاظ على السر المهني، الإثبات، احترام التعدد، حق التصويب والرد والتعقيب، احترام الحياة الخاصة، التمييز بين التعليق والخبر، احترام مبدأ « البراءة هي الأصل »، حماية الضحايا، اجتناب الإثارة، عدم الخلط بين العمل الصحفي والإشهار، حماية الأطفال، الامتناع عن القرصنة، حفاظ على الشرف المهني، احترام مبدأ التضامن والزمالة، عدم الخلط بين مهنة الصحافة ومهنة الملحق الإعلامي أو المكلف بالعلاقات العامة، الالتزام بالنزاهة، رفض الامتثال لأيّة تعليمات.

## صحافة التحري وآداب المهنة

حددت جل موثيق أو مدونات آداب مهنة الصحافة بخصوص الروبورتاج والتحقيق والاستجواب. باعتبارها تدخل في إطار صحافة التحري أو الصحافة الاستقصائية قواعد ومقاييس ومبادئ متفق عليها، هي:

أ - البحث عن الحقيقة؛

ب - مسؤولية الصحفي فيما ينقله؛

ج - المواجهة/المنافسة بين عدة أطراف، ومختلف وجهات النظر، وشتى التعارضات بين الروايات، وبين الأشخاص...

د - سهولة تأويل التحقيق والروبورتاج.

لأن الهدف من هذا الجنس الصحفي هو الإخبار والإفهام والتأثير على المواقف واتجاهات الرأي العام.

ومن بين مدونات آداب المهنة التي تعرضت بصفة شمولية لهذا النوع من الصحافة من حيث توضيح قواعده ومقاييسه، المدونة الهندية مؤكدة على:

- التزام الصحفي بالبحث والتثبت الذاتي، وليس بالوسيط، لما يقدمه وينشره.  
- نقل المعلومات التي تلقاها إلى الجمهور حول موضوع معروف أو غير معروف أو مسكوت عنه.

- مقاومة الصحفي لغواية تقديم أخبار أو وقائع مشكوك فيها، غير مثبتة أو ضعيفة في رواياتها، واستبعاد اللجوء إلى المتخيل أو المنقول عن مصادر وهمية لا يصدقها حتى الصحفي نفسه.

- تحقق الصحفي من معطياته وبياناته حتى آخر لحظة من الطباعة.

- تجنب العداة أو المناصرة لطرف ضد آخر.

- استبعاد الصيغ غير اللائقة والمهينة.

- احترام إجراءات التقاضي ومبدأ فرضية براءة المشتبه فيهم.

- الامتناع عن اقتحام الحياة الخاصة ما لم تقم حجة معينة أو اعتبار مقبول يثبت جدوى هذا التدخل اعتبارا للصالح العام.

- عدم استبعاد معنى الإنصاف وهاجس الضمير في كل القضايا.

## أ - الروبورتاج (الاستطلاع)

في بعض الأحيان تلزم موثيق آداب المهنة الصحفيين بمبادئ تخص الروبورتاج هي عين مبادئ الاستجواب، لأن الروبورتاج، قد يدمج مقابلة أو عدة مقابلات تطعم المادة الإعلامية، كما قد يأخذ صيغة استجواب أو عدة استجابات.



ويفترض في الروبورتاج أن يسرد الصحفي ما رآه وسمعه بنفسه في عين المكان، ويذكر بالمصادر مع الالتزام بالأمانة التي تعني «نزاهة» الروبورتاج، الملزومة بتجنب الإغراءات المادية والمعنوية التي تحمله على ترجيح كفة على آخر أو إفساد الضمير. كما تفرض مدونات آداب المهنة فيما يخص الروبورتاجات حول أعمال العنف الالتزام بأخلاقيات المهنة، ففي المدونة الألمانية للأخلاقيات مثلا هناك حث على أن تن: «الصحافة بكيفية دقيقة، فائدة الخبر بالنسبة للجمهور من جهة ومصالح الضحايا والأشخاص المعنيين من جهة أخرى، وتقرر ما لهما وما عليهما. إنها تخبر الناس حول الأحداث بصفة مستقلة وصادقة، لكنها لا تصبح بسبب ذلك أداة ولا تقوم بأية محاولة شخصية للوساطة بين مختلف الأطراف».

## ب - التحقيق

يختلف التحقيق - الذي يعد جنس صحافة التحري بامتياز - عن الروبورتاج، من حيث أنه يحقق في الملف (تحقيقا صحفيا وليس قضائيا)، ويعكف على الإثبات والتفسير دون الاختصار فقط على الوصف كما هو الحال في الروبورتاج. ومع ذلك فإن هذا الأخير قد يشكل جزءا أساسيا منه.

يسعى التحقيق إذن إلى الكشف عن الحقيقة، من هنا تطرح عليه أكثر من غيره من الأجناس صرامة، مشددة الإلتزام بآداب المهنة خصوصا وأن الهدف منه يكون في الغالب هو إعلان رواية واحدة وحيدة للحقيقة وحمل الرأي العام على قبولها.

ينصب التحقيق بشكل أساسي على الخبر والوقائع خلاف الروبورتاج الذي قد يسمح لنفسه أن يكون منظورا ذاتيا للخبر. ينبش أكثر في الأحداث، في قضية معلقة، أو في موضوع مجهول أو مسكوت عنه، هاجسه الأساس هو مواجهة الآراء مع الوقائع. لذلك فإن طريقته شبيهة بطرق التحقيق القضائي والبحث العلمي؛ لأنها تقتضي تنويع وسائل جمع القرائن والتوضيحات وصياغة فرضيات وتمحيصها من أجل الاحتفاظ في النهاية بواحدة منها قصد اقتراحها على القارئ باعتبارها تفسيرا لوضعية، وجوابا عن السؤال أو الأسئلة المطروحة في البداية.

هذا المسار الذي يخطوه التحقيق، قد ينطوي على خطر التماهي أو الخلط بين دور الصحفي ورجل السلطة. والشبه في الأدوار قائم من حيث وسائل العمل المستعملة، ومع ذلك توصي مدونات آداب المهنة بالألا يخلط الصحفي الجدير بهذا الإسم بين دوره ودور الشرطي، أو يقوم بدور مخبر الشرطة. وهناك بعض المدونات التي تنهي الصحفي عن كل تعاون مع المصالح السرية باعتبار ذلك يتنافى مع أخلاقيات مهنة الصحافة.

وإذا كان التحقيق ملزما بالتقيد أكثر من الروبورتاج بآداب المهنة، فإنه بالمقابل يكون متحررا أكثر من ضغط الوقت وسخونة الحدث، لأنه قد يستغرق وقتا أطول

بحسب تقدير الصحفي أو مؤسسته الإعلامية. كما أن موضوعه قد يكون خارج أحداث الساعة، مما يستلزم يقظة أكثر على مستوى آداب المهنة، خصوصا وأن مواضيعه، تمس في الغالب حقوق الغير (حياة خاصة، جمهور، شباب، أطفال، ضحايا وأقاربهم...)، والتي قد ترتبط بأعمال العنف وخصوصا قضايا الإجرام والعدالة التي تعد الأكثر ورودا في موائيق أخلاقيات المهنة..

## ج - الاستجواب

رغم اعتباره، أيسر في صحافة التحري، فإن إنجازها قد يطرح مشاكل ذات صلة بأخلاقيات المهنة عند الإعداد والإنجاز والتحرير واختيار الشكل الملائم للنشر والتعميم.. فعند الإعداد، يتعين على الصحفي أن ينجزه كاشفا عن نفسه مقدما الجهة الإعلامية التي ستحصل على الاستجواب.

ويوصى الصحفي في هذا الصدد إخبار المستجوب بالهدف والسياق الذي ستستعمل فيه تصريحاته. كما يوصى بأن يكون شفافا مع المستجوب فيما يتصل بالوسائل المستعملة في التقاط أقواله ( فلا ميكروفون ولا كاميرا خفية، ولا شرط مفروض أو محرر للمعني خلال الاستجواب، اللهم إذا تعلق الأمر بحماية الصحفي من متابعة قانونية. لكن الاتفاق الصريح مع المستجوب على الهدف والسياق الذي سيستعمل فيه الاستجواب لا يمكن أن يذهب إلى حد القبول باشتراط الموافقة المسبقة للمستجوب قبل النشر، إذ على الصحفي أن يحافظ على حرته في نشر الاستجواب أو عدم نشره، وعلى الوفاء للأقوال والتصريحات..

كما يوصى الصحفي بمراعاة الأشخاص غير المتعودين على المساهمة في الاستجابات، وذلك بإخبارهم بمصير تصريحاتهم، وبما سيترتب عليها من نتائج. وعدم استجواب بعض الأشخاص لاعتبارات أخلاقية خصوصا الأشخاص الذين خرجوا للتو من مأساة رافة بهم وبدويهم.

كما أن تلخيص الاستجواب أو إعادة صياغته من قبل الصحفي يلزمه بأن يظل المستجوب محميا من أي تشويه أو إضرار قد يعرض مصالحه للخطر ويسجل أن القضاء لا يتردد في كثير من الاقطار من متابعة الصحفي بجنحة التشهير لاستجوابه شخصا إرهابيا أو تحوم حوله شبهة الإرهاب، أو يعتبر مدافعا عن العنف والجريمة. هذا النوع من العمل القضائي، والذي يتدخل في تقنيات الصحفي، قد يطعن فيه الصحفي أمام هيئة عليا تتمثل مهمتها في الدفاع عن حرية التعبير كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مثلا التي أكدت في أكثر من مناسبة على أنه «ليس للمحكمة الحق، ولا للمحاكم الوطنية، أن تحل محل الصحافة لتحديد تقنية تحرير تقارير يتعين على الصحفيين اختيارها أو تبنيها». وإذا كانت إمكانية الطعن هذه متاحة في أوروبا ففي العديد من الدول تنعدم هذه الإمكانية (حالة المغرب).

## أحداث مدينة سيدي إفني في الصحافة الوطنية المكتوبة

لما قررت المنظمة الانكباب على معالجة الصحافة المكتوبة، اختارت أن يتم تحضير هذه المعالجة من طرف طلبة من المعهد العالي للصحافة لتلخيص المقالات التي نشرت حول أحداث سيدي إفني، حيث تم قراءة عينة من الصحف المغربية المكتوبة باللغة العربية والفرنسية من مختلف الاتجاهات الحزبية أو الخاصة أو المستقلة ما بين اليومية والأسبوعية. وتم التداول حول منهجية العمل خلال اجتماعات متعددة.

### في الصحافة المكتوبة باللغة العربية

#### 1. الإتحاد الاشتراكي

• **عنوان المقال:** مواجهات عنيفة بسيدي إفني والضابطة القضائية تستمع لمدير مكتب « الجزيرة » بالمغرب.

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** أخبر المقال أن الأحداث انطلقت ليلة الجمعة/ السبت 7 يونيو وذلك استنادا لما أوردته مصادر أمنية مطلعة. وأشار إلى التدخل المكثف للسلطات الأمنية بمختلف قواتها لتقوم بفك الحصار عن الشاحنات بميناء سيدي إفني وإزالة المتاريس الموضوعة على الطريق العمومية بمدخل الميناء. كما أكد على مدهامة منازل المبحوث عنهم ممن وجهت لهم تهمة التحريض على الشغب والحصار المضروب على الشاحنات لمدة أسبوع كامل. واستنادا لمصادر طبية بمستشفى سيدي إفني، أكد المقال أن الاشتباكات خلفت 27 إصابة في صفوف قوات الأمن، و17 إصابة متفاوتة الخطورة في صفوف المواطنين. هذا في الوقت الذي أوضحت فيه مصادر من عين المكان إصابة أكثر من أربعين متظاهرا.

وأبرز المقال تضارب المعلومات حول الاختطافات وحالات الاغتصاب في صفوف الساكنة. كما حجرت قوات الأمن الهواتف النقالة والكاميرات واستفزت العائلات في حين أن والي أمن أكادير، عبد الله منتصر نفي كلية هذا الكلام، مشيرا أن تدخل قوات الأمن جاء لفك الحصار عن الميناء، وأن عملية تشتيت المتظاهرين كانت عادية ولم تسجل أية حالة وفاة أو ضحايا سواء في صفوف المتظاهرين أو في صفوف قوات الأمن.

• **عنوان المقال:** عمود « من يوم لآخر ».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** تطرق المقال إلى خبرين تم نشرهما بجريدة «العلم». فالأول كان تلخيصا لتصريح الوزير الأول عباس الفاسي الذي نفى فيه بشكل قاطع وقوع أية أحداث في سيدي إفني وأن الأمر يتعلق بتعبير عن مطالب، وأنه لا وجود لأية أحداث بسيدي إفني إطلاقا. أما المقال الثاني فيشير إلى حضور قوات الأمن بأعداد كبيرة وتطويق مدخل الميناء والتدخل بعنف واقتحام مجموعة من المنازل. ويتساءل المقال: أي خبر سنصدق على صفحات نفس الجريدة؟

• **العنوان:** إفني، العنف والتحقيق.

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي/افتتاحية (عمود): «لنا كلمة».

• **المضمون:** أبرز المقال أن أحداث سيدي إفني ليست مجرد حادثة سير في طريق سيار، بل الأمر يتعلق بأحداث تبرز الهوية السحيقة التي تفصل المغاربة عن إدارتهم، وتكشف الجانب المظلم للقرار الأمني. وي طرح العديد من التساؤلات من قبيل: «هل يمكن أن تعود إلينا مشاهد الخوف والنار والجزمات والليل والويل؟» فيرد «ممكن». وقد جاءت الأسئلة لتبين ظلامية المشهد بمدينة سيدي إفني. هذا ويؤكد المقال أن التوجس سيظل حاضرا، توجس من الانفلات الأمني والتوتر الاجتماعي وذلك إذا ما تم اعتبار كل احتجاج بمثابة عصيان أو دعوة إلى زعزعة الاستقرار.

• **الجنس الصحفي:** مقال الرأي/ عمود «من يوم لآخر».

• **المضمون:** المقال جاء ليشرح ويندد بما وقع في سيدي إفني من أحداث محملا المسؤولية التامة «للسلطة» عن كل الأحداث وعن «الدماء التي نرفت، والأجساد التي عذبت». واعتبر الأمر تعاملًا قمعيًا لا يعترف إلا بلغة «العصا» وذلك أمام مطالب تهدف إلى تصحيح بعض الاختلالات الاجتماعية التي تعرفها المنطقة.

ولإبراز مشروعية الاحتجاجات، يسرد المقال بعض معاناة هذه المدينة التي اعتبرها نموذجا للتهميش مما يجعل نمو الحركات الاحتجاجية أمرا عاديا ومنتظرا.

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** انطلاق حملة بمجلس النواب لجمع التوقيعات بهدف تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني. ويذكر بقرار المنظمة المغربية لحقوق الإنسان القاضي بتشكيل فريق خاص لتقصي الحقائق حول هذه الأحداث وذلك بدعم من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وعلى مستوى آخر يخبر المقال بتنظيم وقفة احتجاجية يوم الأربعاء 11 يونيو 2008 من طرف الطلبة المنتمين للمدينة ومنطقة آيت باعمران أمام مقر ولاية جهة سوس ماسة درعة، للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الأحداث التي شهدتها المنطقة. وأن تفريق المتظاهرين تم بواسطة قوات الأمن العمومي.

ومن جهة أخرى يبرز المقال أن تدخل قوات الأمن ليلة الجمعة/ السبت خلف سقوط 44 جريحا بينهم 27 شرطيا.

• **عنوان المقال:** «اعتقال عضوين من السكرتارية المحلية لإيفني وآيت باعمران»  
• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال باعتقال 10 أشخاص على خلفية أحداث سيدي إيفني، من ضمنهم عضوان من السكرتارية المحلية، بإيداعهم سجن إنزكان يوم الثلاثاء 10 يونيو. والمعتقلون حسب الجريدة هم «محمد الوجداني، أحمد بوفيم، عبد القادر أطيب، بوشعيب الغيثي، منير زكرياء، عبد الرحمان آيت أحمد، عبد اللطيف المكزرة، خليل الزين، فيصل مخيليف وأحمد الحلاوي». أما التهم الموجهة لهم فهي تكوين وقيادة عصابة إجرامية، والمشاركة في إضرام النار في ناقلة ليس بها أشخاص ومحاولة قتل موظف عمومي أثناء مزاولته لعمله والمشاركة في تخريب منشآت صناعية ووضع حواجز تعوق مرور ناقلات، التجمهر المسلح والمساهمة في مظاهرة غير مرخص لها.

• **عنوان المقال:** «الحركة التجارية والملاحية مشلولة بمدينة سيدي إيفني»  
• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يبرز المقال أن مدينة سيدي إيفني عرفت منذ صباح يوم الخميس 12 يونيو وضعا استثنائيا على مستوى التجارة والملاحة. وفي وصفه للمدينة يشير إلى إغلاق المتاجر والصيدليات والمقاهي وتوقيف حركة الملاحة البحرية بالميناء وحركة النقل العمومي بشوارع المدينة. وضعف حركة الراجلين.

ويرجع هذا الأمر، حسب الجريدة، إلى تواتر أخبار تنظيم مسيرة من طرف عائلات المعتقلين، رغم تواجد ما يزيد عن «3 000 فرد من مختلف القوات العمومية». ويذكر المقال أنه تم إفسال وقفتين احتجاجيتين للطلبة المنتميين إلى المنطقة يوم الأربعاء 11 يونيو 2008، الأولى أمام الولاية والثانية بمحطة سيارات الأجرة بحي البوطوار بأكادير دون تسجيل أي تدخل عنيف أو اعتقال في صفوف الطلبة.

• **عنوان المقال:** «قناة الجزيرة ترد على خالد الناصري».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** يخبر المقال أنه في الوقت الذي كانت تنتظر فيه السلطات المغربية اعتذارا من قناة «الجزيرة» حول «المعلومات المغلوطة التي نشرتها عن أحداث سيدي إيفني» اكتفى مسؤولو القناة بتقديم توضيح يحمل السلطات المغربية مسؤولية ما وقع.

وحسب «الجزيرة»، فإن أسباب الخطأ تعود إلى رفض السلطات المغربية «الحديث معنا أو السماح لنا بتغطية المظاهرات». وحسب المقال فإن «الجزيرة»

أوضحت أن إحدى لجان حقوق الإنسان وكذلك شهود عيان ومصادر دبلوماسية كانت وراء مدها بخبر وجود قتلى بالمدينة.

- **عنوان المقال:** «مسيرة احتجاجية تجوب شوارع مدينة سيدي إفني».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج قصير.

• **المضمون:** يكشف الروبورتاج عن تنظيم مسيرة احتجاجية صباح يوم الأحد 15 يونيو. ويبرز أن المسيرة انطلقت من حي لالة مريم لتتخترق شارع الحرية قبل أن تلتقي بمسيرة أخرى قادمة من حي بولعلام. وحسب صاحب الروبورتاج انضم إلى هذه المسيرة مواطنون من مناطق «تيغرا، أصوبيا، وأمسدي بمحيط المدينة». وردد المحتجون شعارات طالبوا من خلالها بالإفراج عن المعتقلين ورفع الحصار عن المدينة. وأشار إلى أن هذه المسيرة السلمية تزامنت مع اليوم الثالث في أجندة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي أوفدت فريقا ترأسته أمينة بوغياش، رئيسة المنظمة بهدف التحقيق في الأحداث. وحسب المقال فمن المحتمل أن تكون المنظمة قد استمعت إلى العديد من المواطنين وإلى السلطات المختصة من أجل جمع المعطيات حول ما راج من أخبار عن تجاوزات حقوق الإنسان.

- **عنوان المقال:** «المعتقلون الاجتماعيون».
- **الجنس الصحفي:** مقال الرأي/ عمود: «ولنا كلمة».
- **المضمون:** يظهر صاحب المقال أن أحداث سيدي إفني، كغيرها من الأحداث التي شهدتها العديد من المناطق المغربية (صفرو، أورير، العيون...) تدخل في إطار الحركات الاحتجاجية. وأوضح أن معتقلي هذه الاحتجاجات يشبهون إلى حد بعيد المعتقلين السياسيين الذين ميزوا تاريخ المغرب. ويخلص إلى ضرورة إدراج إطلاق سراحهم في مطالب الهيئات السياسية الوطنية والهيئات الحقوقية.
- **عنوان المقال:** «سيدي إفني، كل هذا... العنف».
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي/ عمود: «كود».

• **المضمون:** تطرق صاحب عمود (كود) إلى أسباب «اندلاع أحداث سيدي إفني» مؤكدا أنها جاءت نتيجة إحساس المواطنين الباعمرانيين بـ «الغبن والحكرة»، فما كان لهم إلا أن عبروا عن أحاسيسهم بالتظاهر والاحتجاج بغية إيصال صوتهم إلى المسؤولين.

واعتبر أن ما عرفته المدينة من وقائع ليس سوى مؤشر لدرجة الاحتقان في العديد من مناطق المغرب المهمشة. استنتج جعل صاحب المقال يربط الأحداث بما عرفته مدن مغربية أخرى من مظاهرات في الآونة الأخيرة: «صفرو، تماسينت، بوعرفة»، ولعل أهم الأسباب حسب صاحب المقال تتجلى «في غياب إستراتيجية تنموية حقيقية بهذه المناطق».

• **عنوان المقال:** «السراح المؤقت لـ 7 معتقلين على خلفية أحداث سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أن سبعة معتقلين من أصل أحد عشر تم منحهم سراحاً مؤقتاً من طرف قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بأكادير مساء يوم الاثنين 16 يونيو 2008. بناءً على طلب الدفاع. ويذكر المقال أن الاعتقال تم يوم 10 يونيو على خلفية الأحداث التي عرفتها سيدي إفني منذ 30 ماي 2008.

وفي تذكيره بكونولوجيا الأحداث أبرز كاتب المقال أن الأحداث عرفت الكثير من التطورات كان أهمها «الحدث الخطير» الذي نتج عنه «إطلاق وإبل من الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع من طرف بعض أفراد الأمن على بعض المتظاهرين». إثر المسيرة التي عرفتها المدينة، وأكد أن تدخل قوات الأمن أسفر عنه «إصابة طفل نقل في الحين إلى المستشفى».

• **عنوان المقال:** «فصل جديد من التوتر بين المغرب وقناة الجزيرة».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يثير المقال قضية قناة «الجزيرة»، بعد استضافة الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري من طرف الفضائية «الحوار».

وأكد الوزير أن قناة «الجزيرة» تثير الجوانب السلبية للمغرب فقط دون التطرق لما هو إيجابي. ويذكر صاحب المقال أن الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات وجهت قراراً إلى مكتب القناة في الرباط تخبر فيه مديره، حسن الراشدي، بإلغاء الترخيص الممنوحين لاستغلال محطات الإرسال المتنقلة والثابتة. وفي السياق ذاته، نقل الصحفي تصريح يونس مجاهد، الكاتب العام لل نقابة الوطنية للصحافة، حول سحب الاعتماد من قناة «الجزيرة بالمغرب، حيث أكد أنه «عندما تقول قناة بسقوط ثمانية وستة إلى عشرة قتلى فهو أمر ليس ببسيط بالنسبة لأية دولة».

وأوضح المقال أن القناة الثانية بثت روبرتاجا يوم الأحد 8 يونيو (اليوم الموالي للأحداث) تتهم فيه «الجزيرة» بالعبث الإعلامي وممارسة التضليل. وأضاف أن الوكالة المغربية للأنباء نشرت قصاصة خبرية تقول إن «الجزيرة» نهجت نهجاً خاطئاً بخصوص «روايتها لأحداث سيدي إفني».

• **عنوان المقال:** «الاتحاد الاشتراكي بسيدي إفني يتضامن مع ضحايا التدخل

الأمني العنيف بالمدينة».

• **الجنس:** بيان حزبي.

• **المضمون:** ندد حزب الاتحاد الاشتراكي فرع سيدي إفني، بـ «التدخل العنيف لقوات الأمن» وأكد البيان أن «الهجوم طال السكان في بيوتهم ومتاجرهم وفي الشارع

العام... استبيحت الحرمات ودوهمت البيوت وكسرت الأبواب والنوافذ ونهبت الممتلكات الخاصة من هواتف نقالة وآلات وحلي وأموال... وسمع الجميع السب والشتم والإهانة» وخلص البيان إلى كون المدينة عاشت «أوضاعا استثنائية». كما عبر البيان عن تضامن الاتحاد الاشتراكي-فرع سيدي إفني مع السكان مطالبا بفتح تحقيق نزيه حول ما وقع، والعمل على «تحقيق مطالب السكان المشروعة».

• **عنوان المقال:** «تعرضنا لاستفزات كثيرة».

• **الجنس الصحفي:** استجواب قصير (تصريح).

• **المضمون:** اعتبر حسن لشكر، رئيس الاتحاد الباعمراني لسيدي إفني لفريق كرة القدم أن سبب تأخير مباراة فريقه أمام «رجاء أكادير» كانت نتيجة الأحداث التي شهدتها المدينة، حيث إن الفريق «لم يستطع مغادرة المدينة المطوقة» وأضاف أنه تم اعتقال ثلاثة لاعبين من بينهم عزيز منصور الذي مازال يحمل الضماضات إلى تاريخ إجراء الحوار وأفاد أنه «تم اقتحام بيت مدرب الفريق الحاج فرس، وإتلاف كل محتوياته».

وعند الانتقال إلى مدينة أكادير لخوض اللقاء المؤجل كان هناك حضور مكثف لقوات الأمن التي «طوقت الملعب» ولم تنسحب إلا بعد تدخل الطاقم التقني للفريق للتأكيد أنهم جاءوا للعب كرة القدم دون نية شغب.

• **عنوان المقال:** «الاستعدادات جارية لتنظيم قافلتين من أكادير وكلميم للتضامن مع سكان سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال أنه تم إلقاء القبض على «إبراهيم بارا» أحد المبحوث عنهم منذ انطلاق أحداث سيدي إفني يوم 7 يونيو. وتمت عملية الاعتقال بعد تطويق المنزل حيث كان يتواجد به رفقة ثلاثة من أصدقائه، يوم الأربعاء 18 يونيو على الساعة الرابعة والنصف. وتم وضعه تحت الحراسة النظرية لاستكمال التحقيق.

ويذكر المقال أن الجريدة علمت من مصدر حقوقي أن «لجنة الدعم والتضامن مع معتقلي سيدي إفني» تنوي تنظيم قافلة إلى المدينة، يوم الأحد 22 يونيو 2008. سننطلق من مدينتي أكادير وكلميم وستضم «مختلف الفعاليات السياسية، الحقوقية، الجمعوية والثقافية».

• **عنوان المقال:** «لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** أخبر الصحفي بأن لجنة نيابية سيتم هيكلتها بغرض التحقيق في أحداث سيدي إفني. وهي اللجنة التي ستكون من ثلاثة نواب من فريق الاستقلال، ونائبين من الفريق الاشتراكي وهما مصطفى الإبراهيمي وعبد الله أوبركة،



ونائبين من الفريق الحركي، العدالة والتنمية، الأحرار والأصالة والمعاصرة، ونائب واحد من فريق تحالف القوى الديمقراطية التقدمية والفريق الدستوري. مع التذكير أن هذه اللجنة النيابية هي السادسة في تاريخ المؤسسة التشريعية المغربية.

• **عنوان المقال:** «أشياء لا رباط بينها، سوى الرباط».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: كسر الخاطر).

• **المضمون:** تناول المقال أحداث سيدي إفني ونفي الوزير الأول لما وقع بهذه المدينة مع التأكيد بأنه قول خطير أن «يدعي الوزير أن الأحداث لم تحدث»! وأن «كل صرخات الاغتصاب تنبعث من تلفزيون الجيران» ولا يخفي صاحب المقال تخوفه من التردد في طي صفحة الماضي والعودة مجددا إلى الوراثة في مجال حقوق الإنسان.

• **عنوان المقال:** «عشرات المئات من سكان إيفني يستقبلون قافلة التضامن».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج قصير.

• **المضمون:** يكشف الروبرتاج أن مدينة سيدي إيفني استقبلت قافلة التضامن الوطنية صباح يوم الأحد 22 يونيو 2008. وهي القافلة التي تضم أزيد من ثمانين ومائة شخص يمثلون مختلف الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية، كما تضم ضحايا أحداث صفرو. جاءوا «للتعبير عن تضامنهم ومساندتهم لسكان المدينة فيما تعرضوا له من إهانة وهتك للحرمان واعتقال وضرب وسب وقذف». وعن المشاركين في هذه القافلة، يقول الروبرتاج أنهم جاؤوا من مختلف مناطق المغرب يمثلون عدة حساسيات سياسية. ويضيف أن القافلة وصلت إلى حي لالة مريم (كولومينا) لتجد في استقبالها «مئات العشرات من السكان حاملين لافتات وشعارات تستنكر ما وقع وتنادي بضرورة رفع الحصار عن المنطقة». والقافلة من تنظيم «اللجنة المحلية لدعم ضحايا ومعتقلي سيدي إيفني»، وهي اللجنة المكونة من «إثني عشر إطارا سياسيا ونقابيا وجمعويا وحقوقيا».

• **عنوان المقال:** «قافلة التضامن تمتص غضب آيت باعمران إلى حين».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يسلط الروبرتاج الضوء على القافلة التضامنية التي حلت بسيدي إيفني صبيحة يوم الأحد 22 يونيو 2008. حيث استقبلت بفرح وغبطة من طرف الباعمرانيين معتبرا إياها بمثابة «درسا قويا في التأزر»، مؤكدا أن السكان استقبلوا زوارهم بحفاوة، في جو سلمي. ويضيف أنه تم رفع شعارات داعية إلى إزالة التهميش عن المدينة: «إيفني المنسية، لا تشغيل لا تنمية». وفي ما يخص التجاوزات التي سجلت يوم 7 يونيو، يؤكد صاحب الروبرتاج صعوبة الحديث فيما إذا كان

هناك حقا « اغتصابات وافتضاضات حقيقية » وذلك دون الاستناد إلى التقريرين المرتقبين (اللجنة البرلمانية ولجنة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان). ويبرز كذلك أن هناك إشاعات حول ملابسات اختفاء المدعوة « فاطمة كيداد » عن جمعية المعطلين. كما نشر المقال تصريحات لفاعلين بالمجتمع المدني.

• **عنوان المقال:** « لجنة تقصي الحقائق بإيفني تستمع إلى بنموسى ووالي جهة سوس، ماسة، درعة ».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أن اللجنة النيابية التي شكلها مجلس النواب، والتي يرأسها نورالدين مضيان عن الفريق الاستقلالي قد اجتمعت يوم الثلاثاء 24 يونيو لوضع « خارطة الطريق لعملها وتحديد الأطراف المعنية بالاستماع إلى إفاداتها بخصوص أحداث سيدي إفني ».

• **عنوان المقال:** بدون عنوان.

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود من يوم لآخر).

• **المضمون:** يتطرق المقال إلى إحدى التعاليق التي نشرتها جريدة « العلم » الناطقة بلسان حزب الاستقلال، حيث أوردت أنه من المفروض أن « لا تنتبه اللجنة البرلمانية المشكلة لكل ما يكتب في الصحف الوطنية والدولية حول أحداث سيدي إفني »، ويرد صاحب العمود بالقول أن جريدة « العلم » كصحيفة وطنية « تحقر ما يكتب في الصحف الوطنية الأخرى ». ويضيف قائلاً أن « العلم » تقوم « بممارسة الوصاية على اللجنة البرلمانية » وأن رئاسة اللجنة من طرف نائب استقلالي لا تعني أن تقوم جريدة حزب الاستقلال بممارسة هذه الوصاية. وأبرز المقال في الأخير أن مجهودات الصحفيين ومتابعاتهم اليومية للأحداث بمدينة إيفني هو ما أثمر لجنة لتقصي.

• **عنوان المقال:** « لجنة تقصي الحقائق تصل إلى إيفني واعتقال ناشط حقوقي ».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أن اللجنة النيابية لتقصي الحقائق في أحداث سيدي إفني توجهت إلى المدينة زوال يوم الجمعة 27 يونيو. والتي استمعت بمقر البرلمان إلى إفادة وزير الداخلية، شكيب بنموسى، مساء يوم الأربعاء 25 يونيو، كما أنها لم تتمكن من الاستماع إلى إفادات كل من والي جهة سوس، ماسة، درعة، وعامل إقليم تيزنيت، ووالي الأمن بنفس الجهة، وبالتالي فإن أمر الاستماع لكل هؤلاء المسؤولين سيؤجل إلى ما بعد استكمال المهام بإيفني. وفي إطار آخر، يذكر المقال نقلا عن المركز المغربي لحقوق الإنسان أنه « حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة 26 يونيو 2008 اعتقل المناضل الحقوقي إبراهيم سبع الليل » والتي يشغل منصب نائب منسق السكرتارية المحلية لساكنة سيدي إفني، وهو رئيس فرع سيدي إفني وعضو المكتب الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان.

- **عنوان المقال:** «الجبر الفوري للضرر».
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (افتتاحية: ولنا كلمة).
- **المضمون:** يؤكد صاحب المقال على إيجابية فكرة وقرار إنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول ما جرى في سيدي إفني من أحداث. وأعاد نشر مقتطف من مقال كان قد نشره في بداية الأحداث وقال إنه تلقى العديد من المكالمات الهاتفية «من مستويات عالية» ومنها من اعتبر أن ذلك المقال يثبت نوعاً من «التحامل والوقوف على الجزء العائم للجبيل». وأكد أن قرار إنشاء لجنة التقصي يعد بمثابة «الجبر الفوري للضرر، يعفي الذاكرة من وشم كاسر ومن ترسبات الدم والعرق والدموع والعظام». وأضاف بأن هذا المنحى عبارة عن وصفة عقل لإنقاذ الذاكرة.
- **عنوان المقال:** «سيدي إفني، التاريخ والألم».
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (افتتاحية: ولنا كلمة).
- **المضمون:** يتحدث المقال عن جملة من المواضيع المرتبطة بالوطن، التاريخ من باب الجدل والديالكتيك والذاكرة. وكل هذا في ارتباط بأحداث سيدي إفني وتشكيل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق. ويؤكد المقال على أن رجال السلطة امتنعوا عن تقديم شهاداتهم لهذه اللجنة النيابية. واعتبر أن أحداث لجنة لتقصي حول ما جرى بالمدينة هو «لبنة في صناعة الحقيقة» غير أن «صمت رجال السلطة المريب لا يعود بالحسنى على البلاد». ويذكر أن العنوان البارز على صفحة هذا العدد من جريدة الاتحاد الاشتراكي «لجنة التقصي تستمع لعشرات المواطنين بسيدي إفني، ووالي الجهة يمتنع عن الاستماع إليه بشكل فردي». وتم نشر صور على نفس الصفحة لمواطنين ينتظرون الإدلاء بشهاداتهم.
- **عنوان المقال:** «متابعة سبع الليل في حالة اعتقال».
- **الجنس الصحفي:** خبر موضح.
- **المضمون:** جاء في الخبر أنه تم اعتقال إبراهيم سبع الليل، ليلة 29 يونيو 2008 وأودع بالسجن المركزي بسلا. ووجهت له تهمة إهانة السلطات بالتبليغ عن جرائم يعلم عدم وقوعها. ويضيف الخبر أن الناشط الحقوقي سيمثل أمام المحكمة يوم الثلاثاء 1 يوليوز.
- **عنوان المقال:** «لجنة التقصي تستمع لعشرات المواطنين بسيدي إفني وباشا المدينة، ووالي الجهة يمتنع عن الاستماع إليه بشكل فردي».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج.
- **المضمون:** ينقل صاحب المقال معلومات مباشرة من سيدي إفني بخصوص وصول لجنة التقصي إلى المدينة ومباشرتها الاستماع للعشرات من «المواطنين

المتضررين»، في «جلسات ماراتونية». ويؤكد المقال أن المواطنين كانوا يحملون للجنة صورا حية وشهادات طبية، ومنهم من حمل أبوابا ونوافذ مكسرة. ويبرز المقال أن لجنة التقصي استمعت لباشا المدينة مدة ساعتين، كما استمعت لقائد مقاطعة حي لالة مريم، والطبيب الرئيسي بمستشفى المدينة، إضافة إلى رئيس المجلس الإقليمي لتيزنيت في حين رفض والي الجهة الاستماع إليه بشكل فردي. ويتطرق المقال لقضية اعتقال إبراهيم سبع الليل، وخلفيات هذا الاعتقال الذي جاء مباشرة بعد تقديمه لعرض مفصل حول ما دار من أحداث في سيدي إفني في إطار الندوة الصحفية التي قدمها المركز المغربي لحقوق الإنسان بالرباط. ويبرز صاحب المقال أن الناشط الحقوقي كان قد عرض صورا «للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطالب بالتحقق من الجثث الأربعة التي لفظها البحر في المدة المتزامنة مع الأحداث لمعرفة إذا ما كانت تتعلق بضحايا العنف بسيدي إفني».

## 2. الجريدة الأولى

• **عنوان المقال:** «تفاصيل السبت الأسود في سيدي إفني: حديث عن سقوط ثمانية قتلى ونهب البيوت من قبل رجال العنيكري ومحاولات اغتصاب».

عنونت الجريدة الأولى صفحتها الأولى ليوم التاسع من يونيو 2008 بالعنوان العريض: «تفاصيل السبت الأسود في سيدي إفني: حديث عن سقوط ثمانية قتلى ونهب البيوت من قبل رجال العنيكري ومحاولات اغتصاب». كما عرضت نفس الصفحة صور العديد من الجرحى والمعطوبين من المواطنين، وجانب لشارع المدينة التي «شهدت مواجهات بين قوات الأمن والسكان»، إضافة إلى صورة تظهر «تعنيف رجال الأمن لأحد المتظاهرين».

• **عنوان المقال:** «إصابة 59 شخصا بجروح، وخمسة نساء من بين المعتقلين».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يبرز التقرير أن الأنباء تضاربت حول وقوع وفايات في التدخل الأمني «فجر يوم السبت 7 يونيو» وحسب التقرير، فإن السلطات تنفي وقوع أي ضحايا في حين أن وكالة الأنباء رويترز تؤكد نقلا عن دبلوماسي غربي لم يكشف عن هويته، أنه قال: «إن شاهدا عيان موثوق به أبلغني بمقتل ثمانية أشخاص». ويوضح المقال أنه تم اقتحام العديد من البيوت ونهبها من طرف قوات الأمن المتمثلة بالأساس في القوات المساعدة ووحدات شرطة القرب. ويضيف أن تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع سيدي إفني تحدث عن حالات اغتصاب. كما تحدثت وكالة الأنباء الفرنسية عن إصابة 44 شخصا. وحدد مصدر أمني أن عدد المعتقلين يصل إلى 75 شخصا بينهم خمسة نساء. وأكدت «الجريدة الأولى»

أن المعتقلين ممن أطلق سراحهم أكدوا لها تعرضهم للتعذيب . وأضافت أن كل منازل أحياء لالة مريم تعرضت للاقتحام . وأبرز الصحفي في مقاله، الذي غطى ثلاث صفحات، أن سيدي إيغني تحولت إلى « ثكنات عسكرية ترابط في أحيائها مختلف قوات الأمن » طيلة يومي السبت والأحد 7 و8 يونيو 2008، وأن الاعتقال مس 140 فردا تم « تعصيب أعينهم ووضع الأصفاد في أيديهم » . كما أكد الصحفي نقلا عن مصادر لم يذكرها أنه تم تسجيل إصابات في صفوف المدنيين ورجال السلطة، وتخريب وإتلاف ممتلكات عمومية وخصوصية، وسرقة الحلي والمجوهرات والأموال، إضافة إلى « اغتصاب فتيات ومحاولات اغتصاب في حق أخريات » . وينقل الصحفي بعض الشهادات التي تؤكد أن الأمر يتعلق بـ « خراب في التجهيزات واعتمادات على مستوى الظهر والوجه، وكدمات بليغة، واغتصابات واختفاء العديد من شباب حي لالة مريم » .

• **عنوان المقال:** « عباس الفاسي: لا وجود لأي أحداث في إيغني » .

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح .

• **المضمون:** يشير الخبر إلى نفي الوزير الأول عباس الفاسي نفيًا قاطعا وقوع أية أحداث بسيدي إيغني في تصريح للقناة التلفزيونية المغربية الثانية يوم الأحد 8 يونيو 2008 . وأكد أن « ما وقع ليس إلا تعبيرا عن مطالب » كما أكد أنه يعتز بالاستقرار الذي تعرفه هذه الأقاليم وبـ « انضباط السكان وتعلقهم بالعرش وبملكيتهم » .

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: صباح الخير) .

• **المضمون:** يعلق صاحب المقال على البيان الذي نشرته السلطات المغربية حول الخبر الذي بثته قناة « الجزيرة » . وقال إن هذا البيان « يذكر بيانات الدول الديكتاتورية والشمولية التي لا تقبل سماع الرأي الآخر » . وكذا بيانات وزارات الإعلام في الدول البوليسية » . وأضاف منتقدا القناتين (الأولى والثانية) اللتين أذاعتا البيان في نشرتهما، بأن تعليقهما كان ركيكا وحاقدا على قناة « الجزيرة » .

• **عنوان المقال:** « السلطات المغربية تستمع إلى مدير مكتب الجزيرة » .

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح .

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أن الشرطة القضائية استمعت إلى حسن الراشدي، مدير مكتب « الجزيرة » بالرباط، حول بث القناة لخبر وقوع قتلى بسيدي إيغني، مدة تناهز الأربع ساعات في ظروف « مشحونة » . وأبرز أن الراشدي تلقى العديد من الرسائل والمكالمات من هيئات حقوقية تؤكد أن هناك قتلى، في حين « لم يتمكن من الاتصال بوزارة الداخلية لمعرفة وجهة نظرها عندما حاول ذلك » .

• **عنوان المقال:** « السلطات تنفي وقوع أي قتيل في المواجهات » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يوضح المقال نقلا عن السلطات أن «التدخل الأمني في أحداث سيدي إفني كان شرا لا بد منه» ويضيف أحد المسؤولين في السلطات للجريدة الأولى أن «الدولة صبرت كتر من القياس، وأن المشكل الذي حلت الشرطة من أجله تم فكّه» ويضيف أن «الدولة لها الحق في استعمال وسائل القمع المشروعة وأن الهدف من هذا التدخل هو استتباب الأمن بسبب العصيان». ونفى نفس المصدر الذي استندت إليه الجريدة وقوع أية حالة وفاة. وعن سؤال الجريدة حول الانزلاقات وشهادات المواطنين (نهب وسرقة الممتلكات)، رد المصدر ذاته أن الانزلاقات كانت معزولة، وأن تدخل مصالح الأمن «تم وفق الاحترام التام للقانون». كما أكد نفس المصدر أنه تم بنجاح طمر 500 طن من الأسماك التي ظلت داخل الشاحنات مدة طويلة حتى صارت «قنبلة بيئية». وقد أرفق المقال بكونولوجيا للأحداث والحصيلة حسب الإدارة العامة للأمن الوطني. حيث تتهم هذه الأخيرة كلا من السكرتارية المحلية، فروع «أطاك المغرب» والجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بـ «إثارة الشغب وشل المدينة كلها»، كما تتهم فيها عددا من الناشطين بـ «التحريض على الثورة ضد السلطات، وعرقلة النظام العام إلى حدود انتزاع حقوقهم المزعومة».

• **عنوان المقال:** «عامل تيزنيت: الناس فرحانة والحمد لله للي تهيننا».

• **الجنس الصحفي:** استجواب قصير (تصريح).

• **المضمون:** في تصريحه لـ الجريدة الأولى أكد عامل إقليم تيزنيت عدم وجود قتلى، وأضاف أن الوضع عاد إلى طبيعته يوم الأحد 8 يونيو 2008 وأن الناس لم يعودوا «يتخوفون من شرذمة من البشر تشوش على راحتهم».

• **عنوان المقال:** «75 معتقلا حسب الإدارة العامة للأمن الوطني».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** يؤكد الخبر أن التدخل الأمني بسيدي إفني خلف اعتقال 75 متظاهرا من بينهم خمسة نساء تم التحقيق معهم قبل إخلاء سبيلهم. وتضيف أن سبعة من المعتقلين تم نقلهم إلى تيزنيت للتحقيق معهم. وأضافت المصادر الأمنية أن من بين المعتقلين شخصين أحدهما كانت بحوزته بندقية صيد و25 عيارا ناريا من حجم 12 ملم. والآخر بحوزته «مقعدة».

• **عنوان المقال:** «لمعرفة ما جرى».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: أول الكلام).

• **المضمون:** يلاحظ صاحب المقال أن أحداث سيدي إفني جاءت نتيجة «التدخل العنيف وغير المبرر لقوات الأمن»، ويحذر من مغبة السكوت على مثل هذه الأحداث كما وقع بصفرو، مضيفا في الآن نفسه أنه من الضروري تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول ما وقع.

• **عنوان المقال:** «الهمة وأخنوش أبلغا الباعمرانيين أن الملف بيد القصر لكن لا شيء تحقق».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** المقال هو تغطية صحفية للندوة الصحفية التي عقدها المركز المغربي لحقوق الإنسان. حيث أعلن الناشط الحقوقي إبراهيم سبع الليل أن «ثمانية أشخاص قتلوا، وتم التعرف على «المختار الرويكي». ويضيف أنه تمت إصابة أزيد من 300 شخص بإصابات متفاوتة الخطورة على يد قوات الأمن. وحسب الصحفي فإن الحقوقي أضاف أنه تم اعتقال العشرات، من بينهم 60 شخصا تم إيداعهم سجن تيزنيت. كما أوضح أنه تمت سرقة أموال وممتلكات المواطنين. وأضاف المقال أنه من المرتقب أن يحتج الباعمرانيون المقيمون بالخارج أمام السفارات المغربية في كل من فرنسا، إسبانيا، هولندا والدانمارك.

• **عنوان المقال:** «كروولوجيا الأحداث بسيدي إيفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يسرد المقال مجموعة من الوقائع التي عاشتها مدينة سيدي إيفني منذ تاريخ 25 أبريل 2005 وإلى غاية 6 يونيو 2008. من بين أبرز الأحداث ذكر بيان 25 أبريل الذي أصدره ممثلو عدد من الجمعيات والأحزاب السياسية والمركزيات النقابية. البيان كان بمثابة الحجر الأساس لتأسيس «السكرتارية المحلية لسيدي إيفني»، وحمل في طياته جملة من مطالب الساكنة. ويذكر المقال أن الأحزاب السياسية انسحبت جميعها من السكرتارية بعد توالي الأحداث والمظاهرات بدءا من حزب الاستقلال، فالعدالة والتنمية ثم حزب الاشتراكي الموحد في غشت 2005، أما حزب الاتحاد الاشتراكي فكان آخر المنسحبين في شتنبر 2007 بعد قرار السكرتارية القاضي بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية. ويضيف المقال أنه في 22 ماي 2005 تم تنظيم أول مظاهرة غير مرخص لها، عرفت مشاركة حوالي 9 000 شخص جابوا شوارع المدينة في السابع من غشت 2005. وعرفت تواريخ 30 يونيو 2005 و30 يونيو 2006 مقاطعة الاحتفالات بذكرى استرجاع إقليم سيدي إيفني. واستمرت الوقائع حتى يوم الجمعة 6 يونيو حيث اندلعت شرارة مواجهة بين القائد وأعوانه وبعض شباب حي لالة مريم وكذا المعتصمين بالميناء.

• **عنوان المقال:** «تسجيلات صوتية لنساء تعرضن للاغتصاب بسيدي إيفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال أن مصدرا من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يؤكد توفره على تسجيلات صوتية لنساء من المدينة «يؤكدن تعرضهن للاغتصاب أثناء التدخل الأمني ليوم السبت 7 يونيو 2008». وحسب الجريدة، فإن المصدر

يضيف أن عددا من الفتيات وصفن له كيف «تعرضن للتحرش من طرف رجال الجنرال حميدو العنيكري».

ويضيف المقال أن مصدرا آخر عن نفس الجمعية صرح للجريدة أن «امتحانات توقفت في المدينة وخاصة في الثانوية الموجودة في حي كولومينا. والتي تحولت إلى مركز اعتقال».

• **عنوان المقال:** «انتفاضة آيت باعمران الثانية».

• **الجنس الصحفي:** تعليق (ركن: شاهد من التاريخ).

• **المضمون:** يعرض المقال لمجموعة من الأحداث التاريخية التي عاشتها منطقة آيت باعمران منذ القرن التاسع عشر إلى غاية انتفاضة 1957 في مقاومة الاحتلال الإسباني. وقال صاحب المقال إن الأحداث التي عرفت المدينة يوم 7 يونيو ذكرت الباعمرانيين بانتفاضة 1957 التي أدت إلى انسحاب الإسبان سنة 1969.

• **عنوان المقال:** «عودة التوتر لأحياء المدينة واستمرار اعتقال قيادات السكرتارية».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يؤكد المقال أن «المواجهات قد اندلعت بين مواطنين وقوات الأمن ليلة الاثنين 10 يونيو 2008 بعدما رشق المتظاهرون رجال الأمن بالحجارة». ويضيف المقال أن مجموعة من المحامين والمفوضين القضائيين عاينوا الأثاث المبعثر والمكسر بعدد من المنازل بالمدينة، وعددا من النساء يندبن حظهن. ويضيف الصحفي في مقال ملحق معنون بـ «هيئات مدنية تطالب بالتحقيق في أحداث سيدي إفني» أن العديد من الجمعيات وهيئات المجتمع المدني من مختلف المناطق، أصدرت بيانات منددة بما عرفته المدينة من أحداث.

• **عنوان المقال:** «الشرطة تنفي التعذيب والاختفاء».

• **الجنس الصحفي:** استجواب قصير (تصريح).

• **المضمون:** في هذا المقال، ينفي «مصدر أمني مأذون» وجود حالات اختفاء وسط المحتجين من أبناء سيدي إفني. وأكد أن السلطات «تطبق توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في تعاملها مع المواطنين.

• **عنوان المقال:** «شبح السكتة القلبية».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** يبرز المقال أن أحداث سيدي إفني جاءت لتندثر بالخطر. وأكد أن الهوامش وأحزمة الفقر ستولد الانفجار الاجتماعي إذا لم يتم التعامل مع الأزمة بجدية بدلا عن سياسة الترقيع.



• **عنوان المقال:** « اكتمال التحقيق الابتدائي مع المتهمين العشرة في أحداث سيدي إفني » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يخبر المقال أن عملية استنطاق المتهمين العشرة قد بدأت يوم الثلاثاء 10 يونيو 2008 .

وفي وصفه لحالة المتهمين عند ولوجهم لمحكمة الاستئناف، يؤكد كاتب المقال أن آثار الضرب كانت بادية على عدد منهم . ويضيف أن سبعة عشر محاميا يؤازرون هؤلاء المعتقلين الذين يواجهون « تهمة ثقيلة » من قبيل التجمهر المسلح وتكوين عصابات إجرامية . وأفاد المقال أنه تم تنظيم وقفة احتجاجية أمام سفارة المغرب بكل من باريس ومدريد بهدف المطالبة بـ « فك الحصار عن سيدي إفني » ، وأضاف أن عائلات المعتقلين بالخارج تعتزم مقاطعة السلطات أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي .

• **عنوان المقال:** « مسؤول أمني : لا اغتصاب ولا تعذيب بإفني، وإن حدث سيعاقب مرتكبوه » .

• **الجنس الصحفي:** استجواب قصير (تصريح) .

• **المضمون:** يخبر المقال أن مسؤولا أمنيا صرح للجريدة الأولى أنه لم يتم تعرض أي فتاة للاغتصاب وأنه لم يتم تقديم أية شكاية للنيابة العامة لسيدي إفني من طرف النساء اللواتي يدعين تعرضهن للاغتصاب . وقال عضو من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (عبد الله بيرداح) للجريدة بوجود حالتي اغتصاب وقعت بحي لالة مريم، وحالات أخرى بالكوميسارية .

• **عنوان المقال:** « الأمن يمنع وقفة تضامنية أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أنه تم منع وقفة تضامنية مع ضحايا أحداث سيدي إفني أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان . ويضيف المقال أن « أحداث العنف بالمدينة كانت قد أسفرت عن «إصابة أربعين شخصا واعتقال حوالي ستين متظاهرا» .

• **عنوان المقال:** « الأحزاب السياسية غابت عن أحداث سيدي إفني » .

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي .

• **المضمون:** يبرز المقال أنه رغم التغطيات الإعلامية الواسعة التي عرفتها أحداث سيدي إفني في الجرائد الوطنية، ورغم حجم هذه الأحداث، فإنه تم تسجيل غياب شبه تام للأحزاب السياسية « باستثناء « حزبي العدالة والتنمية والاشتراكي

الموحد» اللذين أصدرتا بعض البيانات وأبديا بعض المواقف بعد الوقوف على بعض جوانب ما وقع بالمدينة. كما لاحظ الصحفي غياب تغطية لهذه الأحداث من طرف جماعة العدل والإحسان، «غير المؤلف».

• **عنوان المقال:** «إضراب عام يشل سيدي إفني». الرميذ وابن كيران يبكيان أمام شهادة فتاتين تعرضتا للاغتصاب».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال أن السكرتارية المحلية لسيدي إفني أعلنت عن يوم حداد محلي وإضراب عام شل مرافق المدينة. وأكد عضو من السكرتارية للجريدة أن النجاح كان كبيرا رغم تهديدات الباشا للمواطنين، وأكد المقال أن رئيس مجلس النواب، مصطفى المنصوري، اتصل هاتفيا من بلجيكا لتسريع تشكيل وبداية عمل لجنة تقصي الحقائق النيابة، وختم المقال بالإشارة إلى أن برلمانيين عن العدالة والتنمية لم يتمالكوا أنفسهم فبكوا أمام شهادة فتاتين قالتا إنهما تعرضتا للاغتصاب.

• **عنوان المقال:** «درس إفني».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** تناول المقال أحداث سيدي إفني وانتهى إلى خلاصات سياسية واجتماعية. أشار بداية إلى العديد من الوقفات الاحتجاجية التي شهدتها مختلف المناطق المغربية محللا المقاربات الأمنية التي اعتمدها الدولة في تعاملها مع هذه الاحتجاجات. مشيرا أن «الدولة تعيش حالة انقسام وتمارس العنف»، وهو ما يبرز أن «المخزن يعيش شكلا من أشكال الخوف وانعدام الثقة». واعتبر في الأخير أن «المخزن يقوم بقطع الأرزاق ويبين أنه عاجز عن تدبير احتجاجات بسيطة».

• **عنوان المقال:** «فريق سيدي إفني كلاو العصا».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح

• **المضمون:** يخبر المقال أن فريق سيدي إفني لكرة القدم «نال حقه من الضرب والمنع من مغادرة المدينة»، بسبب «الحصار المضروب والتدخل الأمني العنيف لقوات الأمن في حق الجميع».

• **عنوان المقال:** «انتفاضة آيت باعمران».

• **الجنس الصحفي:** ملف صحفي يضم عددا من الأجناس.

• **المضمون:** يضم الملف العديد من الأجناس الصحفية من قبيل مقال الرأي، الحوار، الروبورتاج. ويختزل في طياته العديد من المعلومات، مستندا إلى زوايا نظر مختلفة.

يعتبر المشاركون في إنجاز هذا الملف الأحداث التي عرفتها سيدي إفني حلقة ضمن سلسلة من الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2005 بهدف المطالبة

بمجموعة من الحقوق والمطالب المشروعة. وتطرق الملف إلى خلفيات «انتفاضة آيت باعمران الثانية»، حيث أوضح أن اليأس تمكن من الساكنة خاصة بعد تعاقب العديد من المجالس البلدية التي لم تحل المشاكل فما كان من السكان إلا أن «قرروا أخذ زمام الأمور بأيديهم» أمام مجالس «صورية».

وفي حوار مع أحد صحفيي الجريدة، أكد أستاذ الأنثروبولوجيا والتاريخ بكلية الآداب، جامعة ابن زهر، رحال بوبريك أن ما وقع بسيدي إيفني من «انتهاكات» أمر طبيعي بالنظر إلى كون الحركات الاحتجاجية في المغرب ترافقها دائما «أعمال عنف وترهيب مخزني». وأضاف أن ما وقع بإيفني يدخل في منطقتي «الحركات المخزنية، التقليدية والتأديبية في حق القبائل. وخلص الأستاذ الجامعي إلى كون المغرب مازال بعيدا عن منطقتي دولة الحق والقانون والمواطنة».

وفي مقال الرأي المعنون بـ «احتجاجات هوامش المغرب تزحف نحو المركز» أكد أصحاب الملف أن أزمة إيفني امتدت لزمان طويل، وانتهت بـ «التدخل العنيف لرجال الأمن، وحرث الحجارة». وأضافوا أن المتظاهرين «تعرضوا لحملة شرسة»، كما أن «منازلهم اقتحمت ونهبت».

• **عنوان المقال:** «قوات الأمن تنسحب من حي بولعلام بسيدي إيفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** أخير المقال أن رجال الأمن انسحبوا من العديد من الشوارع والأزقة، خاصة من حي بولعلام الذي عرف مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن. كما أوضح أن المعتصمين في الجبال يشترطون انسحاب قوات الأمن من المدينة قبل الرجوع إلى مساكنهم رغم طمأننتهم من طرف بعض كبار المسؤولين. وعلى هامش المقال، أخبرت الجريدة الأولى أن مجموعة من البرلمانين الفرنسيين تضامنوا مع ساكنة سيدي إيفني من خلال مشاركتهم في المسيرة الاحتجاجية التي نظمتها جمعية آيت باعمران بباريس يوم الأربعاء 18 يونيو 2008.

• **عنوان المقال:** «غازات مسيلة للدموع في مسيرة بسيدي إيفني».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج قصير.

• **المضمون:** أخير المقال بإصابة العديد من المتظاهرين بجروح إثر استعمال قوات الأمن للغاز المسيل للدموع قصد تفريق المتظاهرين بحي لالة مريم منتصف نهار الأحد 15 يونيو 2008. وأضاف أنه حوالي ثمانية آلاف من السكان «تحدوا الحصار وجابوا المدينة» في مسيرة وصفت بالحاشدة. ومن المتظاهرين من جاء من مناطق ومدن أخرى. وأوضح المقال أن السكان لبوا بكثافة نداء جمعية «أطاك» الداعي إلى شن إضراب عام. ونقلت الجريدة شهادة أستاذة بالتعليم الثانوي أكدت تعرض بيتها للنهب من طرف قوات الأمن أثناء تدخل يوم السابع يونيو 2008.

- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: صباح الخير).
- **المضمون:** يطرح المقال بعض الأسئلة حول المسؤولين عما وقع في سيدي إفني من أحداث، خاصة وأن «الملك كان في زيارة خاصة خارج المغرب والوزير الأول كان بطرابلس، في حين أن الجينيرالين العنيكري وبنسليمان كانا بالقرب من مكان الحدث»، إذ أن «جيشا قوامه 4 000 عنصرا قام بالهجوم على 30 فردا من المعتصمين وهم نيام».
- **عنوان المقال:** «تظاهرة إفني تخلف إصابات بليغة في صفوف الأمن والمتظاهرين».
- **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.
- **المضمون:** يخبر المقال أن شابا يبلغ من العمر 16 سنة ورجل أمن أصيبا بحدة يوم الأحد 15 يونيو إثر المظاهرة التي عرفتها المدينة. ويؤكد صاحب المقال أن رجلا مسنا يدعى «الشافعي» ووري الثرى في موكب جنائزي رهيب بعد تعرضه لهجوم من لدن قوات الأمن بمعوية ابنه حيث «تم إشباعه ركلا ورفسا وضربا، ليبقى في حالة نفسية سيئة حتى أن فارق الحياة».
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: صباح الخير).
- **المضمون:** يتطرق المقال إلى قضية متابعة مدير قناة «الجزيرة» - مكتب الرباط، بتهمة نقل أخبار كاذبة، ويفيد الصحفي أن هناك «ضرورة مثول الوزير الأول عباس الفاسي هو الآخر أمام القضاء بنفس التهمة لأنه أذاع خبرا زائفا مفاده عدم وقوع أية أحداث في سيدي إفني». الشيء، الذي كذبتة جميع الصور والتغطيات والمنظمات.
- **عنوان المقال:** «اعتقال حقوقي بسيدي إفني يصنف في خانة «خطر».
- **الجنس الصحفي:** خبر موضح.
- **المضمون:** يذكر المقال أنه تم اعتقال الناشط الحقوقي بجمعية «أطاك» «إبراهيم بارا» بمعوية ثلاثة أشخاص كانوا يتواجدون بأحد المنازل بمدينة سيدي إفني.
- **عنوان المقال:** «مسألة ثقة».
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: أول الكلام)
- **المضمون:** يربط المقال مسألة العزوف عن المشاركة في الانتخابات بما حدث في سيدي إفني، حيث لم تكن هناك زيارات البرلمانيين لهذه المدينة، باستثناء برلمانيي العدالة والتنمية. واعتبر أن الوزراء مهتمون بقضايا زيارات من قبيل افتتاح المهرجانات وتخليد بعض الاحتفالات دون الاطلاع على «سيدي إفني الجريحة».

- **عنوان المقال:** «مفرج عنهم يكشفون حقيقة التعذيب في كوميسارية إيفني».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج.
- **المضمون:** ينقل الروبورتاج مجموعة من الشهادات لعدد من المعتقلين إثر الأحداث التي وقعت بسيدي إيفني. ويؤكد تعرض المعتقلين «للتعذيب في الكوميسارية» ضربا وتجويعا وترهيبا طيلة مدة الاعتقال. ومن المعتقلين من أكد أنه لم يتنفس الصعداء إلا عندما أودع السجن وخرج من الكوميسارية. وفي سياق آخر، قال الصحفي أنه قام بزيارة العديد من الفارين إلى الجبال المجاورة، فنقل معاناتهم من جراء قلة المؤونة والبرد الناتج عن «افتراش الأرض والعراء».
- **عنوان المقال:** «80 شابا يعتصمون بجبال آيت باعمران خوفا من الانتقام».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج.
- **المضمون:** قالت الجريدة الأولى إن صحفييها انتقلوا إلى الجبال والمداشر والأرياف المجاورة لسيدي إيفني. ونقلوا العديد من الشهادات للمعتصمين. وأبرزوا أن هؤلاء الفارين من «انتقام المخزن» قطعوا مسافة 15 كيلومتر يوميا مخافة الإيقاع بهم من طرف الوشاة، في أجواء الخوف الممزوجة بمآسي «الجوع والبرد والمبيت في العراء».
- **عنوان المقال:** «بوليس إيفني يتقدم بطلبات للانتقال خارج المدينة».
- **الجنس الصحفي:** خير موضح.
- **المضمون:** يخبر المقال أن عددا من رجال الأمن بسيدي إيفني تقدموا للإدارة العامة للأمن الوطني بطلبات من أجل الانتقال للعمل خارج المدينة. وعلق صاحب المقال أن الأمر يتعلق بالتخوف من الانتقام. وأخبر المقال أن أربعة من المعتقلين دخلوا في إضراب إنداري عن الطعام.
- **عنوان المقال:** «البوليساريو يستغل أحداث سيدي إيفني في ندوة بالبرلمان الأوربي».
- **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.
- **المضمون:** يخبر المقال أن ندوة عقدت بالبرلمان الفرنسي عرفت مشاركة وفد عن البوليساريو قام بالتنديد بما وقع بسيدي إيفني من أحداث ليلة السبت 7 يونيو 2008. معبرا أن ما حدث كان عبارة عن «انتهاك جسيم لحقوق الإنسان». وفي نفس السياق يخبر المقال أن جمعية سيدي إيفني آيت باعمران كانت حاضرة في الندوة مفتخرين بمغربياتهم. ويضيف أن نفس الجمعية ستنظم مظاهرة أمام سفارة المغرب بباريس للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وذلك يوم الأحد 22 يونيو 2008.
- **عنوان المقال:** «أنهار بشرية تتدفق في مسيرة لأكثر من 65 هيئة مدنية وسياسية».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** ينقل كاتب المقال معلومات من عين المكان حول القافلة الوطنية التضامنية الذي بلغ عدد المشاركين فيها « ما بين 25 000 و 65 000 مشارك »، على خلفية ما تعرضت له الساكنة من مدهامات يوم « السبت الأسود ». وجاء في الروبورتاج أن السكرتارية المحلية دعت السكان إلى اعتبار يوم 30 يونيو 2008 « يوم صيام لجميع الباعمرانيين حدادا على ما عرفته المدينة من أحداث ». ويذكر أن 30 يونيو من كل سنة يعد ذكرى استرجاع هذه المدينة إلى حظيرة الوطن .

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: صباح الخير).

• **المضمون:** يتطرق المقال للمسيرة التي شهدتها سيدي إفني يوم 22 يونيو 2008 بدعوة من « جمعية أطاك ». ويخبر أن العديد من الأعلام الحمراء الرامزة إلى الشيوعية تم رفعها إلى جانب شعارات منددة بما تعرضت له المدينة من اغتصاب لحرمة بيوتها .

• **عنوان المقال:** « إطلاق حملة 15 000 توقيع للملك في سيدي إفني » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يذكر صاحب المقال أنه بمناسبة حلول ذكرى استرجاع سيدي إفني، تعتزم السكرتارية المحلية لسيدي إفني إطلاق حملة « قوية وواسعة لجمع 15 000 توقيع عبر رسائل موجهة إلى الملك ». وأرجعت السكرتارية اعتزامها القيام بهذه الحملة لكون المسؤولين تخلفوا عن تفعيل الملف المطلبي، وحسب السكرتارية، فإن هذه العملية تأتي « بعد فشل الحكومات المتعاقبة في تدبير الشأن العام ومقاربة ملف المدينة مقارنة شاملة ». وينقل صاحب المقال تصريح رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام (محمد طارق السباعي) الذي دعا إلى سحب الثقة من حكومة عباس الفاسي الذي قال إن الأمور تعيش وضعا عاديا غداة التدخل الأمني بالمدينة. نفس المصدر أكد أنه يجب حل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي « كذب وقوع هذه الأحداث » .

• **عنوان المقال:** « دوزيم ممنوعة من تصوير سيدي إفني » .

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح .

• **المضمون:** يخبر المقال أن « سكان سيدي إفني منعوا وفدا من القناة الثانية من تصوير مادة صحفية »، تعبيرا عن « تدمرهم من الطريقة التي واكبت بها القناة الأحداث » .

• **عنوان المقال:** « مصدر من لجنة تقصي الحقائق في أحداث إفني لا يستبعد استدعاء العنيكري وبنسليمان » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يبرز المقال أنه بعد الاستماع إلى وزير الداخلية شكيب بن موسى، فإن اللجنة النيابية تستعد لاستدعاء كل من كريم غلاب وزير النقل وعزيز أخنوش

وزير الفلاحة والصيد البحري ومسؤولين عسكريين وأمنيين كبار كحسني بنسليمان والشرقي أضرريس، وحميدو العنيكري.

• **الجنس الصحفي**: مقال رأي (عمود: صباح الخير).

• **المضمون**: ينتقد المقال طريقة عمل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق في أحداث سيدي إفني. حيث أوضح أنه بدل الذهاب الفوري إلى مكان الأحداث فهي بدأت أشغالها بجلسات مغلقة « داخل قاعات البرلمان المكيفة ». ويخلص إلى التساؤل حول جدوى إحداث هذه اللجنة معتبرا أنه لا يرجى وراء عملها شيء كثير.

• **عنوان المقال**: « لم تصلح لجان تقصي الحقائق؟ ».

• **الجنس الصحفي**: مقال رأي.

• **المضمون**: يتطرق المقال إلى الدور المفترض أن تلعبه لجان تقصي الحقائق ليربطه باللجنة التي تم تشكيلها على خلفية أحداث سيدي إفني. ويجزم صاحب المقال بلا جدوى هذه اللجنة إذ يعتبر أن الهدف منها هو « در الرماد في عيون المغاربة وامتصاص الغضب الشعبي الذي خلفته هذه الأحداث المأساوية ». ويستبعد الصحفي أن تكون اللجنة مستقلة في عملها وقراراتها ما دامت مشكلة بقرار من « أعلى سلطة في البلاد ». منتهيا إلى كون هذه اللجنة ليست لها « أية سلطة أو استقلالية أو نزاهة ». مضيفا بأنها ليست بـ « دستورية » نظرا للطريقة التي اتبعت في تشكيلها.

ويخير في الأخير أن « كل الشكايات التي تقدم بها سكان المدينة المكلمة أمام الجهات القضائية تم حفظها ».

• **عنوان المقال**: « تحالف اليسار الديمقراطي والحزب العمالي يحتج على « إقصاء » من لجنة تقصي الحقائق بإفني ».

• **الجنس الصحفي**: خبر موضح.

• **المضمون**: يخبر المقال أن كلا من المجموعتين النيابيتين لتجمع اليسار الديمقراطي والحزب العمالي، قدمتا احتجاجا في الجلسة العامة للبرلمان يوم الأربعاء 25 يونيو 2008، على وصفته بـ « الإقصاء من اللجنة ».

• **عنوان المقال**: « جلسات استماع لضحايا قمع القوات العمومية بسيدي إفني ».

• **الجنس الصحفي**: تقرير إخباري.

• **المضمون**: يخبر المقال بأنه يجري تحضير لجلسات استماع لـ « ضحايا القمع » من طرف « لجنة دعم ضحايا قمع القوات العمومية » ومنظمات حقوقية ونقابية أخرى. ويبرز أن تاريخ إجراء هذه الجلسات تم تحديده في أواخر يوليو. وحسب بلاغ صادر عن هذه اللجنة، فالهدف من هذه الجلسات هو الوقوف على « الانتهاكات الفظيعة التي طالت سكان سيدي إفني من سرقة للممتلكات وتخريب للبيوت، وتحرش جنسي وتعذيب... بسبب التدخلات الوحشية والهمجية للقوات العمومية ».

- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود صباح الخير).
- **المضمون:** ينتقد المقال منهجية عمل لجنة تقصي الحقائق التي أجلت الاستماع إلى والي جهة سوس ماسة درعة، وعامل إقليم تيزنيت ووالي أمن الجهة إلى ما بعد الرجوع من مكان الأحداث والاستماع إلى المواطنين المتضررين. واعتبر المقال أن اللجنة غيرت منهجية عملها بـ «180 درجة» حيث لم يعد هناك حديث عن استدعاء المسؤولين والأمنيين، وصار الحديث بالخصوص عن «حصار الميناء وإتلاف الأطنان من السمك بدل التدخلات العنيفة لقوات الأمن».
- **عنوان المقال:** «اعتقال سبع الليل في الرباط وزوجته تجهل مكانه».
- **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.
- **المضمون:** يشير المقال إلى أنه تمت محاصرة سيارة زوجة الناشط الحقوقي سبع الليل من طرف رجال الأمن إلى حين وصول زوجها ليأخذه رفقتهم إلى الدائرة الرابعة من أجل التحقيق. غير أن نفس المقال يبرز أنه تم «اختطاف» إبراهيم سبع الليل من منزله. ووصفت الزوجة هذا «الاختطاف» بـ «الغامض والرهيّب».
- **عنوان المقال:** «تقرير يكشف عن حالات اغتصاب في سيدي إفني».
- **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يتمحور المقال حول التقرير الذي قدمه المركز المغربي لحقوق الإنسان، ويؤكد أنه تم العثور على أحد أبناء سيدي إفني بشاطئ قرب ميناء المدينة يصارع الموت وعليه آثار التعذيب. ويذكر المقال، حسب مصادر الجريدة أن 13 000 رجل أمن كانوا وراء أحداث إفني. ويعرض لمجموعة من الشهادات، خاصة تلك التي أدلت بها مريم أوتومحين (24 سنة) وشهادة محمد إيشو. وقد أفادت «مريم» أنها تعرضت للضرب المبرح حيث طلب منها رجال الأمن «أن تنام على بطنها عارية، فرضخت للأمر ليبدأ أحد أعضاء الفرقة بتقبيلها في فمها قبل أن يجلس على ظهرها حتى أحست بسكرات الموت». أما محمد إيشو فقد أوضح أنه لا يستطيع الجلوس إلى حدود تاريخ إجراء الحوار، لأن «رجال الأمن أدخلوا العصا في دبره وضربوه على خصيتيه حتى أحس بسيلان تحته». وأضاف نفس الشاهد أن رجل أمن ضربه على رأسه مخلفا جرحا غائرا قبل أن «يتبول فوق رأسه عندما سقط على الأرض».

ويؤكد أنه رأى حالات تعذيب أخرى من بينها حالة فتاة تعرضت للاغتصاب على يد خمسة رجال أمن.

### 3. الأحداث المغربية

- **عنوان المقال:** القوات العمومية اقتحمت البيوت وعبثت بمقتنيات المواطنين».
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج.



• **المضمون:** يخبر صاحب المقال أن قوات الأمن قامت بـ «نهب وسرقة» العديد من ممتلكات المواطنين بسيدي إيفني إثر التدخل «العنيف الذي قامت به ليلة السبت 7 يونيو 2008». واستنادا إلى مصدر أمني رفيع فإنه «كانت هناك انفلاتات، وأن ظاهرة السرقة موجودة داخل المجتمع». ويؤكد الصحفيان، إثر معاينتهما لمكان الأحداث، أن العديد من النساء تم تعنيفهن وسرقة حليهن وأموالهن.

• **عنوان المقال:** «فارون لم يجتازوا امتحانات الباكلوريا وإقبال باهت على مراكز الامتحان بإيفني».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** يخبر المقال أن عددا من التلاميذ المرشحين لاجتياز امتحانات الباكلوريا لم يستطيعوا الحضور إلى فصولهم بمراكز الامتحانات «بفعل ما تعرضوا له من تعذيب أو مخافة إلقاء القبض عليهم». ومنهم من أكد للأحداث المغربية أنه «يخاف الاعتقال».

• **عنوان المقال:** «انقطاع أخبار عشرات المعتصمين بجبال آيت باعمران المطوقة أمنيا».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال أن البحث مازال جاريا على العشرات من الشبان ممن حاصروا الميناء من طرف قوات الأمن التي تفرقت في مختلف الجبال المحيطة بالمدينة.

• **عنوان المقال:** «إيفني مرة أخرى».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: مجرد كلمة).

• **المضمون:** ينتقد المقال بشدة «أساليب القمع» التي واجهت بها قوات الأمن احتجاجات الساكنة بسيدي إيفني. ووقف الصحفي على «استعمال القوة المفرطة» في التعاطي مع الاحتجاجات المشروعة كما وقع قبل ثلاثة سنوات أمام نفس المطالب التي «لم يتحقق منها ولو جزء قليل أمام سياسة التسوية المتبعة». ويضيف المقال أن قوات الأمن «انتقمت من المواطنين بالضرب المبرح ومداهمة البيوت وكسر أبوابها والعبث بأغراض الناس وهتك الأعراض والسب والشتم والكلام النابي».

• **عنوان المقال:** «هدوء حذر بسيدي إيفني بعد اتفاق بين المسؤولين والمحتجين».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يؤكد المقال أنه تم عقد اتفاق بين المسؤولين والمحتجين يقضي بفض الاحتجاجات مقابل «إبعاد القوات العمومية عن شوارع المدينة». ويضيف المقال بأن الحركة بدأت تدب من جديد في سيدي إيفني رغم أن المؤسسات التعليمية مازالت معطلة ولا تستقبل التلاميذ لأنها «تحولت إلى مأوى لفائدة القوات العمومية».

- **عنوان المقال:** « سيدي إفني » .
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: في الواجهة).
- **المضمون:** يعتبر صاحب المقال أن ما وقع في سيدي إفني يعد بمثابة « خدش في الذاكرة الجماعية للمغاربة ». ويضيف في الآن ذاته أنه كان بالإمكان تفادي ما وقع وذلك بقليل من التروي. كما أبرز أن المغاربة لن يرضخوا للهراوات وسيستمررون في قول « اللا » إذا ما بقيت حقوقهم مهضومة .
- وفي الجانب المعنون « ملحوظة لا علاقة لها بما سبق » من نفس العمود، يحمل صاحب المقال قناة « الجزيرة » مسؤولية نقل أخبار زائفة لأن القناة « لا ترى إلا ما تريده » وذلك بـ « نظارات سوداء » .
- ويتصدر العمود كاريكاتير يصور الوزير الأول عباس الفاسي يصرح لأحد الصحفيين أن « الأمور كلها بيخير والحمد لله »، بينما رجال الأمن (خلف الصورة) يطاردون المواطنين ويشبعونهم ضربا .
- **عنوان المقال:** « شهادة تقشع لها الأبدان لهتك أعراض نسوة في سيدي إفني » .
- **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .
- **المضمون:** يعرض المقال لمجموعة من الشهادات لمواطنات من سيدي إفني تعرضن للاعتقال وأخريات « للتحرش الجنسي والتهديد بالاعتصاب بل وللاعتصاب أيضا » .
- وفي إحدى الشهادات أكدت « خديجة » أنها جردت من ملابسها بمعية مجموعة من المواطنات . وأفادت أن « رجال الأمن اغتصبوا بعضهن بأصابعهم وأشبعوهن ضربا وشتما » . وقد اتصلت الجريدة بوالي أكادير الذي أكد لها أن مكتبه مفتوح أمام كل الشكايات .
- **عنوان المقال:** « إضراب احتجاجي وحداد بثياب سوداء بسيدي إفني » .
- **الجنس الصحفي:** روبرتاج .
- **المضمون:** يخبر المقال أن العديد من المتظاهرين خرجوا إلى الشوارع بإفني للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ورفع الحصار عن المدينة . ويبرز أن العديد من الباعمرانيين لبسوا ثيابا سوداء لمدة ثلاثة أيام حدادا على ما وقع بالمدينة من أحداث .
- **عنوان المقال:** « إفني بين الزجر والانتقام » .
- **الجنس الصحفي:** مقال رأي (افتتاحية: كلمة الأحداث).
- **المضمون:** يعتبر المقال أن التجمهر الذي قام به المتظاهرون بالميناء أدخل بالنظام العام، وبالتالي وجب تدخل قوات الأمن لفك الحصار المضروب على هذه المنشأة الاقتصادية . إلا أنه يطلب تفسيراً حول بعض الأسئلة : « ما هو مبرر العبث

بممتلكات السكان؟ لماذا السب والشتيم والتهجم على شرف المواطنين والمس بوطنيتهم؟ وما مبرر هتك أعراض النساء؟». وفي الأخير يؤكد بأن ما وقع يعد «انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان».

ويضيف أن «قهر السكان بالعنف هو بمثابة زرع الغام وقنابل موقوتة».

• **عنوان المقال:** «يوم الغضب بسيدي إفيني».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يقف المقال بالوصف عند المسيرة «الحاشدة» والإضراب العام الذي شهدته سيدي إفيني يوم الأحد 15 يونيو. ويبرز أن السكان رددوا شعارات منددة بما جرى من أحداث في ليلة «السبت الأسود». ويضيف أن النساء شاركن بقوة في المسيرة، وكن يرتدين ثياب الحداد الأسود وينددن بما وقع لبعض الفتيات من «تحرشات واغتصاب وتعنيف».

• **عنوان المقال:** «المخزن في نسخة الألفية الثالثة».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** يتطرق صاحب المقال إلى ما حدث بسيدي إفيني من باب المقارنة بين العهد القديم والجديد ليخلص في نهاية الأمر إلى استحالة الحديث عن فرق بين الزمنين لأنه «لازال بإمكان هذا الشعب أن يسبح في نهر دمائه مرة أخرى». وفي وصفه للأحداث التي عرفتها المدينة يجزم بوجود حالات «الاغتصاب والسرقة والضرب الوحشي...». وفي قراءته لمختلف المعطيات يستنتج أن «المخزن يحن إلى العصا»، مضيفا أن الأحزاب السياسية عرفت نهايتها لتبقى وحدها الصحافة الوطنية النزيفة وبعض الجمعيات والتنسيقيات هي التي تقوم بدور الأحزاب.

• **عنوان المقال:** بدون عنوان (لا يعنون عادة).

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: من صميم الأحداث).

• **المضمون:** يسلط الصحفي الضوء على التغطية التي يقوم بها الإعلام الرسمي لأحداث سيدي إفيني. واعتبر أن «التطليل» لعدم وجود قتلى لا ينفي «تمرير كرامة المواطنين وامتداد الأيدي لمواطن العفة والحرمان قصد الإهانة». ويضيف كذلك أن دولة الحق والقانون قد تم إسقاطها بإفيني لأن حقوق الإنسان قد انتهكت.

• **عنوان المقال:** «إعفاء القائد الجهوي للقوات المساعدة لجهة سوس ماسة

درعة من مهامه على خلفية أحداث إفيني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر المقال أن القائد الجهوي للقوات المساعدة بجهة سوس ماسة درعة قد تم إعفاؤه من مهامه على خلفية الأحداث التي شهدتها إفيني وخاصة بعد اتهام القوات الأمنية بالتهب والسب...

• **عنوان المقال:** « محنة أسرة مجازة معطلة بعد اختفاء بنتها ليلة دخول القوات العمومية لسيدي إفني ».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يسرد المقال قصة اختفاء «فاطمة كيدادا» استنادا إلى تصريحات أفراد عائلتها، ويبرز أنه أمام هذا الاختفاء، وعدم وضوح أي خبر حول الوجهة التي آلت إليها فاطمة ظلت أسرتها ممزقة بين الشائعات المتضاربة بين الموت، الاعتقال والفرار. ويعرض المقال لشهادة أخ فاطمة الذي تعرض للضرب والركل أثناء اعتقاله ليُبوَّح بمكان تواجد أخته.

• **عنوان المقال:** « سيدي إفني : وفود من عدة مدن في مسيرة وطنية تضامنية ».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يكشف الروبورتاج أن المسيرة الاحتجاجية التي جابت مختلف شوارع سيدي إفني يوم 22 يونيو 2008 عرفت مشاركة حوالي 9 000 محتج جاءوا من مختلف الجهات المغربية يمثلون العديد من الأطياف السياسية. يضيف أن المسيرة شهدت رفع الشعارات المنددة بـ «التدخل العنيف الذي طال السكان المدهامات والتحرشات الجنسية التي لم يسلم منها المتظاهرون».

• **عنوان المقال:** « لجنة التقصي البرلمانية تشرع في الاستماع للضحايا بسيدي إفني ».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يخبر المقال أن عددا كبيرا من المواطنين المتضررين من الأحداث بسيدي إفني توجهوا إلى قاعة الأفراح بالمدينة ليعرضوا «جروحهم وأحزانهم». وكانوا يحملون «صورا تظهر أطرافا من أجسامهم تظهر عليها آثار التعذيب الفظيع». ويعرض الصحفيان في مقالهما لبعض الشهادات لنساء يؤكدن تعرضهن للضرب والتعذيب داخل وخارج مخفر الشرطة بإفني.

• **عنوان المقال:** « مواطنة إنجليزية تروي وقائع ما عاشته يوم السبت الأسود ».

• **الجنس الصحفي:** استجواب قصير (تصريح).

• **المضمون:** يعرض المقال لشهادة مواطنة إنجليزية تدعى «ساندرا» وتبلغ من العمر الخمسين سنة، كانت شاهدة على الأحداث التي عرفت سيدي إفني، وتؤكد تعرضها للضرب والتعذيب على يد قوات الأمن. ويذكر المقال أن ساندرا أدلت بشهادتها أمام لجنة تقصي الحقائق، غير أنه «تم حرمانها من تقديم شهادتها كاملة».

• **عنوان المقال:** « متضررات ومتضررون يرابطون أمام قاعة الأفراح ينتظرون

دورهم ».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يصف المقال ظروف استماع لجنة تقصي الحقائق النيابية للمتضررين من أحداث سيدي إفني. ويوضح أن المقر المخصص لاستقبال المشتكين والاستماع لهم عرف اكتظاظا بعدما تقاطر المواطنون من مختلف الشرائح العمرية عليه من أجل الإدلاء بشهاداتهم.

#### 4. المساء

• **عنوان المقال:** «الرصاص المطاطي يخمد انتفاضة آيت باعمران والمتظاهرون يفرون إلى الجبال».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يبرز المقال أن يوم الأحد 8 يونيو شهد سيدي إفني ترقبا حذرا مخافة تجدد الاصطدامات بين المتظاهرين الفارين إلى الجبال وقوات الأمن المرابطة بالمدينة. ويصف المقال أحداث «السبت الأسود» بالدامية حيث عرفت جرح «300 شخص». ويضيف أن رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة «استعملوا الرصاص المطاطي لفك الحصار عن الميناء» الذي حاصره المحتجون لمدة أسبوع. وفي وصفهما للمدينة صبيحة يوم الأحد 8 يونيو، يذكر الصحفيان أنها كانت عبارة عن «مدينة منكوبة، الحجارة في كل مكان وبقايا الرصاص المطاطي على الجدران». ويضيفان إن قوات الأمن تحتل شوارع المدينة.

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: مع قهوة الصباح).

• **المضمون:** يتحدث المقال عن سقوط «قتيل اسمه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة سيدي إفني». ويوضح أن هذه المبادرة لم تستطع الوصول إلى الأهداف المسطرة.

• **عنوان المقال:** «الرصاص المطاطي يسكت انتفاضة سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** في وصفه لحالة المدينة على الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد 8 يونيو، يظهر الصحفي أنها كانت خالية إلا من بعض الأقدام البشرية القليلة، بينما الشوارع مليئة بالأحجار و«بقايا الحرائق». هذه الأوضاع جعلت الصحفي يستنتج أن المدينة تعيش «حالة من الطوارئ» خاصة بالقرب من سفوح «جبل بولعلام» الذي فر إليه العديد من المظاهرين مخافة الاعتقال والتعذيب.

• **عنوان المقال:** «قبائل آيت باعمران تعود إلى الجبال».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** يعرض المقال لكونولوجيا الأحداث والوقائع بسيدي إفني. وينقل شهادات بعض الفاعلين والناشطين الحقوقيين، حيث أكد بعضهم سقوط 150 جريحا

إثر «التدخل العنيف» لقوات الأمن، ومنهم من تحدث عن سقوط قتلى واختفاء العديد من المواطنين، إضافة إلى الاعتقالات التي بلغت، حسب المقال، 150 اعتقالاً في صفوف الساكنة والمتظاهرين.

هذه الكرونولوجيا تعود بنا إلى ثلاثة سنوات ما قبل أحداث «السبت الأسود» لتجرد لنا مطالب المواطنين الباعمرانيين سلسلة الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة.

• **عنوان المقال:** «وفاة «إندهاش» في سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: الرأي الآخر).

• **المضمون:** يبحث المقال عن أسباب اندلاع «انتفاضة إفني». فيجد «مطالب الشغل، بناء الطريق، فك العزلة...». ويوضح أنها نفس مطالب انتفاضة صفرو. ويرز أن رد فعل السلطات إزاء الاحتجاج كان مماثلاً للذي عرفته صفرو «تدخل عنيف، اعتقالات، محاكمات...». وفي قراءته لهذه الأحداث، يؤكد الصحفي أن التأطير السياسي والنقابي كان غائباً عن هذه الانتفاضات الشيء الذي يعلن عن أفول نجم المعارك النقابية والسياسية الكبرى التي عوضت بالتنسيقيات والجمعيات الصغرى.

• **عنوان المقال:** «دموع آيت باعمران» (عمود شوف تشوف).

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** يتطرق الصحفي للأحداث التي شهدتها سيدي إفني بالنقد اللاذع للسياسة التي تم نهجها في التصدي لاحتجاجات الساكنة من شباب عاطل معتصم بالميناء. وفي وصفه للمدينة بعد التدخل الأمني، يذكر أنها «مقفرة»، والنوافذ مغلقة بأوامر عسكرية ومئات المحتجين هربوا إلى الجبال فيما يشبه حرب العصابات». واعتبر أن ما شهدته المدينة من «تدخل عنيف» لفك الحصار عن الميناء يعد بمثابة خطأ سياسي جسيم بالنظر إلى الوضعية التي يمر منها المغرب. ولتفاذي رجوع البلاد إلى سنوات البطش التي ميزت «أيام الحسن الثاني» وللقوف ضد «الأميين الرجعيين» يدعو الصحفي «جميع الأحرار والهيئات الحقوقية والسياسية والمدنية إلى التوحد».

• **عنوان المقال:** «الرعب مازال يسكن سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يؤكد المقال أن عدداً من التلاميذ قاطعوا امتحانات الباكلوريا ومنهم من لم يستطع الحضور إلى قسمه لاجتياز المباراة. وفي سياق آخر يخبر المقال أن قوات الأمن مازالت تحاصر إلى حدود العاشر من يونيو سفوح جبل بولعلام حيث يختبئ العديد من الفارين من المتظاهرين.

• **عنوان المقال:** «رجال الأمن يطردون المساء من سيدي إفني ويهددون

بإجلاسهم على القرعة واغتصاب أمهاتهم».

• **الجنس الصحفي:** مقال عبارة عن شهادة خاصة (استجواب).

• **المضمون:** يسرد المقال لتجربة ذاتية مع قوات الأمن المرابطة بمدينة إيفني أثناء مزاولته لعمله الصحفي رفقة زميله من نفس الجريدة. يوضح أنه تم اعتقاله لمدة ساعة واحدة بالكومسارية، بعدما تم القبض عليه رفقة زميله. يذكر أنهما تعرضا للقدف بالكلام النابي وتلفيق تهمة خطيرة ضدتهما مؤداها التحريض على تنظيم مسيرة والانتماء إلى جبهة البوليساريو.

ويقول صاحب المقال إنه تعرض للدفع والجر والسب بأكثر الصفات إهانة لكرامة الإنسان. ويضيف أن ضابطا قام برطم هاتف زميله بالأرض وتهديدهما «بالإجلاس على القارورات واغتصاب أمهاتهم». ويذكر أن الأمر انتهى بإخلاء سبيلهما وطردهما من المدينة، بعد تلقي المسؤولين لمكالمة هاتفية من العاصمة الرباط.

• **عنوان المقال:** «هدوء حذر بإيفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يخبر صاحب المقال بأن القوات العمومية بمختلف أنواعها مازالت تحاصر المدينة بالمئات من رجال الأمن. وينقل نفس المقال شهادات بعض المواطنين ممن تعرضوا للسب والشتم و«تكسير وسرقة ممتلكاتهم».

• **عنوان المقال:** «يوم للحداد بإيفني والبرلمان يشكل لجنة لتقصي الحقائق».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** يعرض المقال للنقاش الدائر بداخل البرلمان حول تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق. ويبرز أن العديد من الفرق النيابية أبدت رغبتها في تشكيل هذه اللجنة، الشيء الذي أخرج الفريق الاستقلالي، خاصة وأن الوزير الأول الاستقلالي عباس الفاسي كان قد أعلن عن عدم وجود أية أحداث سيدي إيفني. ويخبر المقال عن نية السكرتارية المحلية لسيدي إيفني لتنظيم إضراب عام بالمدينة، وإعلان يوم الخميس 11 يونيو يوم حداد تنديدا ب«التعذيب والتنكيل ونهب بيوت الأهالي». وتخبر الصحفية، حسب مصادر الجريدة، أن الحصار الأمني مازال مضروبا على القرى المجاورة وأن المواجهات بين السلطات والمتظاهرين مازال مستمرة.

• **عنوان المقال:** «أبناء إيفني ليسوا انفصاليين ولا يساريين: إنهم مغاربة يدافعون

عن كرامتهم».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** وقف المقال لوصف بعض الخصال ساكنة سيدي إيفني. «(شعب مضياف، كريم، متواضع..)» وأضاف أن الكرامة التي دفعت الباعمرانيين الخروج إلى الشارع العام للتنديد بالفقر كما خرجوا في سنة 1957 للتنديد بالاستعمار.

• **عنوان المقال:** «لمزوق من برا».

• **الجنس الصحفي:** مقال الرأي (عمود: شوف تشوف).

• **المضمون:** يلامس المقال العديد من النقاط المتعلقة بأحداث سيدي إفني . وينتقد الطريقة التي نهجتها كل من القنوات الأولى والثانية في متابعتها الإعلامية لهذه الأحداث، حيث أكد أنهما اكتفتا بالتنديد بما بثته القناة الفضائية « الجزيرة » بدل نقل معاناة السكان وإطلاع الرأي العام على « التدخل الأمني الوحشي واقتحام المنازل بدون إذن قضائي ». ويعرض الصحفي لبعض المواقف الساخرة استنادا لبعض الشهادات للسكان بسيدي إفني إثر التدخل الأمني لليلة السبت 7 يونيو 2008 . فيذكر أن بعض رجال الأمن لما دخلوا إلى أحد البيوت أشبعوا صاحبه « سلخا » قبل أن يأخذوا مكانه على مائدة الإفطار ليشبعوا جوعهم!

• **عنوان المقال:** « اعتقالات وملاحظات واتهامات بالسرقة والعبث بالملكيات » .

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج .

• **المضمون:** ينقل الروبورتاج معلومات حول ما شهدته المدينة من أحداث بوقوفه على زوايا نظر مختلفة . ويبدأ بالحديث عن مطالب العديد من الفعاليات الحقوقية بضرورة فتح تحقيق حول ما جرى . وينتقل إلى نقل إفادات بعض المصادر الأمنية التي تجزم بعدم تعذيب المواطنين أثناء التدخل، عكس ما أكدته مجموعة من الحقوقيين الذين قالوا بالخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان حيث كان الضرب والجرح باديا على أجساد الضحايا . ويضيف إن مجموعة من المنازل الفارغة تم اقتحامها وسرقة ممتلكات أصحابها الغائبين .

• **عنوان المقال:** « فتيات سيدي إفني يحكين معاناتهن مع التعذيب » .

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج .

• **المضمون:** يعرض الروبورتاج لشهادتين مرفقتين بالصور لفتاتين تؤكدان تعرضهما للتعذيب على خلفية الأحداث التي عاشت على إيقاعها مدينة سيدي إفني . وتفيد شهادة إحدى الفتاتين أنها تعرضت للضرب المبرح والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب . ويبرز المقال أن جسد الفتاة المعذبة صار « خارطة معاناة لم يعد له لون » . وفي شهادة ثانية تبرز إحدى الفتيات أنه في المكان المجاور للركن الذي خضعت فيه إلى التعذيب على يد رجال الأمن، رأت « شابا رأسه مفتوحة وآخر ينزف جهازه التناسلي دما... كانوا عراة مثلنا، ودمائهم تسيل على الأرض دون انقطاع » .

• **عنوان المقال:** « انفراج نسبي بسيدي إفني بعد سحب القوات من الشوارع » .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** أرغم الإضراب العام السلطات العمومية على مغادرة الأحياء الشعبية بمدينة سيدي إفني . ويأتي سحب القوات الأمنية إثر اتفاق مع لجنة المحتجين المشكلة من أربعة أفراد يمثلون المتظاهرين .



• **عنوان المقال:** «الأمن يلجأ إلى القنابل المسيلة للدموع لتفريق تظاهرة جديدة بسيدي إفني» .

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج .

• **المضمون:** غطى الروبورتاج المسيرة التضامنية التي شهدتها سيدي إفني يوم الخميس 15 يونيو 2008. ووصفها بـ «الحاشدة حيث عرفت مشاركة أكثر من 3 000 شخص». ويشير المقال إلى كون قوات الأمن استعملت «أربعة قنابل مسيلة للدموع» بهدف تشتيت المسيرة، وهو الشيء الذي أدى إلى جرح أحد المتظاهرين مما استدعى نقله إلى المستشفى. أخبر المقال أن أساتذة التعليم الابتدائي بالمدينة نظموا وقفة احتجاجية نددوا فيها بـ «تحويل المؤسسات التعليمية إلى ثكنات عسكرية» يربط فيها الجنود و يقيمون بها. كما أشار الروبورتاج إلى تعرض بعض الأساتذة للضرب والإهانة على يد بعض رجال الأمن.

• **عنوان المقال:** «الرميد يطالب بمعاقة المجرمين الذين اعتدوا على سيدي إفني» .

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج .

• **المضمون:** يكشف الروبورتاج أن القوات العمومية انسحبت بسرعة لافتة من شوارع سيدي إفني وذلك قبل وصول اللجنة النيابية لفريق العدالة والتنمية. وينقل بعض الشهادات لأعضاء وفد العدالة والتنمية الذين عاينوا عن قرب الأضرار التي أصابت الساكنة. وفي تصريح لأحد أعضاء الوفد، ذكر «الرميد» أن العدوان الأمني على المدينة كان ممنهجا» .

• **عنوان المقال:** «برلمانيو العدالة والتنمية يقضون ليلتهم مع ساكنة سيدي إفني» .

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج .

• **المضمون:** يتتبع المقال أنشطة لجنة فريق العدالة والتنمية التي حلت بسيدي إفني وتبعت العديد من الحالات ضحايا الاعتداءات بهذه المدينة. وينقل الروبورتاج العديد من الشهادات النواب أعضاء الفريق. وكل الشهادات توضح أن التدخل الأمني كان عنيفا غير أنه لم يثبت وجود وفيات وحالات اغتصاب .

• **عنوان المقال:** «مظاهرات حاشدة بسيدي إفني بعد الإفراج عن سبعة معتقلين» .

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري .

• **المضمون:** يعرض المقال لاحتفالات سكان سيدي إفني بعد إطلاق سراح سبعة معتقلين من أصل أحد عشر. ويثبت صاحب المقال أن هؤلاء المتهمين

سيتابعون في حالة سراح. وأكد المتضامنون الذين خرجوا إلى شوارع المدينة عن رغبتهم الملحة في إطلاق سراح باقي المعتقلين، خاصة إبراهيم سيع الليل المتهم بنشر أخبار زائفة.

• **عنوان المقال:** «حجر وثلاثة صقور».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (عمود: الرأي الآخر).

• **المضمون:** ينتقد المقال ثلاثة أسماء اعتبرهم من بين أبرز المسؤولين على سياسة العقاب الجماعي التي عرفتها مدينة سيدي إفني: حسني بنسليمان، الشرقي اضريس وحميدو العنيكري. ويتساءل حول إمكانية إحالة هذه الأسماء على التقاعد نظرا لاستمرار تجاوزاتهم، واعتبر الصحفي أن تشكيل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق فرصة لتخليص المغرب من هذه الوجوه التي تنتمي إلى الماضي، وذلك إذا ما كانت مستقلة في قراراتها ولا تنتظر إملاءات فوقية..

• **عنوان المقال:** «غليان جديد بسيدي إفني بعد اعتقال أفراد من جمعية أطاك».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** أخبر المقال عن اعتقال أربعة أشخاص عن جمعية «أطاك-المغرب» بسيدي إفني بعد اقتحام قوات الأمن لمنزل كانوا يتواجدون به. ويضيف أنه مباشرة بعد انتشار هذا الخبر، خرج أزيد من 300 متظاهر في مسيرة جابت أهم شوارع المدينة رافعة شعارات منددة بهذا الاعتقال.

• **عنوان المقال:** «اللجنة تنتظر الضوء الأخضر من الوزير الأول للبدء في أشغالها».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** أورد المقال معلومات حول تشكيل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني. وأخبر أن التوقيعات لتشكيل هذه اللجنة بلغت 270 توقيعاً من طرف مختلف الفرق البرلمانية. و يعطي الصحفي بعض المعلومات حول لجان التقصي البرلمانية التي شهدها المغرب من قبل.

• **عنوان المقال:** «المساء تنقل من سيدي إفني شهادات المعطوبين والجرحى».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** نقل الروبورتاج رواية بعض المتضررين وعائين جراح «السبت الأسود». و«الاعتداءات الهمجية» لقوات الأمن. وأشار إلى أن السكان مازالوا ينتظرون بفارغ الصبر وصول اللجنة البرلمانية ليعرضوا جراحهم عليها. وعرض المقال

شهادات، حيث قال أحد المتضررين إن «رجال الأمن جردوه من ملابسه كاملة وأجلسوه على العصا إلى أن انفجرت بواسيره في مؤخرته». ومن الشهادات ما أكدت أن أصحابها تعرضوا للسرقة والنهب من طرف رجال الأمن.

## 5. العلم

• **عنوان المقال:** «الوزير الأول: ما حصل بسيدي إيفني تعبير عن مطالب».

• **الجنس الصحفي:** خبر موضح.

• **المضمون:** يعرض المقال لتصريح أدلى به الوزير الأول عباس الفاسي للقناة الثانية المغربية أكد من خلاله أنه «لم تكن هناك نهائيا وبتاتا أية أحداث بسيدي إيفني».

وأضاف أن الأمر يتعلق بـ «تعبير عن بعض المطالب من طرف المعطلين بالمدينة».

ويؤكد المقال أن الوزير عباس الفاسي عبر عن «اعتزازه بالاستقرار الذي تعرفه هذه المناطق»، وأن السكان «يعيشون في طمأنينة».

• **عنوان المقال:** «هذا ما وقع في سيدي إيفني وشبه إجماع على عدم وجود قتلى».

• **الجنس الصحفي:** تعليق.

• **المضمون:** يوضح المقال صعوبة الحديث عن معطيات جاهزة بخصوص ما وقع بسيدي إيفني لأنه «لم تنجل الأمور بعد». غير أنه يؤكد في نفس الوقت أن «قوات الأمن حضرت بأعداد كبيرة جدا، وطوقت مدخل الميناء من الداخل والخارج»، ويضيف أن التدخل الأمني تميز بـ «عنف شديد»، وأن المحتجين لاذوا بالفرار. ويبرز المقال أن قناة «الجزيرة» «ضخمت الأمر كعادتها». بعد إعلانها عن مقتل ما بين أربعة وثمانية مواطنين. ويضيف المقال إن كاتب فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بإيفني صرح للجريدة بمقتل شخصين دون أن يكشف على هويتهما.

• **عنوان المقال:** «الحياة تعود إلى طبيعتها في سيدي إيفني».

• **الجنس الصحفي:** تعليق.

• **المضمون:** يخبر المقال بعودة الحياة إلى طبيعتها يوم التاسع من يونيو 2008 بمدينة إيفني. وأضاف أن الميناء بدأ يشهد حركته العادية. وأكد أن المركز المغربي لحقوق الإنسان تراجع على ما نشره من معلومات قاضية بسقوط قتيلين في أحداث سيدي إيفني. وأوضح أن سبب الحديث عن ضحايا يعود بالأساس إلى هروب بعض

الشبان إلى الجبال المجاورة للمدينة مما أدى إلى إطلاق بعض الإشاعات عن القتل، وهو الذي ينفيه المقال بشكل قاطع. أبرز المقال الشبان الفارين إلى الجبال قاموا بذلك بعدما « صدرت معلومات تطالبهم بذلك ».

• **عنوان المقال:** « أحداث سيدي إفني بمجلس النواب ».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** عرض المقال لمداخلة وزير الداخلية بمجلس النواب في معرض رده على أسئلة النواب الخاصة بأحداث سيدي إفني. ويؤكد المقال، استنادا إلى مداخلة وزير الداخلية، على كون التدخل جاء بعد استنفاد جميع وسائل الحوار مع المحتجين الذين استمروا في حركتهم الاحتجاجية « المخلة بالنظام العام ». ويضيف أن المحتجين « دفعوا بعائلاتهم إلى النزول للشارع عشية التدخل لثني القوات العمومية عن القيام بعملها ».

ويضيف المقال أنه لا وجود لقتلى وأن الأمر يتعلق بـ 28 جريح في صفوف قوات الأمن و20 في صفوف المتظاهرين، وأنه ليست هناك أية شكاية رسمية تفيد بوجود حالات اغتصاب.

• **عنوان المقال:** « درس سيدي إفني ».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (افتتاحية).

• **المضمون:** أشار المقال إلى أن ما وقع بسيدي إفني كان « مؤلما » وأن « العنف مرفوض تماما مهما كانت هوية الجهة التي تبادر إليه ». وأضاف أن الحركة المطالبة تكتسي خطورة بالغة جدا إذا خرجت عن إطار الشرعية.

## 6. الصباح

• **عنوان المقال:** « مروحيات تحلق فوق مدينة سيدي إفني و32 جريحا ومصابون فضلوا الهروب إلى الجبال تجنبا للاعتقال ».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** أبرز المقال أن عددا من المروحيات حلقت فوق سيدي إفني يوم الأحد 8 يونيو 2008، وذلك بعد يوم من « المواجهات بين السكان وقوات الأمن التي تدخلت لفض اعتصام دام أسبوعا ». وحسب مصادر الصباح، فإن التدخل الأمني الذي تم يوم « السبت 7 يونيو على الساعة السادسة صباحا » عرف تدخل ما بين 3 000 و4 000 رجل أمن. كما يبرز أن هذا التدخل خلف ما يزيد عن « 32 جريح من بينهم حالتين خطيرتين. أما عدد المعتقلين، فيخبر المقال أنه بلغ 200 حالة اعتقال، عشرون منهم سيمثلون أمام القضاء باعتبارهم « متورطين في

الأحداث». ويضيف أن العشرات من السكان المتظاهرين لجؤوا إلى الجبال مخافة الاعتقال. وذكرت مصادر الصباح أن التدخل الأمني كان «وحشياً»، واستعملت فيه «القنابل المسيلة للدموع والرصاص». وما يؤكد استعمال الرصاص هو كشف مجموعة من الأطفال للجريدة عن الخراطيش المستعملة. وأكدت الجريدة أن «الهجوم لم يميز بين الحوامل أو الفتيات أو الشيوخ والمسنين والنساء والرجال»، مضيفاً أن السكان تعرضوا «للضرب والإهانات المختلفة» أثناء اقتحام بيوتهم، و«مازلت الجروح والرضوض على أجسامهم» وقت كتابة المقال.

• **عنوان المقال:** «السيبة».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي (افتتاحية).

• **المضمون:** اعتبر كاتب المقال أن الحركات الاحتجاجية سقطت في «قلب الاتهامات بالشغب والفوضى بمدينة سيدي إفني». ويذكر أن المحتجين «أضرموا النار ورشقوا رجال الأمن بالحجارة الشيء الذي يبرز أن الحركات الاحتجاجية في المغرب صارت «تحن إلى عهد السيبة ونشر الفتنة في المدن»، وترغب في «شل الاقتصاد الوطني»، وذلك ضد «قيم المواطنة». ويضيف محرر المقال أن «حزم قوات الأمن مطلوب لتفادي تكرار ما وقع». وهو ما يعني أن السلطات لم تتدخل بالنجاعة والعنف الكافيين من أجل منع المحتجين عن الاعتصام. وأضاف أنه من المفروض على الدولة منع «الفوضى»، كما هو مفروض عليها «مواجهة الجمعيات التي تحرض العاطلين على العنف وتنتعش بالشغب».

• **عنوان المقال:** «اعتقالات جديدة وبحث عن فارين في أحداث سيدي إفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** أخبر المقال أنه تم إلقاء القبض على المدعو «الحلاوي» يوم الأحد 8 يونيو، وهو المتهم بـ «المساهمة في إضرام النار بسيارة قائد سيدي إفني». ومن جهة أخرى يضيف أن الهدوء عاد إلى المدينة «بشكل تام» وذلك على عكس ما أخبرت به بعض المنابر الإعلامية والمصادر الحقوقية. كما أخبر المقال أنه تم طرد صحفيين من المدينة (من جريدة المساء)، كانا يقومان بتغطية الوقائع، بعد اتهامهما بالتحريض على الشغب إثر «طلبهما للسكان بالتظاهر في الشارع من أجل النقاط الصور». وأشارت الصباح إلى أن الصحفيين ينتميان إلى جريدة «دأبت على فبركة الصور في أكثر من مناسبة». وفي الأخير يبرز المقال أنه تم الترخيص للقنوات التلفازية التي حلت بالمدينة للقيام بالإعداد لاستطلاعاتها، وذلك «دون تدخل أو توجيه».

• **عنوان المقال:** «سيدي إفني... دولة صاغرة أمام القبيلة».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** رأى صاحب المقال أن الاحتجاجات تحولت في سيدي إفني إلى «احتجاز لعصب الإنتاج وتعطيل لجيوب الآخرين». وبالتالي فهو يوضح أنه صار من الصعب تحديد من أجرم في حق من؟ «هل المدينة التي لا توفر الشغل لشبابها أم الشباب الذي لا يحافظ للمدينة على هدوئها؟». ويضيف الصحفي أن الإشكال يكمن في كون الحق في الشغل قد تحول إلى «مطلب سياسي لا اجتماعي»، وهو الشيء الذي جعل الاحتجاج، حسب الصحفي، يتحول إلى «ابتزاز لسيادة الدولة وهبتها». ومن جهة أخرى يؤكد الصحفي أن «هراوات قوات الأمن جرفت كل من وجدته أمامها» وذلك لترصد أولئك المتظاهرين الذين «اعتقلوا عصب الاقتصاد لمدة أسبوع كامل».

• **عنوان المقال:** «سيدي إفني... ليلة القبض على المدينة».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** يعرض المقال لأهم الأسباب التي مهدت لأحداث سيدي إفني. ويذكر بالسبب المباشر، أي سحب قرعة عمل ثمانية معطلين من أصل ألفين من المتبارين. الشيء الذي اعتبره الصحفي أمرا من الطبيعي أن يثير حفيظة «جيوش عاطلة». ويوضح المقال أن الحوار بين السلطات والمعتمدين كان قد فشل بسبب رفض العاطلين لكل الوساطات مما أدى إلى «تحول المدينة إلى مخفر كبير للشرطة». غير أن المداهمات والاعتقالات التي بلغت «180 اعتقالا» كانت، حسب صاحب المقال، «نتيجة طبيعية لوضع اقتصادي واجتماعي متدهور».

• **عنوان المقال:** «هدوء نسبي في إفني بعد أسبوع من العاصفة».

• **الجنس الصحفي:** روبرتاج.

• **المضمون:** أشار المقال أن ملامح «الحصار» المضروب على المدينة بدأت تتبدد بعد تقلص عدد قوات الأمن المرابطة بالمدينة. وأضاف أنه، إلى حدود تاريخ كتابة المقال، مازالت بعض الأحياء الرئيسية كبولعلام، البرابر، ولالة مريم، محاصرة من طرف قوات الأمن. كما تحدث عن المقال أن المدارس التي تحولت إلى «مراقد لرجال لأمن»، كما أن الخوف والرعب حالا دون اجتياز مجموعة من التلاميذ لامتحاناتهم السنوية.

• **عنوان المقال:** «غموض قانوني يلف لجنة التقصي في أحداث إفني».

• **الجنس الصحفي:** مقال رأي.

• **المضمون:** أخبر المقال أن مجلس النواب اعترم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني. وحسب الصحفية، فإن مسار تشكيل اللجنة سيكون طويلا وقد يصل إلى «الطريق المسدود» نظرا لإعلان وزير الداخلية عن إحالة عشرة

متهمين على القضاء، مما قد يفقد اللجنة قانونيتها. وترى الصحفية أن مبادرة تشكيل اللجنة البرلمانية تبقى إيجابية، إلا أن توقيت الإعلان عنها يخفي وجود «خلفية سياسية» بالنظر إلى كون بعض «المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان بسيدي إفني هم من العيار الثقيل، ويحتاجون إلى جهة قوية لمجابهتهم» بدلا عن لجنة نيابية.

• **عنوان المقال:** «والي أكادير وعامل تيزنيت يرفضان الامتثال للجنة التقصي».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** ورد في المقال أن كلا من والي جهة سوس، ماسة، درعة وعامل أكادير، وعامل تيزنيت، ووالي الأمن في أكادير، رفضوا الخضوع إلى قرار اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بسيدي إفني القاضي بالاستماع لهم انفراديا. وفضلوا بالتالي الاستماع لهم جماعيا لكونهم «غير متهمين».

• **عنوان المقال:** «الصباح تنشر تصريحات مسؤولين أمنيين حول أحداث سيدي

إفني».

• **الجنس الصحفي:** تقرير إخباري.

• **المضمون:** حمل المقال علامة «انفراد صحفي»، ويؤكد أن الأمر يتعلق بتصريحات مسؤولي الأمن للجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول أحداث سيدي إفني. هذه التصريحات عبارة عن إجابات كانت قد دونت على محاضر اللجنة، تؤكد الجريدة أنها حصلت على نسخة من بعضها. وتؤكد تصريحات الأمنيين في هذا المقال أن القوات العمومية كانت تتوجه إلى الميناء حين اعترضت سبيلها «المتاريس والحجارة» الشيء الذي أدى إلى تدخلها بالمدينة. ويحمل الأمنيون المسؤولية للسكرتارية المحلية، التي كانت تتلقى دعما ماديا من مصادر داخل وخارج المدينة. وأضافوا أن عدد رجال الأمن كان هو 1 400، وأن مجموعة من «المشغبين» كانوا يخططون مسبقا لـ «انفلات أمني».

## في الصحافة المكتوبة باللغة الفرنسية

Les événements de sidi Ifni ont défrayé la chronique. La presse s'est emparée de ces événements qui ont fait l'actualité, et le citoyen marocain s'est retrouvé submergé par toutes sortes d'information.

Aujourd'hui, une question s'impose : le citoyen marocain a-t-il été bien informé de ce qui s'est passé réellement à Sidi Ifni ou a-t-il été victime de surinformation et par conséquent de désinformation ?

Il n'est pas question de juger de la qualité du traitement journalistique, ou encore d'octroyer les bons et mauvais points.

Dans le présent travail nous nous sommes penché sur la manière dont la presse a traité les événements de Sidi Ifni.

Ainsi, par la lecture des articles et les faits avérés, il s'est avéré nécessaire de se poser des questions :

La presse marocaine a-t-elle rempli sa fonction qui est d'informer le citoyen ? La déontologie et le professionnalisme ont-ils pris le dessus sur le sensationnel ? Pour répondre à ces deux questions fondamentales, il faudra encore une fois répondre aux questions suivantes, notamment :

Comment la presse a-t-elle assuré le suivi ? Est-ce que tous les genres journalistiques ont été mis au service de l'information ? Est-ce qu'il y a eu une information commune ou divergences voir même des contradictions dans les divers supports médiatiques ?

Nous nous intéresserons ensuite à un autre aspect d'une importance majeure : la titraille. Est-ce que les événements de Sidi Ifni ont été titrés de la même façon ou encore sont-ils restés fidèles au contenu des articles ou étaient-ils des titres mensongers favorisant le sensationnel et la propagande ?

Nous commencerons, dans un premier temps par la presse hebdomadaire et mensuelle pour nous intéresser ensuite à la presse quotidienne.

### 1. الصحافة الأسبوعية

#### La presse hebdomadaire

La presse hebdomadaire n'est pas bousculée par le temps et ne le subit pas autant que la presse quotidienne, en tout cas pas de la même façon. Ainsi la presse hebdomadaire semble avoir plus de recul, et peut se livrer plus à des analyses et à décortiquer l'événement. On peut imaginer que la presse hebdomadaire exploite tous les genres journalistiques à savoir l'enquête, la chronique, le reportage...

La presse hebdomadaire a-t-elle livré une analyse plus objective des événements de sidi Ifni ? A-t-elle mis en disposition de l'événement tous les genres journalistiques ?

#### • La vie économique

*Genre : opinion*

*Editorial* : l'auteur propose un autre regard sur les événements de Sidi Ifni (l'autorité a agi en toute légitimité, la population souffrait d'un malaise économique et social).



L'idée de l'éditorial est que les deux parties sont responsables des événements de Sidi Ifni et que par conséquent il faut sanctionner de part et d'autres. L'éditorialiste regrette que les chaînes publiques n'aient pas fait un réel travail journalistique pour créer un équilibre dans l'esprit du citoyen, ainsi l'erreur de l'Etat est d'abord une erreur de communication.

*Genre : information*

*Société/Analyse : Sidi Ifni : un mouvement social qui couvait depuis longtemps. Les événements de Sidi Ifni du 7 juin sont le résultat d'un mouvement qui a des revendications sociales et économiques. Dans l'attente des conclusions de la commission parlementaire, des associations font déjà état de dépassement et affirme qu'il n'y a pas eu de morts ni de viols d'ailleurs. Les dérapages policiers sont dénoncés sans entrave ni peur et ceci est considéré comme un fait nouveau. En appui, une interview d'un sociologue spécialiste des mouvements protestataires.*

*Vendredi 11 juillet*

*Genre : analyse*

*Politique/ Enquête : ce qui s'est réellement passé à Sidi Ifni le 7 juin. Les violences étaient partagées entre forces de l'ordre et habitants de la ville portuaire, des policiers fortement agressés par les protestataires ont sur réagi, ainsi des abus sont notés mais pas de viols avérés. Les rapports d'enquête ont commencé à livrer leurs secrets notamment le rapport de l'OMDH fondé sur le témoignage de 100 personnes de toutes les parties a semble t il eu plus de chance que celui de l'AMDH. C'est une enquête de deux pages que propose la vie économique et qui prend en compte les résultats des rapports d'enquête. L'enquête est soutenue par un encadré chronologie.*

#### • **Tel quel**

*Du 14 au 20 juin 2008*

*Genre : commentaire*

*Focus : Entre info et intox : Emeutes à la marocaine. Un article de deux pages qui revient sur la surenchère et la propagande ainsi que sur le carton rouge de al jazzera. Les affrontements entre les forces de l'ordre et des manifestants à Sidi Ifni ont été l'occasion d'une bataille médiatique entre les autorités et les militants de la ville. Les uns minimisant la brutalité policière et les autres annonçant des morts. 5 photos sont à l'appui : des photos du port et des pertes, de violation de domicile, jets de pierre...*

*Du 21 au 27 juin*

*Genre : information*

*Le PJD à la page. Une délégation menée par Mustafa Ramid a été dépêchée à Sidi Ifni, c'est une ville qui a été victime d'une punition collective mais les cas de décès et de viols auraient été imaginaires.*

*Du 28 juin au 4 juillet*

*Genre : information*

*Enquête en cours. Après que le PJD ait été le premier parti politique à envoyer une délégation à Sidi Ifni et à d'affirmer l'inexistence de cas de décès et de viols, l'enquête de la commission parlementaire est en cours et s'engage à n'exclure aucun niveau de responsabilité.*

*Du 5 au 11 juillet*

*Genre : information*

Sidi Ifni : premier bilan. Les incidents de Sidi Ifni ont fait l'objet d'un rapport de l'OMDH. Pas de mort mais des preuves d'agression et de matraquage en plus d'humiliations. La commission d'enquête parlementaire, quand à elle n'a pas toujours livré son rapport.

*Du 12 au 18 juillet*

*Genre : opinion*

*Editorial* : Gros ratage. Les manifestants de Sidi Ifni étaient dans leur tort, Al Jazeera aussi... mais l'Etat a fait pire qu'eux. L'intervention des services de l'ordre pour débloquent le port était légitime mais elle a connu des dérapages. Al Jazeera a commis une erreur et sa position est indéfendable mais la réaction de l'Etat vis-à-vis de la chaîne qatarie est aussi indéfendable.

*Du 12 au 18 juillet*

*Genre : information*

La semaine du Maroc Deux procès et une enquête. Il s'agit du procès de Hassan Rachidi directeur d'Al Jazeera et de Brahim Sbaällil, membre du CMDH. Pour l'enquête c'est de commission parlementaire que l'on parle.

#### • **Maroc hebdo**

*Du 13 au 19 juin*

*Genre : opinion*

*Editorial* : Sidi Ifni : bidonnez, bidonnez... (il est regrettable de constater Al Jazeera, plus on noircit le tableau social marocain, plus on a de l'audimat). Revient sur les déclarations des forces de l'ordre qui sont à prendre ou à laisser sans naïveté excessive, ni suspicion malade. Les habitants de Sidi Ifni sont des citoyens qui ont leur part problèmes économiques et sociaux à l'image de tout le pays. Ils ont le droit de manifester et de bénéficier d'une couverture médiatique en bonne et due forme. Ainsi se termine cet édito qui est Revenu sur les dérapages de la presse écrite annonçant des morts + l'affaire Al Jazeera. Finalement, la déontologie et le professionnalisme ont manqué.

*Du 13 au 19 juin*

*Genre : analyse*

Affrontement entre les chômeurs et les forces de l'ordre : Que s'est-il passé à Sidi Ifni ? Ce sont trois pages que propose Maroc hebdo pour comprendre ce qui s'est réellement passé. C'est le clientélisme qui aurait été à l'origine de ces malheureux événements. Les morts annoncés par Al Jazeera ont fait objet d'un encadré « intox ».

*Du 20 au 26 juin*

*Genre : information*

Les députés du PJD enquêtent à Sidi Ifni. Il n'y a pas eu de morts (brèves).

*Du 27 au 3 juillet*

*Genre : information*

Incidents de Sidi Ifni : une commission parlementaire enquête.

*Du 4 au 10 juillet*

*Genre : opinion*

Sidi Ifni (2) : faut-il chasser Al Jazeera ? Al Jazeera est ainsi prise en flagrant délit d'instrumentalisation d'un fait social. La chaîne de « propagande » avait annoncé des morts sans vérification alors une question se pose ou plutôt s'impose : faut-il chasser la chaîne qatarie surtout qu'elle n'est pas à son premier dérapage.

*Du 4 au 10 juillet*

*Genre : analyse*

Qui veut déstabiliser le Maroc ? Les incidents de Sidi Ifni, revendications sociales ou manipulation politique. Ce sont quatre pages que propose Maroc hebdo pour défendre la thèse suivante : les événements de sidi ont été artificiellement gonflés. La crise sociale a été attisée pour générer des dynamiques relevant de la culture de l'émeute. Le sensationnalisme dont a fait preuve la chaîne qatarie a été condamnée.

### • **La gazette du Maroc**

*Du 13 au 19 juin*

*Genre : commentaire*

Le ver dans le fruit. L'hebdomadaire consacre deux pages aux événements de Sidi Ifni. Un décryptage de l'événement proposé par ce journal. Les événements de la ville phare des Ba Amrane seraient dans le prolongement de ce qui s'est passé en 2005 et la réponse sécuritaire ne résout rien. Explique les événements de Sidi Ifni par le manque d'infrastructure ainsi que le désintérêt des autorités face aux besoins de la population. Responsabilise l'Etat, et criminalise Al Jazeera pour sa diffusion de fausses informations, le non professionnalisme de la chaîne est pointé du doigt, son procédé aurait manqué de rigueur.

*Du 20 au 26 juin*

*Genre : information /analyse*

Une commission d'enquête parlementaire, des enquêtes des associations de droits de l'homme et une enquête interne des services, le Maroc a bien réagi. Mais faut-il élever les émeutiers au statut de héros ? La réponse arrive de si tôt et c'est non, on ne peut relever des émeutiers au rang d'héros, mais les forces de l'ordre ont mal réagi et ont surtout agi en dehors la loi.

### • **La vérité**

*Du 13 au 19 juin*

*Genre : commentaire*

Le Maroc exige d'Al Jazeera des excuses. Une page consacrée à l'affaire Al Jazeera et rapporte les propos tenus par le ministre de la communication et du ministre de l'Intérieur.

La vérité du même jour titre dans un autre article d'une page dans la rubrique Balisage : le chômage protestataire. Dans cet article, le chômage est mis en cause et est tenu responsable des événements de Sidi Ifni. Le chômage serait le déclencheur, le catalyseur de cette crise.

*Du 13 au 19 juin*

*Genre : commentaire*

Al ahdath al maghribiya et les incidents de Sidi Ifni : reprend les informations relayées par al ahdath pour enfin dire dans la chute que al ahdath s'est rétracté en s'excusant de ses lecteurs au sujet des morts.

*Du vendredi au 26 juin*

*Genre : commentaire*

Faut-il prendre Hassan Rachidi ? Affaire Al Jazeera, article qui reprend le communiqué de la Map et les déclarations de Rachidi à l'AFP.

*Du 27 juin au 3 juillet*

*Genre : commentaire*

Map : Les otages du chantage. La logique de pression et de chantage exercée par une chaîne publique comme « Al Jazeera » contre le Maroc est inacceptable.

### • **Le journal hebdo**

Les événements de Sidi Ifni ont fait l'actualité et ont occupé deux bonnes pages du journal hebdo du 14 au 20 juin.

## 2. الصحافة اليومية

### **La presse quotidienne**

La presse quotidienne a assuré le suivi des événements de Sidi Ifni, une presse qui au fil des jours se voyait contrainte à apporter plus de détails des événements, plus d'explications et qui est même des fois aller à démentir et à se rétracter face à certaines informations publiées sous la pression du temps.

A la recherche du scoop, la presse quotidienne a consacré les pages de son actualité aux événements de Sidi Ifni, appelé tristes événements également ou encore émeutes, incidents... chacun y est allé du sien et les nuances semblent une prise de position des fois.

La presse quotidienne s'est vue ainsi contrainte de fournir plus d'espaces aux événements qui ont bousculé l'actualité, ainsi elle prenait du recul des fois et proposait des pages analyses ou encore décryptage.

### • **L'Opinion**

*Lundi 9 juin*

*Genre : analyse*

Les morts de Sidi Ifni étaient imaginaires : le directeur du bureau d'Al Jazeera à rabat entendu par la police. Un article qui explique les raisons pour lesquelles la situation à Sidi Ifni s'est dégradée. Des « protestataires » qui aurait été instrumentalisés ont causé des dommages économiques. Face à cette situation les forces de l'ordre ont été contraintes d'intervenir afin de lever le blocus sur le port.

*Mardi 10 juin*

*Genre : information*

Retour au calme à Sidi Ifni. Après une nuit mouvementée, retour au calme...s'appuie sur des sources locales et sur l'AFP.

*Mercredi 11 juin*

*Genre : information/commentaire*

Le Maroc exige de la chaîne Al Jazeera des excuses. Un article qui rapporte les paroles du ministre de la communication Khalid Naciri tenu dans un entretien à 2M.

*Vendredi 13 juin*

*Genre : information*

La une : commission d'enquête parlementaire sur les événements de Sidi Ifni.

*Vendredi 13 juin*

*Genre : commentaire/information*

M Chakib Benmoussa s'exprime sur les incidents de Sidi Ifni. « L'œuvre de quelques exaltés montée en épingle par des milieux viscéralement hostiles au Maroc ».

Des dégâts matériels estimés à 600 000 Dhs. Article qui fait l'état des lieux. Flash back, il revient sur le tirage au sort qui aurait provoqué ces événements+dégâts. Un article qui revient sur les propos tenus par le ministre de l'Intérieur.

*Jeudi 26 juin*

*Genre : information*

Incidents de Sidi Ifni : la commission parlementaire convoquera toutes personnes susceptibles de l'éclairer. Un article qui comporte également les noms des 15 membres composant cette commission.

*30 juin*

*Genre : information*

Incidents de Sidi Ifni. M Nourredine Moudian, président de la commission parlementaire d'enquête. Toutes les personnes auditionnées sur les incidents de Sidi Ifni ont pleinement coopéré.

## • **Le Matin**

*8 juin*

*Genre : opinion*

*Editorial* : Al Jazeera ou le syndrome de chaîne de propagande. Un éditorial consacré à l'affaire Al Jazeera, déplore son manque de professionnalisme et surtout traque Al Jazeera de machine de propagande.

*Page 2* : Suite Al Jazeera où la pari éternel de la désinformation.

L'auteur de l'article explique qu'il ne s'agit pas de donner de leçons de journalisme mais que le strict minimum est de vérifier l'information, de la recouper avant de la diffuser au grand public.

*Le 10 juin*

*Genre : opinion*

Edito « la une ». Sidi Ifni, l'Etat et la liberté. L'intervention des forces de l'ordre est légitime, elle a respecté strictement la consigne de l'intervention pacifique.

*Le Mardi 13 juin**Genre : information*

Une commission d'enquête parlementaire en vue. Les élus de la nation iront sur place pour tirer les choses au clair : la constitution d'une commission d'enquête s'impose dans une ambiance où les versions de faits se multiplient ainsi que les rumeurs et les contradictions.

*Le Mardi 13 juin**Genre : information/commentaire*

Les forces de l'ordre ne sont intervenues qu'après épuisement de tous les moyens. Sous titre : les agissements ont engendré des dégâts matériels très importants estimés à 600 million de centimes. Donne la parole au ministre de l'intérieur.

*Le 19 juin**Genre : opinion*

*Editorial* : combattre l'imposture. C'est d'une crise grave d'éthiques sociale, de responsabilité et de civisme. Revient sur le traitement des événements de Sidi Ifni, l'affaire el jazeera...

*Le 25 juin**Genre : information*

La commission d'enquête arrête son programme de travail. Les députés membres tiennent au secret de l'instruction.

*Le 30 juin**Genre : commentaire*

La vérité sur des incidents téléguidés : comment de simples revendications sociales se transforment en crise. Sont mis en cause le secrétariat local des ait baâmrane et certains membres de la société civile, partis politiques ou encore l'association des chômeurs et ATTAC...

Un article qui démontre également que les cas de viols sont une information non démontrées puisque les déplacements des forces de l'ordre se faisaient en groupe, et par conséquent il semble inimaginable qu'il y ait des dérapages de ce genre. Les cas de pillage ne seraient pas également à l'ordre du jour puisque le commissariat n'a enregistré aucune plainte de ce genre.

**• Aujourd'hui le Maroc***9 juin**Genre : commentaire*

Les violentes émeutes de Sidi Ifni n'ont pas fait de victimes mortelles. Chapeau : la vie a repris son cours normal à Sidi Ifni, après l'intervention, samedi, des forces de l'ordre qui ont réussi à lever le blocus qui a paralysé le port maritime de la ville depuis le 30 mai dernier. Cette intervention n'a fait aucune victime mortelle.

« Le malaise social des jeunes diplômés chômeurs a été instrumentalisé à des fins bassement politicienne ». l'article rapporte également un démenti sur des présupposés viols, et relate les faits. Des jets de pierres, une voiture du caïd saccagé et les forces de l'ordre contraint à rétablir le calme.

*Du 13 au 15 juin*

*Genre : information/ commentaire*

La constitution d'une commission d'enquête parlementaire. La chambre des représentants a annoncé mercredi sa décision de créer une commission d'enquête parlementaire pour faire la lumière sur les événements qui ont secoué la ville le 7 juin dernier.

Dans une autre page du même jour, un entretien avec Mustapha Mansouri président de la chambre des représentants. « Nous voulons savoir ce qui s'est réellement passé ». Un entretien qui explique l'initiative parlementaire d'engager une enquête sur cette affaire.

*16 juin*

*Genre : commentaire*

A été consacré aux événements de Sidi Ifni. Un éditorial qui juge bonne la décision de la création d'une commission parlementaire, mais il s'agit également de plusieurs interrogations que l'on résume dans ce qui suit : les revendications aussi légitimes soit elles devront elles se terminer dans la violence ? la disproportion de l'intervention des services de l'ordre a été sujet d'interrogations également, et enfin est ce que le moindre accrochage avec les services de l'ordre devra revêtir la forme de drame national.

*Mercredi 18 juin*

*Genre : information*

La délégation du PJD affirme qu'il n'y a pas eu de morts ou de viols. Le PJD qui est le 1<sup>er</sup> parti à dépêcher une délégation sur place a démenti catégoriquement des cas de viols ou de morts.

*Mercredi 25 juin*

*Genre : information*

Dans un article de la MAP titre : Al Jazeera recherchait des dépouilles de morts fictifs. La logique de pression et de chantage exercée par une chaîne publique comme Al Jazeera contre le Maroc est inacceptable. L'auteur de l'article revient sur la faute professionnelle commise par Al Jazeera et dénote une mauvaise fois de son directeur.

*Jeudi 26 juin*

*Genre : commentaire*

La commission d'enquête s'engage à n'exclure aucun niveau de responsabilité. La commission d'enquête parlementaire sur les incidents de Sidi Ifni, formée le 18 juin, précédera à l'audition à partir de samedi prochain de tous les responsables régionaux.

*Lundi 30 juin*

*Genre : information*

La commission parlementaire d'enquête donne la parole aux habitants de la ville. Après avoir auditionné les hauts responsables concernés par la gestion territoriale, la commission d'enquête s'est déplacée à Sidi Ifni où elle va écouter la population.

#### • **Libération**

*Lundi 9 juin*

*Genre : commentaire*

Les incidents de Sidi Ifni s'invitent à la chambre des représentants. Article revient sur l'origine des services de l'ordre, le discours tenu par le ministre de l'Intérieur, ainsi que la commission d'enquête constituée par le parlement, et la constitution d'une autre équipe par l'OMDH soutenue par la FIDH.

*9 juin*

*Genre : commentaire*

Société: la grogne des Ait Baâmrane. Les services de l'ordre endosse la responsabilité dans ce qui s'est passé à Sidi Ifni : blessures, arrestations et actes de pillages sont les résultats du samedi noir à Sidi Ifni. L'article évoque les présumés morts : « officiellement, il n'y en a pas eu mais...la ville vit dans la peur et la méfiance »

*Mardi 10 juin*

*Genre : analyse*

Le gouvernement el Fassi à l'épreuve d'une colère populaire. Les hommes politiques s'accordent à dire que la crise de Sidi Ifni est légitime mais pas exceptionnelle. L'argument géographique revient très souvent. Il ne faut pas sur estimer ce qui s'est passer sans pour autant le sous estimer.

*Mardi 17 juin*

*Genre : information/ commentaire*

Un article qui reprend les événements à partir du 6 juin, les caravanes de solidarité, l'affaire Al Jazeera pour ensuite parler des rumeurs et infos contradictoires. La sauvagerie de la matraque est pointée, et pour aller au delà des rumeurs, la commission d'enquête parlementaire a été mise en place.

*Mercredi 18 juin*

*Genre : information/commentaire*

Les ait Baâmrane, grandeur et décadence d'une confédération. Toute une page qui propose une autre lecture des événements, une lecture différente mais originale, elle s'intéresse aux habitants de Sidi Ifni et à leur histoire.

*Jeudi 19 juin*

*Genre : information/commentaire*

En haut de la page, caravane de solidarité avec les ait Baâmrane. Organisation d'une caravane de solidarité, une initiative des acteurs associatifs, politiques et syndicaux.

*Le ventre de la même page* est occupé par un autre article titré : Sidi Ifni entre le sécuritaire et le politique. Il s'agit de se demander où s'est arrêté l'aspect sécuritaire de l'intervention policière et où a commencé le politique ?

*En bas de page* un autre article titré : la révolte des jeunes. Il s'agit de rapporter ce qui est venu dans le communiqué des acteurs politiques, syndicaux et associatifs de Laâyoune et qui dénoncent les interventions « sauvages » des services de l'ordre.

*Samedi/dimanche 21/21 juin*

*Genre : commentaire*

Les remous de Sidi Ifni. Relève les dérives des services de sécurité qui ont accompagné les événements de Sidi Ifni notamment : les vols.



*Jeudi 26 juin*

*Genre : information*

Enquête sur les incidents de Sidi Ifni : la commission parlementaire établit son plan d'action. Ainsi l'audition et le constat seront les principaux instruments mis en avant.

*Samedi 28-29 juin*

*Genre : information/commentaire*

A Sidi Ifni la protestation s'organise. Chakib Benmoussa auditionné, les associations qui n'ont pas attendu pour mener leurs propres enquêtes ainsi que les détails de l'arrestation de Sbaâllil raconté par son épouse.

*Lundi 30 juin*

*Genre : information/commentaire*

Le retour des années de plomb au Maroc ? Déploie l'intervention policière et rapporte les revendications des signataires d'un appel lancé par une association.

*Mardi 1<sup>er</sup> juillet*

*Genre : opinion*

Sidi Ifni, un 30 juin pas comme les autres. Commémoration de la journée marquant la récupération de Sidi Ifni en 1969 était plutôt froide, cela coïncidait avec la présence de la commission parlementaire.

• **Le soir**

*Lundi 9 juin*

*Genre : opinion*

*Une* : Émeutes urbaines : ce qui s'est vraiment passé à Sidi Ifni. Des centaines de blessés, des habitants réfugiés dans la montagne, une ville assiégée... chronique d'un week end sous haute tension. Article accompagné de photos dites inédites : des dizaines de tonnes de poisson ont pourri au port de la ville. Rappelées au renfort, les forces de sécurité n'ont pas encore quitté Sidi Ifni.

*Dans la page politique (4)* : les émeutes de Sidi Ifni n'ont pas fait de victimes selon le gouvernement. La ville, elle, reste assiégée par des milliers de forces de l'ordre. Un article qui donne la parole à une source au ministère de l'intérieur, pour donner la parole tout de suite après à des acteurs associatifs à Sidi Ifni et qui pour eux la réalité est tout autre.

*Mardi 10 juin*

*Genre : opinion*

Notre opinion a été réservée pour l'arrestation du journaliste et du photo reporter de Al Massae, arbitrairement arrêté alors qu'ils faisaient la couverture des événements de Sidi Ifni. L'auteur s'interroge sur le décalage entre le discours officiel sur les droits de l'homme et les mentalités des hommes en uniformes.

*Mardi 10 juin*

*Genre : information/commentaire*

*Presse*. Sidi Ifni s'embrase, pendez les journalistes. s'agissant de la même affaire, Karim Selmaoui présente sa version des faits et accuse les agents de l'autorité d'avoir

saccagé leur matériels professionnels et leurs portables sans aucune raison, pour se demander enfin comment ces responsables puissent prétendre préserver l'ordre public.

*Vendredi 13 au 15 juin*

*Genre : information/commentaire*

Sidi Ifni : les explications de Chakib Benmoussa. Le ministre de l'Intérieur a justifié la réaction musclée des services de l'ordre et a nié l'existence de cas de viols et de vols. un article qui reprend la version du ministre de l'intérieur. Mais qui parle également des témoignages recueillis par l'AMDH et de l'OMDH qui compte lui emprunter le pas et aller sur place.

*Lundi 16 juin*

*Genre : information/commentaire*

Arbitrage : des femmes qui brandissaient des drapeaux et des portraits du Roi pousse L'auteur à évoquer l'arbitrage du roi qui est devenu un dernier recours en toute situation contre l'arbitraire.

*Mardi 17 juin*

*Genre : opinion*

Les ait Baâmrane manifestent à Paris. Les associations marocaines originaires des tribus des ait Baâmrane installés à Paris ont, une nouvelle fois, manifesté leur colère à quelques pas de l'ambassade du Maroc en France. Des manifestants qui appelleraient désormais à la démilitarisation de leur ville qui reste assiégée. Des manifestants qui condamnaient la répression policière.

*Mercredi 18 juin*

*Genre : opinion*

Commission d'enquête, mode d'emploi. Dans cet article il fallait répondre aux questions dans le chapeau : a quoi sert une commission d'enquête ? Comment fonctionne t-elle ? La commission chargée d'enquêter sur les événements de Sidi Ifni fera t elle mieux que les précédentes ? Des questions auxquelles l'auteur de l'article a répondu tout en revenant sur les commissions d'enquête sur le CIH et la CNSS, des commissions jugées décevantes. Un encadré est cependant consacré au PJD qui (anticipe).

*Toujours dans la page 3*, en bas cette fois ci. La Map répond à Al Jazeera, un article qui reprend des passages du texte de la Map tout en le commentant pour enfin dire que l'agence marocaine a violemment chargé la chaîne qatarie, elle s'en est même prise au qatar.

*Mardi 24 juin*

*Genre : commentaire*

Insolite : des Espagnols réclament l'autonomie de Sidi Ifni. C'est d'une étrange missive d'un syndicat espagnol envoyé au premier ministre marocain Abass El Fassi. Une lettre qui dénoncent les événements de Sidi Ifni et qui va même à réclamer l'autonomie de la ville et l'autogestion.

*27 juin*

*Genre : commentaire*

Les explications de Chakib Benmoussa. Benmoussa auditionné. Le wali de la région sous et le préfet de police de Tiznit ont également été entendus. Chakib Benmoussa a

répondu aux questions de la deuxième chambre, le ministre de l'intérieur est revenu en détails sur ce qui s'est passé, il s'est également montré coopératif et s'est déclaré prêt de fournir les données nécessaires pour la commission d'enquête.

*Page 2 :* dans l'édition il s'agissait également de commenter la création de la commission parlementaire et surtout de se demander jusqu'où irait cette commission ? Convoquera-t-elle les grands généraux qui ont nargué l'instance équité et réconciliation alors qu'elle bénéficiait de l'appui royal ? L'auteur n'a pas de réponse mais il s'agit dans son édition de poser la question et de douter.

*Lundi 30 juin*

*Page 3.* Sidi Ifni : Sbâa Ellile derrière les barreaux. Il a été le premier à parler des événements du 7 juin et a été arrêté jeudi après avoir donné une nouvelle conférence de presse. La commission d'enquête parlementaire, est, elle sur les lieux.

Journée de deuil ce lundi. La tension est toujours palpable à Sidi Ifni bien que les services de l'ordre dans leur quasi-totalité soient retirés de la ville.

### • *Al Bayane*

*Genre : opinion*

*La une :* Sidi Ifni a vécu un samedi très agité. 44 blessés et 20 arrestations, une information rapportée par l'AFP. L'article propose également un flash back, relate les événements : bras de fers entre des jeunes qui ont bloqué le port et les forces de l'ordre ce qui a donné suite aux rumeurs les plus folles et des fausses informations notamment de la chaîne Al Jazeera. Il a fallu attendre l'intervention du gouverneur de la province de Tiznit sur « al oula » pour comprendre.

*Lundi 9 juin*

*Genre : information*

Après l'intervention des services de l'ordre, retour à la normale du trafic maritime au port de Sidi Ifni. Des jeunes de Sidi Ifni ayant encerclé le port, mis le feu au véhicule d'un agent d'autorité. Les autorités locales étaient contraintes d'intervenir. Il s'agit dans cet article également d'un démenti catégorique aux informations rapportées par Al Jazeera. (Communiqué de la MAP).

*Mardi 10 juin*

*Genre : information*

*Brèves à la une :* Deux activistes sont toujours arrêtés. Les autorités auraient libérés 20 personnes arrêtées.

*Mercredi 11 juin*

*Genre : commentaire*

La chambre des conseillers s'empare des événements de Sidi Ifni. Le traitement sécuritaire est mis en accusation. C'est une brutalité injustifiée que dénonce l'auteur de l'article regroupant les propos de représentants de différents partis politiques notamment du PPS et USFP ou encore RNI.

Al Jazeera sur le banc des accusés.

*Jeudi 12 juin*

*Genre : information/commentaire*

*La une* en ouverture par A.B.L'OMDH et la FIDH enquêtent sur les événements de Sidi Ifni. Titre : faire la lumière sur les dérapages. Une commission présidée par la présidente de l'OMDH « Amina Bouayach ». Elle doit éclairer l'opinion publique sur ce qui s'est réellement passé à Sidi Ifni, elle prendra en compte toutes les parties.

*Vendredi 13 juin*

*Genre : commentaire*

Toute la *page Nation* est consacrée à la version du gouvernement des événements de Sidi Ifni. L'intervention des forces de l'ordre aurait lieu après épuisement de tous les moyens de dialogue. Un article accompagné de plusieurs illustrations :

1. Des séquelles de maltraitance visible sur le corps d'un citoyen. 2. Cette femme déclare que sa maison a été perquisitionnée de façon un peu musclée. 3. Une manifestation devant la préfecture de police de Sidi Ifni.

*Samedi 14-15 juin*

*Genre : information*

*La une*, dans le ventre. Al Jazeera et les événements de Sidi Ifni. Hassan Rachidi et Sbaâllil poursuivi en justice.

*Lundi 16 juin*

*Genre : information*

*La une* : encadré : retrait de l'accréditation au directeur du bureau de la chaîne Al Jazeera à Rabat.

*Mercredi 18 juin*

*Genre : information/commentaire*

*Une* : bas de page : en toute franchise a été consacré aux événements de Sidi Ifni : de Sefrou à Sidi Ifni. Les événements de Sidi Ifni n'ont pas été orchestrés mais c'est le résultat de la pauvreté.

*Jeudi 26 juin*

*Genre : information/commentaire*

La commission d'enquête parlementaire se structure, revient sur l'objectif de cette commission, qu'elle n'écartera pas toute personne susceptible de l'éclairer. Article qui comporte également le nom des membres de la commission d'enquête.

### • **L'économiste**

*Mardi 10 juin*

*Genre : opinion*

*Editorial*, info. La journaliste revient sur l'affaire Al Jazeera et la manipulation de l'image en général. Ainsi l'Etat a sa part de responsabilité, il ne doit en aucun cas censurer. « Il faut une organisation fluide et très libre de l'information de manière à ce que, lorsque la dramatisation se produit, elle ne soit pas la seule à occuper les antennes et l'esprit ».

نشرت جريدة الحياة بتاريخ 5-18 دجنبر 2008، عدد 37، رسالة مفتوحة من اللجنة المحلية لدعم معتقلي وضحايا أحداث سيدي إفني موجهة إلى السيد المحترم، عبد الواحد الراضي وزير العدل، تقول فيها:

« لقد كانت أغلبية ساكنة سيدي إفني، يوم 7 يونيو، ضحية اعتداءات بدنية ونفسية واتسمت بالقسوة وبالأشكال المهنية الحاطة من الكرامة الإنسانية. واتخذت أشكال التعذيب التي تجرمها الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية التي صادقت عليها بلادنا، والتي أدمجت مقتضياتها في التشريع الجنائي كالمادة 1-231 التي تنص صراحة على أن: « التعذيب يقصد به كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدي أو نفسي يرتكبه عمدا موظف عمومي أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه في حق شخص لتخويله ».

إن الهيئات المحلية الموقعة أسفله وانطلاقا من مسؤولياتها، وبعد مرور ستة أشهر على أحداث السبت الأسود والتي نلخص بعض مظاهرها من خلال المعاينة والمعطيات المتوفرة في:

- بداية مدهامة البيوت في أغلبية الأحياء على الساعة السابعة صباحا والسكانة أغلبيتها نيام.
- تعريض معظم المواطنين رجالا ونساء، شبابا وأطفالا من الذين صادفهم أفراد قوات الأمن لمختلف أنواع العنف والتعذيب.
- انتهاك حرمة البيوت بالقوة وإتلاف وسرقة ممتلكات المواطنين من طرف أفراد القوات العمومية.
- وقوع اعتداءات بالضرب والجرح أثناء الاعتقال قام بها أفراد من القوة العمومية في حق أشخاص لمجرد احتجاجهم على الإهانة والمطالبة ببيان أسباب المدهامة، وقد وصل عدد المحتجزين إلى 182 بينهم أطفال ونساء وشباب.
- حدوث اعتداءات تمس الحق في السلامة البدنية اتخذت أشكال التعذيب وقد ارتكبت في حق مواطنين عزل إما في منازلهم أو بمخفر الشرطة، حيث تم استهداف السلامة البدنية بأفعال متعمدة ألحقت بهم أضرارا بليغة.
- التنكيل بالمعتقلين وإهانتهم خاصة النساء اللائي تم تجريد أغلبن من الملابس في محاولة لاغتصابهن، واستعمال الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين العزل وذلك بشكل يتنافى وأبسط حقوق الإنسان.

إن الهيئات المحلية اختارت التوجه إليكم مباشرة، وبصفتكم وزير العدل، المنسق والمشرف على السياسة الجنائية، وأيضا بوصفكم المشرف على أعمال

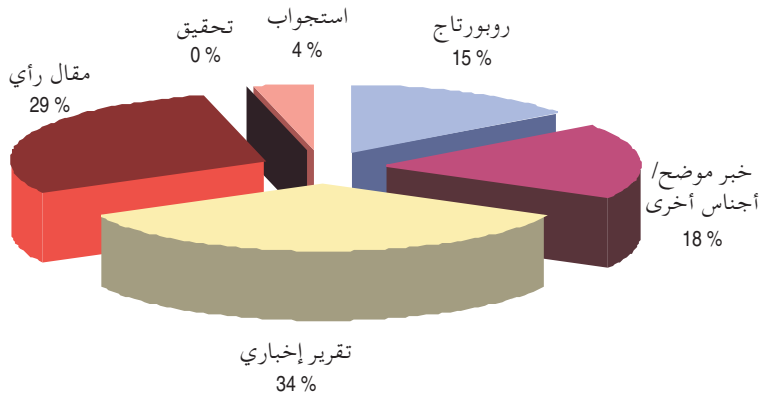
النيابة العامة، لفتح تحقيق قضائي نزيه بشأن ما حدث يوم السبت الأسود، وما حدث يوم 18 غشت 2008، وذلك من أجل إعمال آليات المساءلة، ولوضع حد للإفلات من العقاب، حتى لا يتكرر ما وقع بسيدي إفني بمناطق أخرى من المغرب. كما أننا لازلنا ننتظر نتائج البحث الإداري في شأن الأوامر التي بموجبها تم اقتحام المنازل، واستعمال العنف بكافة أشكاله، واستعمال الرصاص المطاطي، والغازات المسيلة للدموع المحرمة دولياً، وعرض التقرير الإداري لوزارة الداخلية على القضاء لتحديد المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

### عدد الأجناس الصحفية المستعملة في الصحافة اليومية

الأجناس الصحفية الصحف اليومية	مقال رأي	تقرير إخباري	خير موضح أجناس أخرى	روبرتاج	استجواب	تحقيق	المجموع
الاتحاد الاشتراكي	9	7	4	5	1	0	26
الجريدة الأولى	14	16	8	6	4	0	84
الأحداث المغربية	5	4	1	7	1	0	18
المساء	6	8	0	8	1	0	23
العلم	3	1	1	0	0	0	5
الصباح	4	4	0	1	0	0	9
L'Opinion	1	2	4	0	0	0	7
Le Matin	4	2	2	0	0	0	8
Aujourd'hui le Maroc	1	1	5	0	1	0	8
Libération	4	6	2	1	0	0	13
Le Soir	6	6	1	0	0	0	13
Al Bayane	2	4	4	0	0	0	10
L'Economiste	1	0	0	0	0	0	1
المجموع	53	61	32	28	8	0	182

## عدد الأجناس الصحفية المستعملة في الصحافة الأسبوعية

المجموع	تحقيق	استجواب	روبرتاج	خبر موضح أجناس أخرى	تقرير إخباري	مقال رأي	الأجناس الصحفية الصحف اليومية
3	1	0	0	0	1	1	La Vie Economique
6	0	0	0	4	1	1	Tel Quel
6	0	0	0	2	1	3	Maroc Hebdo
2	0	0	0	0	1	1	La Gazette du Maroc
5	0	0	0	1	3	1	La Vérité
1	0	0	0	0	1	0	Le Journal Hebdo
23	1	0	0	7	8	7	المجموع

نسبة مقارنة للأجناس الصحفية المستعملة  
في الصحافة المكتوبة باللغة العربية التي شملها التقرير

## قراءة في المقالات الملخصة ومدى احترامها لأخلاقيات وآداب المهنة

### 1. على مستوى الأجناس المستعملة

وظفت الصحافة المكتوبة أجناسا مختلفة في معالجتها لأحداث سيدي إفني، بدرجات متفاوتة بين المنابر. وشكلت صحافة التحري نسبة قليلة مقارنة مع الأجناس الأخرى، كما يلاحظ طغيان مقالات الرأي والتقارير والمقالات الإخبارية مقارنة مع الروبورتاجات والتحقيقات الصحفية والاستجوابات.

أ- **مقالات الرأي**: تم توظيف هذا الجنس الصحفي في جل المنابر الصحفية التي شملها التقرير سواء المكتوبة العربية والفرنسية يومية وأسبوعية، حزبية أو مستقلة وخاصة، حيث مثلت 1/3 المقالات المنشورة.

ومعلوم أن هذا الجنس وجد أصلا للتعبير عن موقف أو رأي، وبالتالي فهو يلزم موقعه أو الجريدة في حالة الافتتاحيات أو كلمة العدد، وهذا ما تجلى في المواقف المعبر عنها التي اختلفت بين ثلاثة اتجاهات:

• **اتجاه أول**، مال إلى تغليب رواية السكان المتضررين والجهات المحتجة بصفة عامة، بتحميل السلطات العمومية وحدها مسؤولية ما حدث دون إعطاء العناية لكل الخروقات مهما كان حجمها.

• **اتجاه ثان**، كان بمثابة ناطق باسم السلطات العمومية، اكتفى بنشر الرواية الرسمية والاختصار على إعادة نشر ما أوردت قصاصات وكالة المغرب العربي للأنباء، أو نشر تصريحات المسؤولين في المركز أو في المنطقة المعنية، مع التقليل من حجم الأحداث التي وقعت.

• **اتجاه ثالث**، أخذ موقفا وسطا، لم يقف عند الحقوق الاجتماعية للمحتجين، تناول الحقوق الاقتصادية التي تم المساس بها نتيجة الحركة الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة: منشآت ومؤسسات الدولة التي لحقها إما ضرر أو تخريب أو تلف من جراء الحركة ذاتها، فحمل هذا الاتجاه المسؤولية للدولة، وللجمعيات والأحزاب بصفة أساسية بحكم أن مسؤوليتها تظل قائمة في تأطير مثل هذه الحركات وفي استباق طرح المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية على الجهات المسؤولة وإيجاد المخارج الملائمة لها من خلال المؤسسات ذات الصلاحية.

ب- **الروبورتاجات**: كانت أكثر الأجناس استعمالا ضمن نوع ما يسمى بصحافة التحري أو الأجناس الراقية، لكن دون تمسك صارم بالمعايير المتعارف عليها في



هذا الجنس، حيث نجد تغطيات صحفية تقف منزلة وسطى بين التقرير الإخباري والروبورتاج، كما أن خطاب الصحفي موقع الروبورتاج كان في أحيان كثيرة يتماهي مع خطاب المحتجين اجتماعياً، لدرجة يختلط على القارئ ما إذا كان الموقف المعبر عنه هو للمتضررين أم للصحافي.

نشير إلى مسألة عدم التدقيق في توظيف المزدوجتين لتبيان أن الكلام لهذا المصدر أو ذاك وليس لصاحب المقال.

ربما تعلق الأمر أحياناً بأخطاء مطبعية غير مقصودة لكنها في هذه الحالات قد تغير وضع الصحيفة أو على الأقل الصحافي موقع المقال إزاء القضية المعالجة.

وفي حالات مكشوفة لم يتوان الصحافيون في تسريب موقفهم داخل المادة الصحفية أو تغليب رواية طرف على الآخر، دون مراعاة التوازن المطلوب من خلال الاختصار على نشر وجهة نظر الطرف وتغييب لآخر.

**ج - التحقيقات الصحفية:** شكلت قلة ضمن الأجناس الصحفية المستعملة في تغطية أحداث سيدي إفني، كانت أقرب إلى روبورتجات صحفية منها إلى تحقيقات، لاعتمادها على الوصف وليس التفسير والإثبات بالرجوع إلى أكثر من رواية للمواطنين، للمتظاهرين، للمسؤولين، للشهود... واستعمال أساليب المقارنة والحجة والدليل للوصول إلى الصورة/النتيجة التي تبدو من خلال المعطيات هي الأقرب إلى الحقيقة، فأسلوب التحقيق الصحفي، شبه بأساليب التحقيق القضائي والبحث العلمي، أسلوب يقتضي تنوع وسائل جمع القرائن، والتوضيحات، وصياغة فرضيات، وتمحيصها من أجل الاحتفاظ في النهاية، بوحدة منها قصد اقتراحها على القارئ باعتبارها تفسيراً لوضعية، وجواباً على السؤال أو الأسئلة المطروحة في البداية. هذا الأسلوب لم يعتمد في التحقيقات المستعملة.

**د - الاستجابات والتصريحات:** ملاحظات محدودة يمكن تسجيلها باعتبار أن للصحفي الحق في نشر أو عدم نشر الاستجابات أو التصريح حسب الفائدة التي ارتأها أو ارتأتها المؤسسة الصحفية التي يشتغل فيها، كما أن له الحق في اختيار صيغة الكتابة التي يراها ملائمة أو بحسب ما تقتضيه إكراهات النشر.

وعلى العموم، ما يلاحظ هو أن الاستجابات أو التصريحات المنجزة، الصحافي نقل أفكار المستجوب دون بذل أدنى مجهود لـ «انتزاع» معلومات قد لا يرغب في إثارتها وبالتالي تبيان نصف الحقيقة فقط.

**هـ - التقارير الإخبارية:** ما نشرته الجرائد كان عبارة عن مقالات خبرية وليس تقارير إخبارية حسب المواصفات المهنية التي يقتضيها التقرير الإخباري. وفي كلتا الحالتين، فإن هذه التقارير والمقالات خلطت بين الخبر والرأي أو التعليق.

## 2. على مستوى احترام مبادئ آداب المهنة

انطلاقاً من المقالات التي تم تلخيصها، يمكن إثارة بعض الملاحظات بخصوص احترام أخلاقيات وآداب المهنة كما طرحناها في بداية هذا التقرير:

**أ- التأكد والتثبت من الخبر قبل نشره:** عدم احترام عدد من المنابر لهذا المبدأ من خلال التضارب الذي وقع خصوصاً في بداية الأحداث حول وجود قتلى من عدمه، وحول وجود حالات اغتصاب، وحول عدد الجرحى في صفوف المحتجين وفي صفوف أفراد قوات الأمن...

هذا التضارب والتفاوت في نقل الأخبار كان بالإمكان تفاديه لو التزم كل منبر وصحفيوه بالبحث والتثبت من المنشور المذاع وذلك بالتقصي في الميدان والتحقق من الخبر حتى آخر لحظة قبل الطبع.

وإذا كان من المقبول استثنائياً سقوط بعض المنابر في أخطاء بخصوص ما نشرته بحكم إكراهات الوقت وهاجس السبق الصحفي، فإنه من غير المقبول عدم استدراك المنبر المعني للخطأ المرتكب وتصويبه في العدد الموالي احتراماً للقارئ وعنواناً على مصداقية المؤسسة الصحفية.

**ب- الحياد في نقل الخبر:** عمدت بعض المنابر إلى الترويج لرواية طرف دون الآخر، مثلاً الاقتصار على نشر وجهة نظر الجهة الرسمية من خلال بياناتها الرسمية أو ما تورده قصاصات وكالة المغرب العربي للأنباء. أو الاقتصار على نشر وجهة نظر المحتجين ممثلين في جمعيات أو هيئات معينة. كما قامت بعض المنابر على تغليب رأي طرف على حساب رأي طرف آخر ليس من خلال مقالات الرأي، ولكن من خلال أجناس صحفية متعددة وهي مسألة منافية لمقتضيات آداب المهنة، لأن الصحفي لا يمكن أن يجعل من الصحيفة أداة دعائية لأي جهة كانت، فهو لا يقوم بوظيفة دعائية، بل مهمته نقل الخبر بعد البحث والتقصي فيه، أما التعليق عليه أو إبداء الرأي فيه فلا يمكن أن يخرج عن التعليقات أو مقالات الرأي التي يجب أن تحمل ضمن الجريدة عناوين بارزة تدل على أنها كذلك.

**ج- احترام التعدد،** إن المنابر الصحفية التي شملها التقرير، لم تحرص جلها على إبراز تعدد المواقف ووجهات النظر إزاء أحداث سيدي إفني مما يفسح المجال للمسؤولين وهيئات المجتمع المدني والباحثين المتخصصين على حد سواء لإبداء آرائهم ومواقفهم وقراءاتهم للأحداث.

**د- التمييز بين التعليق والخبر،** لم يتم في كثير من الأحيان الحرص على اجتناب الخلط بين التعليق والخبر. مع التذكير أنه حتى أثناء التعليق فإن على الصحفي أن يستحضر ضرورة التوازن، واحترام التعدد كقاعدة أساسية للعمل الصحفي كما نص على ذلك ميثاق الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير في بنده الثامن المتعلق بواجبات الصحفيين.

## استنتاجات و خلاصات

من خلال تتبعنا للتغطية الإعلامية المكتوبة - موضوع التقرير - لأحداث سيدي إفني يمكن الإدلاء بالاستنتاجات الآتية :

- أفادت كل الصحف وقوع أحداث عنف بالمدينة ومداهمات للمنازل إضافة إلى تأكيد وقوع اعتداءات بدنية من خلال ما تم نشره من صور تظهر آثار الضرب والرضوض على مستويات مختلفة من الخطورة. غير أنه لم يتم تأكيد أي خبر حول وقوع وفاة أو اغتصاب نتيجة التدخل الأمني.

- اختلفت المواقف من الأحداث ونسب المسؤولية إلى الجهات المعنية باختلاف الخط التحريري الذي تتبناه كل صحيفة.

- قام الصحفيون بمتابعة الأحداث بالمدينة دون أن يتعرضوا لمضايقات كبيرة من طرف السلطات، اللهم في قضية صحفيي جريدة المساء اللذان قالا أنهما تعرضا «للاعتداء والسب والإهانة داخل مخفر الشرطة» مما أدى إلى تعطيل عملهما الصحفي، في الوقت الذي أكد صحفي الصباح أن السلطات اتهمتتهما بالتحريض على الشغب إثر «طلبهما من السكان بالتظاهر في الشارع من أجل التقاط صور».

- يلاحظ أن الصحافة المكتوبة استعملت الأجناس الصحفية بشكل متفاوت، وغلبت مقالات الرأي والتقرير الإخباري كما هو واضح في الجدول، وظلت الأجناس الراقية المعتمدة أكثر على القرب والميدان (التحقيق الصحفي، الروبورتاج، الاستجواب) قليلة أو شبه منعدمة ولاسيما بالنسبة للتحقيق. وهو ما يفسر تضارب المعلومات حول سقوط قتلى أو وجود حالات اغتصاب وحول عدد ضحايا الاعتداءات البدنية.

- اختلفت نزوعات مضامين المادة المكتوبة من منبر لآخر بحسب الخط التحريري لهذا أو ذلك، وأحيانا بحسب الموقع السياسي للتنظيم التابع له المنبر وذلك في حالة الصحف الحزبية.

- طغت التعليقات ومقالات الرأي (افتتاحيات، كلمات العدد، أعمدة...) التي تعبر عن رأي الجريدة أو رأي موقعيها والتي اختلفت المواقف فيها أيضا حول حجم هذه الأحداث وحول طبيعتها وتحديد المسؤولية فيها.

- تسجيل تناقض ما بين محتوى مقال الرأي والتقرير الإخباري لعدد من المنابر الصحفية لنفس العدد أو ما بين أعداد مختلفة.

- توظيف الصورة أيضا لم يخل بدوره من خلفية موجهة بين مستعملها بقصد بعث رسالة تطمين على أن الأمور مستقرة في عين المكان وأن الحركة العامة بالمدينة عادت إلى حالتها الطبيعية، وبين مستعمل لها مثلا فقط لنقل آثار اعتداءات بدنية أو مdahمات للمنازل .

- حضر الكاريكاتور (بشكل سيء) ضمن الأجناس الصحفية المستعملة في تغطية الصحافة المكتوبة لأحداث سيدي إفني حيث استعمل أساسا إما للنقد أو السخرية من السلطات .

- لم تحترم أخلاقيات المهنة بخصوص المعلومة العمومية المتعلقة بالثبث من الخبر قبل نشره أو فيما يخص التمييز بين الخبر والتعليق، حيث وجدنا أحيانا أخبارا ممزوجة بمواقف صاحب المقال أو موقف الجريدة .

- يلاحظ أن الصحافة المكتوبة بالفرنسية فسحت المجال بالتساوي لوجهتي النظر الرسمية والضحايا، وتم دعم الخبر برواية طرف والطرف الآخر المعني .

# تقارير لجان تقصي الدقائق

العيون، الحسيمة، صفرو،  
القصر الكبير، سلا، سيدي إفني



المنظمة المغربية لحقوق الإنسان